المرصد العربي للعلوم الاجتماعية
Arab Social Science Monitor
Observatoire Arabe des Sciences Sociales

الفضاءات الأكاديميّة والمسارات المهنيّة لعلماء العلوم الاجتماعيّة في العالم العربي

أحمد دلّال

التقرير الثالث للمرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة

2023

المرصد العربي للعلوم الاجتماعية
Arab Social Science Monitor
Observatoire Arabe des Sciences Sociales

الفضاءات الأكاديميّة والمسارات المهنيّة لعلماء العلوم الاجتماعيّة في العالم العربي

الدكتور أحمد دلّال

التقرير الثالث للمرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة
2023

صدر عن المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان

© 2023

إنّ هـذا العمـل متوفـر تحـت رخصـة المشـاع الإبداعـي نسـب المصنـف 4.0 دولـي (CC By 4.0). وبموجـب هـذه الرخصـة، يمكنـك نسـخ، وتوزيـع، ونقـل، وتعديـل المحتـوى مـن دون مقابـل، شـرط أن تنسـب العمـل إلـى صاحبـه بطريقـة مناسـبة (بمـا فـي ذلـك ذكـر اسـم المؤلـف، وعنـوان العمـل، إذا انطبقـت الحالـة)، وتوفيـر رابـط الترخيـص، وبيـان إذا مـا أجريـت أي تعديلات على العمل. لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة الترخيص هنا:
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إنّ التسـميات المسـتخدمة فـي هـذا التقريـر وطريقـة عـرض المـواد فيـه لا تعبّـر ضمنًـا عـن أيّ رأي للمجلـس العربـي للعلـوم الاجتماعيّـة بشـأن الوضـع القانونـي لأيّ بلـد أو إقليـم أو مدينـة أو منطقـة، ولا بشـأن سـلطات هـذه الأماكـن أو رسـم حدودها أو تخومها.

إنّ الأفـكار والآراء الـواردة فـي هـذا العمـل هـي آراء المؤلـف ولا تعبّـر بالضـرورة عـن وجهـات نظـر المجلـس العربـي للعلـوم الاجتماعيّة، ولا تلزمه بها.

المحتويات

شكر وتقدير 1

تمهيد 2

أوّلًا. المقدّمة: تأثيرات "الثورة المعرفيّة الصامتة" 4

1. تحوُّلات جديدة، أسئلة جديدة 4

الجامعات والاختصاصات 5

اتّجاهات إنتاج المعرفة 6

تأثير مراكز البحث 10

المشاركة في المجتمعات الأكاديميّة العالميّة 11

الآفاق الوظيفيّة خارج الجامعة 12

2. المناهج والأدوات: مسح المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة والأوراق الخلفيّة 14

ثانيًا. كيف ترسم الممارسات المؤسّسيّة ملامح إنتاج المعرفة؟ 16

1. دور مراكز البحث المستقلة 17

2. خطط الجامعات الاستراتيجيّة وسياسات الترقية 18

ثالثًا. ما هي خصائص علماء العلوم الاجتماعيّة في المنطقة العربيّة؟ 21

1. الخصائص الديموغرافيّة 21

1(أ). المنطقة وبلد الجنسيّة 21

1(ب). التوزيع العمري والجندري 21

1(ج). الإجادة اللغويّة 24

2. المسارات الدراسيّة 24

2(أ). المستوى الدراسي 24

أعلى شهادة محصَّلة 24

أنماط تحصيل الشهادة 25

مسارات تحصيل شهادة في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة 26

2(ب). مجالات الدراسة 27

2(ج). مكان الدراسة 29

الأنماط الجغرافيّة 29

مُحدِّدات التنقّل الجغرافي 30
وجهات الدراسة في الخارج 30
نوع الجامعة الملتحَق بها 31
3. المسارات المهنيّة 33
3(أ). مجال العمل 33
العمل خارج مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة 33
العمل في مجالات العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة من دون شهادة خاصة بالمجال 35
التنقّل بين مجالات العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة 35
3(ب). بلد العمل 36
3(ج). المؤسّسات الموظِّفة 36
المحدِّدات الديموغرافية 37
التنقّل بين أنواع مختلفة من المؤسّسات 39
3(د). المناصب الجامعيّة 40
3(هـ). الواجبات الوظيفيّة 41
الواجبات الوظيفيّة حسب الجندر 42
الواجبات الوظيفيّة حسب العمر 42
الواجبات الوظيفيّة حسب المستوى الدراسي 43
الواجبات الوظيفيّة حسب بلد العمل 44
الواجبات الوظيفيّة حسب المجال الأكاديمي 45
4. البحث وإنتاج المعرفة 48
4(أ). الجهة المشارِكة في البحث 48
4(ب). نطاق البحث الجغرافي 50
4(ج). حجم النشر 51
4(د). أماكن النشر 52
المجلات المحكَّمة 53
الكتب وفصول الكتب 55
منشورات مراكز الأبحاث 56
المنشورات الحكوميّة 57
منشورات المنظّمات غير الحكوميّة 57
المجلات غير المحكَّمة 57

أماكن النشر حسب مجال البحث 58
أماكن النشر في السياقات الجامعيّة 61
رابعًا. السرديّات الشخصيّة ذات الصلة بالحياة الأكاديميّة 62
1. التعليم العالي في العالم العربي: التحوُّلات الفرديّة والمؤسسيّة 62
من التلقين إلى التفكير النقديّ 63
تنقُّل الباحثين والعلاقة المتغيّرة مع الغرب 64
حدود الحرّية الأكاديميّة 65
دور الجندر في المسارات المهنيّة الأكاديميّة 65
2. المسارات المهنيّة الخاصّة بالباحثين: الطبقة والجندر والتنقّل 66
السرديّات ذات الصلة بالأصل الأكاديميّ 67
التحدّيات الجندريّة 68
فرص العمل والمعوقات 68
مدلولات التنقُّل 69
خامسًا. الخاتمة: حاضر العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة ومستقبلها في العالم العربي 70
قائمة المراجع 73
الملاحق 78
الملحق 1: منهجيّة المسح 79
الملحق 2: التركيبة الجغرافيّة لعيّنة المسح ونسبة الإجابة حسب البلد 81
الملحق 3: المعلومات الشخصيّة وإجادة اللغات 82
الملحق 4: الدراسات العليا في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة 83
الملحق 5: الواقع الوظيفي في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة 85
الملحق 6: الأبحاث وإنتاج المعرفة في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة 87

شكر وتقدير

نودّ أن نُعرب عن امتناننا للأشخاص والمنظمات الذين شاركوا وقتهم وخبراتهم وتوجيهاتهم ودعمهم وإلهامهم من أجل إعداد هذا التقرير.

نشكر في المقام الأوّل المؤلّف الرئيسي للتقرير الدكتور أحمد دلّال على التزامه بهذا المشروع، مع تسلُّمه رئاسة جامعة جورج تاون في قطر أيضًا (2017-2021)، ومن ثمّ الجامعة الأمريكية بالقاهرة (2021 إلى الوقت الحاضر)، وعلى الرغم من الضغوط وحالات التأخير الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والأزمات الأخرى.

كما نشكر أعضاء اللجنة الاستشارية على توجيهاتهم بشأن مسار التقرير ومحتواه ومشروع المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة بشكل عامّ، وهم (بترتيب أبجديّ): أحمد دلّال، والمرحوم إيليا زريق، وأيلين كتاب، وبسام حداد، وثريا التركي، وجورج قرم، وخالد الوحيشي، وخالد فهمي، ودينا الخواجة، وراجي أسعد، وساري حنفي، وسكينة بوراوي، وسليم تماري، وعبد القادر لطرش، وعبد الناصر جابي، وعبد الوهاب بن حفيدة، وعزمي بشارة، وماجد عثمان، ومحمد بامية، والمختار الهراس، ومصطفى كامل السيد، ومنزول عسل، وندى مرتضى الصباح، وهدى الصدة، وهدى زريق، وهيفاء جمل الليل.

والشكر موصول إلى مؤلّفي الورقات الخلفيّة لمشاركة خبراتهم معنا وهم (بترتيب أبجديّ): ديان نوفل، وسينثيا كريشاتي، وفادي بردويل، وكمال أبو شديد، وليا بو خاطر.

كما نشكر كلًّا من (بترتيب أبجديّ): سيرين الغنوشي، وعبد القادر لطرش، ومايا سيفردينغ على تحليل بيانات المسح والإحصاءات.

ولا يفوتنا شكر مراجعَي التقرير لاستعراضهما وتعليقاتهما القيّمة على مسودات عدّة (بترتيب أبجديّ): تشارلز كورزمان وراجي أسعد.

ونتوجّه بالشكر أيضًا إلى كلير ماكغراناهان على العمل التحريري الدقيق.

أخيرًا، لم يكن ممكنًا إنجاز هذا التقرير لولا الدعم السخي من مؤسّسة كارنيغي في نيويورك.

فريق عمل المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة

*** ملحوظة:** استُخدِمت في هذا التقرير صيغة المذكّر لتبسيط الأسلوب، لكنّ المقصود مخاطبة الجميع.

تمهيد

يسرّ المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة تقديم التقرير الثالث للمرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة. ويُعدّ التقرير منشورًا رئيسيًّا يصدر عن المجلس من خلال مشروعه المسمّى المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة. ويعمل المرصد على فهم سياق إنتاج المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية من خلال توثيق وتحليل مشهد بحوث العلوم الاجتماعية وبناها التحتية في المنطقة العربية. وينشر المرصد، شأنه شأن المجلس، تعريفًا واسعًا للعلوم الاجتماعية، يشمل العلوم الإنسانية وكذلك المجالات ذات الصلة ومتعددة التخصّصات.

لا ينفكّ مجال التعليم العالي والبحث يتغيّر بسرعة في جميع أنحاء المنطقة العربية، بخاصة منذ التسعينيّات، وهو يتطوّر في اتجاهاتٍ مختلفة. كما أنّ البنى التحتية وهياكل الفرص الخاصة بالعلوم الاجتماعية في المنطقة لا ترقى إلى المستوى المطلوب، لكنّها تتّسم بدرجة كافية من التعقيد والتنوُّع بحيث يتعذّر على الحكمة التقليدية التي لطالما استرشدَت بها المؤسّسات والبرامج المعرفية الإلمام بالقدرة البحثية الحالية أو بالاتجاهات والخصائص الرئيسية المرتبطة بالمعرفة المنتَجة، أو بالاحتياجات المجتمعيّة للعلوم الاجتماعية. كما أنّ ما تشهده المنطقة حاليًّا من موجات اضطرابات وصراعات وحروب، فضلًا عن التدهور الاقتصادي والإداري، يجعل إعادة التفكير في الاتجاهات والاحتياجات والأولويات الخاصة بإنتاج المعرفة أكثر أهميّة.

اعتمد التقرير الأوّل الصادر عن المرصد، وهو من تأليف الدكتور محمد بامية، على المرحلة التجريبية التي خصّصها المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة لجمع البيانات، وقدّم "تقريرًا تأطيريًّا" أرسى معالم البحث الرامي إلى تكوين فهم واسع للعلوم الاجتماعية في المنطقة. وقد أثار البحث الأولي في المجالات المختلفة التي تقدّم فيها العلوم الاجتماعية نفسها في المنطقة العربية وحيث تتمثل لأغراض وجماهير مختلفة، أسئلة بحثيّة مهمّة وجديدة.

أمّا التقرير الثاني، بقلم الدكتور عبد الله حمودي، فتعمّقَ في مضمون البحث والكتابة باللغة العربية عبر مجالات متعددة التخصّصات وفي جميع أنحاء المنطقة. كما جرى النظر في كيفية عمل السياقات المختلفة على تحديد الثيمات والشواغل الخاصة بعلماء العلوم الاجتماعية في المنطقة؛ وأظهر التقرير كذلك كيفية تطوُّر التخصّصات بشكل مختلف في السياقات الوطنية المختلفة.

ويركّز التقرير الثالث على علماء العلوم الاجتماعية أنفسهم والعوامل التي تشكّل مساراتهم المهنيّة وظروف عملهم وإنتاجيّتهم البحثية داخل مؤسّسة الجامعة بشكل أساسي. ويعتمد التقرير الثالث على المعلومات التي جُمِعت بواسطة ثلاث أدوات: مسح عبر الإنترنت يشمل الباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ ومقابلات شبه منظّمة مع عيّنة عشوائيّة من المجيبين عن الاستبيان من أجل استكمال البيانات الكميّة؛ وستّ ورقات خلفية تقدّم رؤى نوعيّة تساعد في وضع بيانات المسح في سياقها.

حدث تأخير بارز في إتمام التقرير بسبب جائحة كوفيد-19 والأزمات الأخرى في المنطقة. فقد أجري المسح الذي يمثّل صلب التقرير في ربيع العام 2019، واكتملت صياغة الورقات الخلفية عام 2019 أيضًا. ومع ذلك، فإنّ الاتجاهات والخصائص المحدّدة لا تزال هي ذاتها وتفتح الباب أمام طرح أسئلة

مهمّة وإرساء سبُل البحث. وتُظهر نتائج البحث أيضًا أنّ الجيل الجديد القادم من علماء العلوم الاجتماعية يدرس ويعمل في ظروف مختلفة تمامًا عن ظروف الأجيال التي سبقته، وأنّ مستقبل العلوم الاجتماعية في المنطقة يبدو مختلفًا تمامًا عن ماضيها.

تفتح هذه التقارير الثلاثة أجندات بحثيّة جديدة وطموحة من شأنها أن تثري عمل المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة، ونأمل أن تشكّل أيضًا مصدر إلهام للباحثين الآخرين وللمؤسّسات البحثية لجهة الاهتمام بإجراء أبحاث ومسوح مماثلة. وقد وضعتنا مساعي التوثيق التي يبذلها المرصد وجهًا لوجه أمام الندرة في البيانات المتاحة للجمهور في مجالات التعليم العالي والسياسة العلمية والقدرة البحثية في المنطقة. ويعتمد التقرير الثالث على المعلومات المحدَّثة التي تتضمّنها أربع قواعد بيانات أنشأها المرصد حول الجامعات ومراكز البحث الجامعية ومراكز البحث غير الجامعية والدوريات (https://dataverse.theacss.org/dataverse/assm). علاوةً على ذلك، إنّ إنشاء داتافرس المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (https://dataverse.theacss.org/) كمخزن للبيانات العامة في العام 2019 يسدّ فجوة كبيرة في المنطقة. ويأمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة إقامة تعاون مستقبلي مع بذل جهود مماثلة، كما أنه سيدعو إلى إرساء هياكل وسُبُل أفضل لجمع البيانات ومشاركتها في مختلف البلدان في المنطقة.

يأمل التقرير والسلسلة ككلّ جذب اهتمام المنظمات الوطنية والدولية المعنيّة بسياسات البحث وتطويره، وقيادات الجامعات وكذلك المجتمعات العلمية والأكاديمية، من خلال المراكز والجمعيات القائمة على الأعضاء. وتدعو الحاجة كذلك إلى العمل بشكل مكثَّف على مختلف المستويات ومن خلال المؤسّسات المختلفة لتحسين وضع العلوم الاجتماعية ومكانتها في المنطقة. ويشكّل هذا التقرير أحد الإسهامات في هذا المسعى الطموح المستمر.

ستناي شامي
المديرة العامّة
المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة، بيروت

أوّلًا. المقدّمة: تأثيرات "الثورة المعرفيّة الصامتة"

يرسم هذا التقرير المسارات الدراسية والمهنية الخاصة بعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم العربي، داخل الأوساط الأكاديميّة وخارجها، بالإضافة إلى العوامل التي تُيسّر حياتهم المهنيّة وإنتاجهم المعرفي أو تقيّدهما. وقد وثّق التقرير الأوّل للمرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة (Bamyeh 2015) التزايد السريع في عدد الجامعات في المنطقة على مدى العقود الثلاثة الماضية. وأكّد أنّ "الثورة المعرفية الصامتة قد تشكّلت في جميع أنحاء العالم العربي على مدى العقديْن أو العقود الثلاثة الماضية، رغم أننا ما زلنا نعرف القليل عن المحتوى الفعلي لتلك الثورة" (Bamyeh 2016). لكنّ حجم هذه الطفرة "المعرفية" ومحتواها لا يشكّلان الجوانب الوحيدة للمشهد المعرفي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، الذي يتطلب مزيدًا من البحث. وفي حين يمكننا أن نتصوّر أنّ الزيادة في عدد الجامعات، بالإضافة إلى الانتفاضات المجتمعيّة الحالية في العالم العربي، قد أسهمت في زيادة الاهتمام بنشر المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية كأداة لفهم التحوُّل المجتمعي وحتى قيادته، فإنّ التغييرات التي نشهدها على مستوى التعليم العالي تتمحور حول الشهادات المهنيّة (مثل الطب والهندسة وإدارة الأعمال) بدلًا من مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية النقدية. كما أنّ انعدام الاستقرار السياسي والافتقار إلى حدّ أدنى من الأمن المهني يضرّان أيضًا بقدرة علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية على متابعة أجندات بحثيّة مستقلة. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت دراسات حديثة أنّ بالمقارنة مع البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، فإنّ الحجم الإجمالي للبحث العلمي، ومتوسط عدد المنشورات لكلّ باحث، ومتوسط عدد المنشورات لكلّ مليون نسمة، لا تزال منخفضة للغاية (راجِع، على سبيل المثال، Mrad, Hanafi, and Arvanitis 2013, 4; Hanafi and Arvanitis 2016, 89–97). وتثير هذه الاتجاهات تساؤلاتٍ لا يمكن الإجابة عنها إلّا من خلال البحث الإمبريقي.

يبحث التقرير الثالث للمرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة في السُّبُل التي تتكشّف من خلالها الحياة المهنية لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية ضمن المجال الأكاديمي وبشكل أساسي داخل مؤسّسة الجامعة. ويهدف التقرير الثالث إلى تحديد الخصائص الفردية والمؤسسيّة والمهنيّة لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية العرب، بما في ذلك البيانات الشخصية (العمر، والجندر، والجنسيّة)؛ والدراسات العليا (الاختصاص، ومستوى الشهادة المحصَّلة، وسنة الحصول على الشهادة، ومكان الدراسة)؛ والمسار الوظيفي (بما في ذلك المسمّى الوظيفي، ونوع المؤسّسة التي يعمل الباحث فيها وموقعها، والواجبات الوظيفية، ومعايير التوظيف والترقية)؛ والأبحاث وإنتاج المعرفة (المجالات، والموضوعات، والنطاق الجغرافي للبحث، وكمّيّة مخرَجات البحث ونوعيّتها وشكلها ومكان نشرها، ومعايير التقييم). وبالتالي، يهدف التقرير الثالث إلى إلقاء الضوء على الفرص والدوافع والحوافز والحواجز التي يواجهها علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية على مدار حياتهم المهنيّة.

1. تحوُّلات جديدة، أسئلة جديدة

لكن، ما الفائدة التي تنطوي عليها هذه المعلومات؟ الجواب بسيط وهو أنها تمكّننا من فهم المسارات المهنيّة لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل أفضل، والفرص المتاحة أمامهم لتأسيس حياة مهنيّة ناجحة، والعقبات التي تحول دون تحقيق ذلك. هذا مهمّ من أجل إجراء تقييم واقعي لنوع المخرَجات الأكاديمية وجودتها في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية

على مستوى العالم العربي وكذلك التخطيط والدعوة لإجراء التغييرات والإصلاحات اللازمة في نظام التعليم العالي.

الجامعات والاختصاصات

كما ذكرنا أعلاه ووفقًا لقواعد بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة، فقد زاد في العالم العربي عدد الجامعات التي تمنح شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل مطّرد على مدى العقود القليلة الماضية. فمن أصل 1377 جامعة، تقدّم 46% برامج للحصول على شهادة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ويبلغ إجمالي عدد الجامعات التي تقدّم مثل هذه الشهادات 636 جامعة؛[1] ومن بين هذه الجامعات، أنشئت 43 جامعة، أي واحدة من كلّ 15 جامعة تقريبًا، قبل العام 1960. ومع ذلك، فإنّ نسبة أقلّ من الجامعات الجديدة تقدّم شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية. في الواقع، في حين أنّ 70% من الجامعات التي أنشئت بحلول العام 1960 تمنح اليوم شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، فقد انخفضت هذه النسبة تدريجيًّا بمرور الوقت: 61% من الجامعات التي تأسّست بحلول العام 1980 تقدّم شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مقابل 54% من تلك التي أنشئت بحلول العام 2000، و46% من تلك الموجودة عام 2021.[2] وعليه، من الجدير ذكره أنّ الجامعات العربية الأقدم/الأعرق أكثر توجُّهًا إلى تقديم شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية من تلك التي أنشئت أخيرًا (ASSM 2021a).

في ما يتعلق بالاختصاصات، يشكّل الأدب الاختصاص الأكثر توفُّرًا في الجامعات (إذ يتوفر في 26% من الجامعات)، يليه علم الاقتصاد (23%)، والإعلام (21%)، والعلوم السياسية (17%)، وعلوم التربية والتاريخ (16% لكلّ منهما)، وعلم النفس (15%)، وعلم الاجتماع (13%)؛ وفي المراتب الأخيرة، تحلّ مجالات مثل الأنثروبولوجيا، وعلم السكان، والدراسات الجندرية (2%-4%) (ASSM 2021a). وعلى الرغم من أنّ جامعة واحدة قد تقدّم اختصاصات متعددة في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، لا نعرف عدد الخرّيجين من هذه البرامج. ومع ذلك، من الجدير بالملاحظة أنّ ما يمكن تسميته بالعلوم الاجتماعية المهنيّة (أي الاختصاصات التي تزوّد الطلاب بالمهارات اللازمة لمتابعة مهَن معيّنة غير أكاديمية إلى حدّ كبير)، مثل علم الاقتصاد والإعلام وعلم النفس، يندرج في خانة أكثر مجالات الدراسة المتاحة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. كما تشير الأدلة غير الرسميّة إلى أنّ متطلبات القبول في العلوم الإنسانية أدنى من متطلبات القبول في العلوم الاجتماعية.

وعليه، تتباين آثار الزيادة الهائلة في عدد الجامعات العربية عبر مختلف الاختصاصات والمجالات، مع وجود ارتباط واضح بين أنواع المجالات التي أُدخِلت حديثًا وفرص العمل المهنيّة.

في جميع أنحاء العالم، تلقى العلوم الاجتماعية والإنسانية قليلًا من الدعم مقارنةً بالعلوم الدقيقة والتطبيقية. فلا تقدّم العديد من الجامعات في جميع أنحاء العالم شهادات علمية في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية أو لا تشمل متطلباتها التعليم العامّ كجزء من الشهادات المهنيّة. كما تُقاس قيمة التعليم الجامعي، على نحو متزايد، من حيث الدخل الذي يُحتمل أن تدرّه الشهادة، بدلًا من القيمة الفكرية للمعرفة المكتسبة من خلال الحصول على الشهادة. وفي حين أنّ خفض القيمة

[1] تشير تواريخ التأسيس المذكورة إلى الجامعات لا إلى برامج العلوم الاجتماعية والإنسانية.

[2] من أصل 1377 جامعة مشمولة بقاعدة بيانات المجلس العربي للعلوم الاجتماعية الخاصة بالجامعات، تتوفّر تواريخ تأسيس 1302 جامعة فقط.

الفكرية لبعض الاختصاصات يؤثّر سلبًا على جميع أشكال التعليم الجامعي وإنتاج المعرفة، فإنّ العلوم الاجتماعية والإنسانية هي الأكثر تأثّرًا بسبب صعوبة توضيح فائدة الحصول على شهادة في هذه العلوم بشكل ملموس. علاوةً على ذلك، على الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة، نملك مؤشّرات كافية تدلّ على أنّ هذا الاتجاه نحو تسييل المعرفة أكثر حدّة في العالم العربي. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ جامعات عدّة في العالم العربي لا تُصنَّف جامعات بحثيّة رغم ادّعاءاتها المتكرّرة بعكس ذلك. وتجدر الإشارة مقدَّمًا إلى أنه لا توجد جامعة في العالم العربي من بين أفضل 100 جامعة في أنظمة التصنيف العالمية القائمة.[3]

بالإضافة إلى هذه الاتجاهات العامة، تميل المناهج الجامعية في العالم العربي إلى التركيز بشكل حصري إمّا على الشهادات العلمية والمهنيّة من جهة وإمّا على العلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة أخرى، مع مزج بسيط بينهما. فالطلاب الذين يسعون إلى الحصول على شهادات علميّة في العلوم أو الهندسة يتلقّون قدرًا قليلًا جدًّا من التدريب العام في العلوم الإنسانية والاجتماعية (راجِع، على سبيل المثال، Guessoum 2018، 175–185). فضلًا عن ذلك، كثيرًا ما يتمّ توجيه الطلاب في مرحلة مبكرة من تعليمهم إمّا إلى القسم العلمي وإمّا إلى القسم غير العلمي (الأدبي). ونتيجة لذلك، يُشترَط على الطلاب، في مرحلة مبكرة، اختيار "مهنة"، ولا يتلقّون التدريب الذي يمكّنهم من الربط بين مهنتهم والقضايا الثقافية والاجتماعية. ووفقًا للمنطق نفسه، غالبًا ما يفتقر طلاب العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى المعارف الأساسية في مجال العلوم والتكنولوجيا والإلمام بها.

اتّجاهات إنتاج المعرفة

ما ينطبق على التعليم العالي ينسحب على إنتاج المعرفة. فبالإضافة إلى ارتفاع عدد الجامعات والمراكز البحثية منذ العام 1960، شهد العالم العربي أيضًا زيادة في عدد الدوريات العلمية بنحو أربعة أضعاف بحلول العام 1980 وخمسين ضعفًا بحلول العام 2021 (ASSM 2021d). ومع ذلك، رسم تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 المعنون "بناء مجتمع المعرفة" صورة قاتمة لإنتاج المعرفة في المنطقة (UNDP 2003)؛ يستعرض التقرير جميع مجالات المعرفة، لكنّ حالة العلوم الاجتماعية والإنسانية هي الأشدّ قتامة. وقد أشار التقرير وقتَ نشره إلى عدم وجود بيانات دقيقة وشاملة حول إنتاج المعرفة في العالم العربي. ولا نزال اليوم نفتقر إلى جمع البيانات. وبغضّ النظر عن دقة الإحصاءات المتاحة، هناك مؤشّرات متعددة تدلّ على الضعف النسبي الذي تعانيه العلوم الاجتماعية والإنسانية، سواء من حيث الحجم الإجمالي للمنشورات في هذه المجالات، أم الأهمّ من ذلك، عدد المنشورات لكلّ أستاذ جامعي. بعبارة أخرى، إذا كان إنتاج أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية ونشرها يتناقصان عالميًّا (راجِع، على سبيل المثال، Brinkley 2009)، فإنّ هذا الاتجاه يتضخّم من جوانب عدة في العالم العربي.

تقارن دراسة أُجريت حديثًا بين بيانات النشر للعام 2016 والعائدة إلى 16 دولة عربية في قاعدة بيانات سكوبس، وهي أكبر قاعدة بيانات في العالم للمنشورات المحكَّمة، وبيانات دول أخرى (Bouri and Maalouf 2018). ويبلغ متوسط عدد المنشورات لجميع الدول العربية لكلّ مليون نسمة 2011 منشورًا، مقارنة بـ6151 لتركيا و4682 لإيران، و64474 للمملكة المتحدة، و46758 للولايات المتحدة، و36726 لفرنسا، و25458 لليابان، و3263 للصين (الشكل 1).

---

[3] راجِع، على سبيل المثال، تصنيف كيو أس العالمي للجامعات (https://www.topuniversities.com/qs-world-university-rankings?qs_qp=topnav) أو تصنيف مجلة «تايمز» للتعليم العالي للجامعات العالمية (https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings).

الشكل 1: عدد المنشورات الأكاديميّة في قاعدة بيانات سكوبس لكلّ مليون نسمة للعام 2016 في بلدان عربيّة وغير عربيّة مختارة

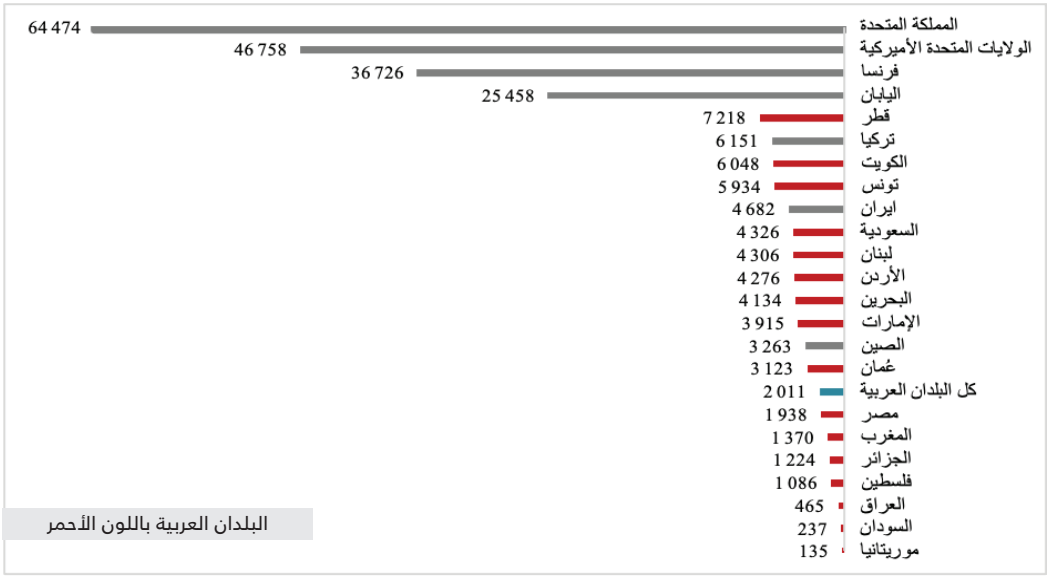

المصدر: Bouri and Maalouf 2018، 70–72.

بالنظر إلى العدد الإجمالي للمقالات المنشورة في كلّ دولة، نلاحظ أنّ عدد المقالات المنشورة في جميع البلدان العربية الستة عشر مجتمعةً قد بلغ 673977 مقالًا. وتقارن هذه الأرقام بتلك التي نجدها في تركيا (489749)، وإيران (374758)، والولايات المتحدة (15155226)، والصين (4510053)، والمملكة المتحدة (4197993)، واليابان (3215919)، وفرنسا (2375743).

الشكل 2: عدد المنشورات الأكاديميّة في قاعدة بيانات سكوبس للعام 2016 في بلدان عربيّة وغير عربيّة مختارة

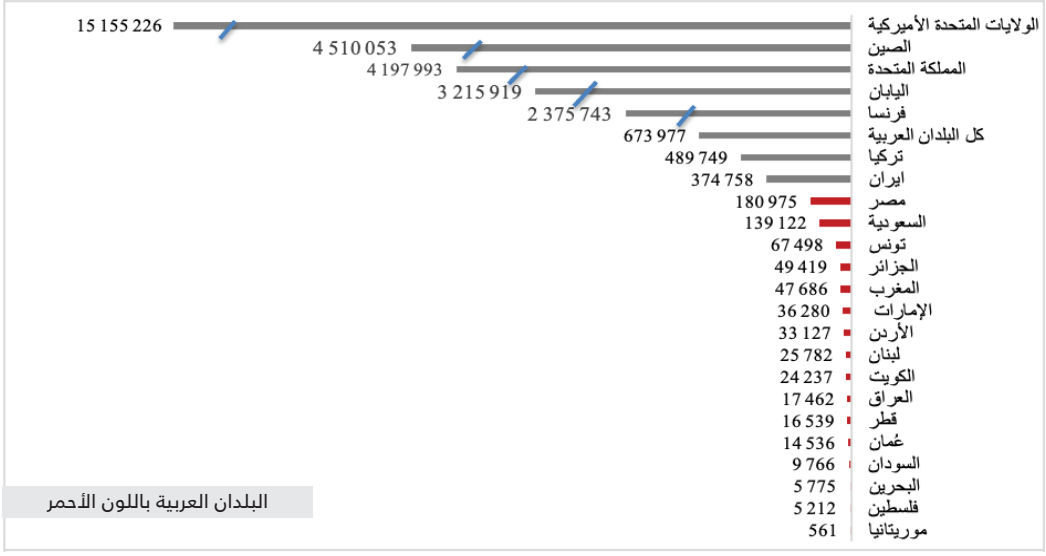

المصدر: Bouri and Maalouf 2018، 70–72.

وفي الإطار نفسه، يُنشر نحو 6000 كتاب سنويًّا في العالم العربي مقابل 102000 كتاب في الولايات المتحدة. كما أنّ إجمالي عدد الكتب المترجَمة إلى اللغة العربية في الوطن العربي كلّه يساوي عدد الكتب المترجَمة في اليونان وحدها (Hanafi and Arvanitis 2013، 32).

من باب وضع الشكليْن 1 و2 في سياقهما، تجدر الإشارة إلى أنّ العالم العربي يضمّ نحو 5% من سكان العالم، لكنه يساهم في 1.3% فقط من المنشورات الأكاديمية في العالم، وفي 0.1% من براءات الاختراع المسجَّلة في العالم (Muslim World Science Initiative 2015).

وبالنظر إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الناتج الأكاديمي في سكوبس (الشكل 3)، فإنّ المتوسط لجميع البلدان العربية الستة عشر يبلغ 3.398، وهو أعلى بكثير (ما يعني إنتاجيّة أقلّ) من نسب البلدان غير العربية المشمولة بالدراسة، مع تفوُّق مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس على بعض الدول غير العربية في هذا المجال (Bouri and Maalouf 2018، 71).

يُعدّ الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير مؤشّرًا مهمًّا لالتزام الدولة بدعم البحث العلمي. وتتراوح حصة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم العالي في الدول العربية بين 0.2% و0.4%، بينما تتراوح بين 4% و6% في البلدان الصناعية (Bouri and Maalouf 2018، 72).

الشكل 3: نسبة الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات) إلى إجمالي عدد المنشورات الأكاديميّة في قاعدة بيانات سكوبس للعام 2016 في دول عربيّة وغير عربيّة مُختارة

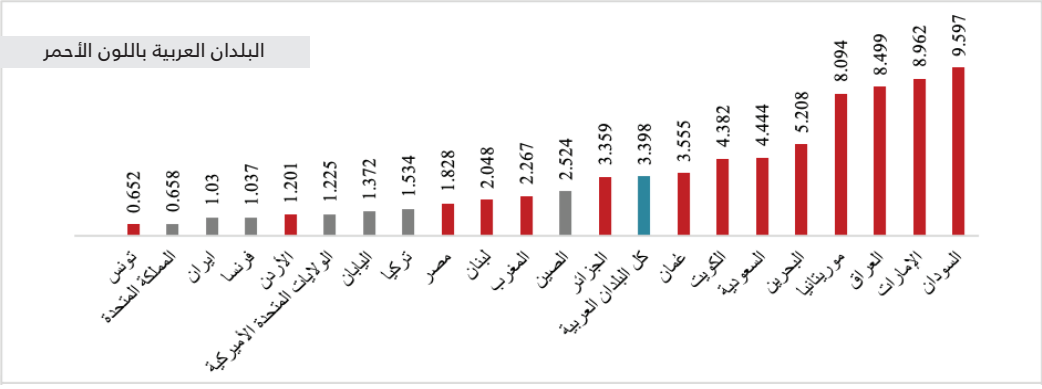

المصدر: Bouri and Maalouf 2018، 71.

تُظهر الأشكال 1 و2 و3 مستويات منخفضة من البحث والإنتاج العلميَّيْن مقارنةً بالدول غير العربية الأخرى في المنطقة والعالم. ومن المؤكّد أنّ الاتجاهات العامة تشير إلى زيادة كبيرة في المنشورات في الفترة الممتدة بين عامَي 2006 و2015 مقارنةً بالعقد السابق (1996-2005). على وجه التحديد، زادت قطر عدد منشوراتها في هذه الفترة بمعدّل 7.7 أضعاف، مقارنةً بإيران (7.6)، بينما تحسّن الوضع في معظم الدول العربية الأخرى بمعدّل تراوحَ بين 2 و3 أضعاف. كما شهد الحجم الإجمالي للمنشورات في العالم العربي تحسُّنًا بمعدلات متباينة في مختلف البلدان؛ وقد سجّلت تونس ودول شمال إفريقيا الأخرى أعلى معدّل ارتفاع في هذا السياق. وبشكل عامّ، كان معدل النمو في الدول العربية بين 1995 و2015 أعلى من المتوسط العالمي. ومع ذلك، ظلّت النسبة المئوية الفعليّة للنشر على ما هي عليه تقريبًا في الدول العربية مقارنةً بالمنشورات العالمية. كما بقي الحجم الإجمالي للمنشورات، وكذلك متوسط عدد المنشورات لكلّ مليون نسمة، منخفضًا جدًّا (2011 للدول العربية، مقارنةً بـ6151 لتركيا) (Hanafi and Arvanitis 2015، 101).

ومن الوسائل الأخرى لقياس إنتاجيّة البحث نذكر النظر في عدد المنشورات لكلّ باحث. في العام 2007، بلغ العدد الإجمالي للمنشورات العلمية في العالم العربي قرابة 15000، منها نحو 5000 في العلوم الاجتماعية والإنسانية. كما تراوحَ عدد المقالات المنشورة سنويًّا لكلّ 100 باحث بين 2 (في أربع دول عربية) ونحو 100 في الكويت. وقد بلغ العدد الإجمالي لأساتذة الجامعات المعيَّنين الحاصلين على شهادة الدكتوراه في جميع المجالات العلمية قرابة 180 ألفًا، بالإضافة إلى 30 ألف باحث آخر يعملون بدوام كامل في مراكز متخصّصة، ولديهم مؤهّلات مماثلة. وبذلك، يُقدَّر العدد الإجمالي للباحثين بنحو 210000، وقد أنتَجوا في المتوسط 5000 ورقة أكاديمية في السنة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وعليه، فقد نُشِرت 24 ورقة أكاديمية لكلّ 1000 أستاذ جامعي وباحث متفرّغ. بعبارة أخرى، نُشر 2.4 بحث سنويًّا لكلّ 100 باحث (Hanafi 2012).

ولا شكّ في أنّ الحجم الإجمالي للأوراق ليس مجرّد دليل على إنتاجيّة الباحثين ولكنه يرتبط أيضًا باعتبارات صناعة النشر. يتردد كثيرون من الناشرين في نشر بحث أكاديمي معيّن لأنّ سوق أعمال مماثلة صغيرة. ولكن أيًّا كان السبب، في حين أنّ هذه التحديات تعكس الاتجاهات العالمية، فإنّ مشكلات إنتاجيّة أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية ونشرها تزداد حدّة في العالم العربي.

كيف أثّرت الزيادة في عدد الجامعات والزيادة المصاحِبة في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية على المسارات المهنيّة وإنتاجيّة البحث؟ أو، بشكل أكثر تحديدًا، هل هناك علاقة بين هذه الزيادة، من ناحية، وإنتاج أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية من ناحية أخرى، من حيث الكميّة والنوعيّة، إلى الحدّ الذي يمكن استخلاصه من المؤشّرات الخارجية؟

من المهمّ في هذا السياق التساؤل الدائم عن العلاقة بين العلوم والمجتمع: هل يجب أن تكون الصلة المجتمعيّة أو حتى النشاطيّة الاجتماعيّة عاملًا في تقييم جودة أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن قياس هذه الأهمّيّة؟ في هذا الإطار، يتمثل أحد الأدوار الرئيسية للجامعات، علاوةً على إنتاج المعرفة، في تنمية ثقافة البحث والدقة الفكرية داخل المجتمع. هل يمكن للجامعات العربية (القديمة والجديدة) أن تؤدّي مثل هذا الدور، ليس فقط من خلال إنتاج الأبحاث التي تستجيب للاحتياجات الاجتماعية وللأجندات المحلية والدولية، بل أيضًا عن طريق نمذَجة القيم مثل الجدارة والمواطنة المستنيرة والمسؤولة؟ هنا أيضًا، لا تشكّل الزيادة في عدد الجامعات وأقسام العلوم الاجتماعية والإنسانية مؤشِّرًا تلقائيًّا على التأثير الاجتماعي لهذه المجالات، ولا دليلًا على التأثير النوعي الدائم للعلوم الاجتماعية والإنسانية، حتى لو كانت النُظُم التفسيرية للبيانات الإمبريقية تبدو منطقيّة.

في هذا التقرير، نسعى إلى تسليط الضوء على هذه الأسئلة المستمرة، وذلك بشكل أساسي من خلال النظر في بعض السياقات الهيكليّة للمسارات المهنيّة في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

قد تشمل العوامل التي تمكّن أو تسهّل التوسُّع الهادف لأبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية المؤثّرة ما يأتي: مدى توفير المهَن الجامعية المكافآت المناسبة بالإضافة إلى المكانة الاجتماعية والقدرة على التّنقّل؛ مستوى الحرية الأكاديمية وحرية التعبير؛ وجود مجتمع مدني قوي يقدّر نتائج أبحاث العلوم الاجتماعية ويعزّزها ويستفيد منها ويشارك فيها؛ اهتمام الدولة بنتائج أبحاث العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية ومدى تأثير هذا البحث على سياسات الدولة واتخاذ القرارات؛ مستوى الاهتمام السياسي والأكاديمي الدولي بالتطوّرات المحلية في بلدٍ ما؛ وما يتّصل بذلك من قوة روابط مجتمع المعرفة الوطني/الإقليمي بالعلوم الاجتماعية والإنسانية العالمية.

يجب أن تأخذ أيّ مناقشة تتناول التأثير المجتمعي لأبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية في الاعتبار دور مراكز البحث بالإضافة إلى دور الجامعات التقليدية. في هذا السياق، يضمّ لبنان وفلسطين أكبر عدد من مراكز أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية (الجامعية وغير الجامعية) بالنسبة إلى حجم سكّانهما (نحو 12 مركزًا لكلّ مليون نسمة)، تليهما الجزائر (8.8 مراكز لكلّ مليون نسمة)، وقطر (6.2 مراكز لكلّ مليون نسمة)، والأردن، والمغرب، فتونس (نحو 5.0 مراكز لكلّ مليون نسمة في كلّ منها). وقد تأسّست غالبية هذه المراكز حديثًا نسبيًّا؛ إذ أنشئ ما يقرب من ثلاثة أرباع المراكز بعد العام 2000 وأقلّ من النصف بقليل (43%) بعد العام 2010 (ASSM 2021c; ASSM 2021b). وتنشر هذه المراكز أيضًا ما يقرب من ربع دوريّات العلوم الاجتماعية والإنسانية المحكّمة في العالم العربي. أمّا المنشورات الجامعيّة (سواء بشكل مباشر أم من خلال مركز الأبحاث الجامعية) (1225 دورية) فقد شكّلت 70% من مجموع دوريات العلوم الاجتماعية والإنسانية المحكّمة والمنشورة في العالم العربي في العام 2021 (ASSM 2021d).[4]

وعليه، كيف يُفسَّر الفرق بين حجم المنشورات الصادرة عن الجامعات مقابل تلك التي تنشرها المراكز البحثية؟ على وجه التحديد، هل يرجع هذا التباين إلى اختلاف الحوافز التي تقدّمها الجامعات عن تلك التي توفّرها المراكز البحثية؟ وعلى نطاق أوسع، هل تؤثّر مصادر تمويل مراكز البحث على أجنداتها البحثية المحدّدة والأسئلة التي تنظر فيها؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل نتطلّع إذًا إلى مزيد من النشاط المدني ولكن إلى بحثٍ أقلّ حريّة واستقلاليّة؟ مرّة أخرى، في حين يتعذّر على هذا التقرير توفير إجاباتٍ كاملة عن هذه الأسئلة، يسعى إلى تسليط الضوء عليها.

إذا كانت الأجندات البحثية تتأثّر بمصادر تمويل مراكز الأبحاث، فهي بلا شكّ تتأثّر أيضًا بسياسات الدولة التي تؤدّي دورًا حاسمًا في توسيع مؤسّسات التعليم العالي العامة في العالم العربي وتوجيهها. ويتمثل الجانب الآخر من هذه المهمّة في قياس مدى تأثير أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية على صُنع السياسات، وأهمية هذه العلوم بشكل عامّ وتأثيرها على المجتمع، وما إذا كانت الأبحاث التي تُنتجها مراكز البحث أكثر تأثيرًا من تلك التي تُنتجها الجامعات أو العكس. من هنا، نحاول في هذا التقرير قياس آثار سياسات الدولة وتدخُّلاتها وحتى الثروة على العلوم الاجتماعية والإنسانية، وإن كان ذلك بطريقة أوليّة. كما نسعى أيضًا إلى المقارنة بين دور مؤسّسات التعليم العالي الخاصة التقليدية والجديدة ودور المؤسّسات العامة في المنطقة العربية.

يشير عمل أرفانيتس وحنفي بقوّة إلى أنّ الاعتماد الأولي للمؤسّسات الأكاديمية ومراكز البحث العربية على دعم الدولة أضرّ باستقلاليّتها. فغالبًا ما أدّى البحث الذي أجري في هذه المؤسّسات دور تثبيت الأجندات الوطنية الحالية بدلًا من تقديم أدلة مستقلة يُسترشَد بها لوضع أجندات جديدة (Hanafi and Arvanitis 2015; Arvanitis, Waast, and Al-Husban 2010). وفي الوقت الحالي، يلبّي كثير من أبحاث العلوم الاجتماعية متطلبات المنظمات غير الأكاديمية (غالبًا ما تكون دوليّة) التي تسعى للحصول على معلومات تساعدها في فهم بعض الظواهر الاجتماعية أو حتى التأثير عليها. ومن ناحية أخرى، لا يوجد متّسع كبير لمتابعة أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية لمصلحتها الخاصة، ويبدو أنّ هناك اهتمامًا أقلّ بالأسئلة النظرية والمنهجيّة، وهو اهتمام ضروري لضمان مكانة العلوم الاجتماعية والإنسانية العربية داخل المجتمعات البحثية العالمية. في الواقع، يبدو أنّ

4 حسابات المؤلّف باستخدام بيانات من قواعد بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة (https://dataverse.theacss.org/dataverse/assm).

كثيرًا من أبحاث العلوم الاجتماعية في العالم العربي اليوم يأتي استجابةً لمطالب الدولة، كما هو الحال مثلًا في المغرب والجزائر، وإمّا لمطالب المنظمات الدولية، كما في حالة الأردن ولبنان (Arvanitis, Waast, and Al-Husban 2010; Hanafi 2010, 115).

المشاركة في المجتمعات الأكاديميّة العالميّة

يتوقف الاندماج الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية العربية في المجتمعات الأكاديمية الدولية على قدرة الباحثين في هذا مجال في المنطقة العربية على دمج المناقشات النظرية المتّصلة بهذه المجالات بشكل منهجي وجدير في السرديات الأكاديمية المقابِلة في العالم العربي، والإسهام بشكل هادف في المخزون الدولي لمجالات هذه الدراسة. إلّا أنّ هذا التقرير لا يشمل النظر في هذا النوع من الاندماج. ومع ذلك، على الرغم من عدم وجود إحصائيّات متينة حول التكامل الهيكلي تُترجَم في أشكال مثل التمويل الخارجي والتبادل الأكاديمي بين الدول العربية والغربية، هناك أدلة تشير إلى أنّ المشاريع البحثية المشتركة محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا غير شائعة (راجِع، على سبيل المثال، Hanafi and Arvanitis 2013، 39)؛ وبالتالي، نادرًا ما تُنشَر نتائج أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية العربية في الشبكات الأكاديمية المحلية والعالمية. علاوةً على ذلك، إنّ اهتمام الوكالات الغربية المتزايد بالعلوم الاجتماعية في العالم العربي -إلى جانب ما ينتج عن ذلك من زيادة في التمويل- لا يُقابله دعم مماثل من الحكومات العربية والمؤسّسات العامة. ويشير ذلك إلى أنّ أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية تعتمد بشكل متزايد على التمويل الأجنبي في حين أنها مُهمَّشة محليًّا بسبب نقص الدعم الحكومي. بهذا المعنى، بدلًا من تقويض الاستقلاليّة الفكرية، يحمي دعم الدولة استقلاليّة هذه الأبحاث من الاعتماد المفرط على أجندات المنظمات الدولية. على هذا النحو، لا تزال هذه المجالات بحاجة إلى أن تضع في اعتبارها العلاقة الإشكاليّة المحتمَلة بين المجال السياسي والعلوم الاجتماعية، سواء كان هذا التأثير التقييدي مدفوعًا بأجندات الدولة التي تخدم مصالحها الذاتية أم بالتحيّزات والمصالح السياسية للمموّلين الدوليّين.

يشير ما ورد أعلاه أيضًا إلى وجود توتُّر بين دور الجامعات في خدمة مجتمعاتها وحاجتها إلى أن تظلّ قادرة على المنافسة عالميًّا، وتلبية المعايير الأكاديمية الدولية لمجالاتها واختصاصاتها، وإثراء المجتمعات الأكاديمية العالمية. وهذا بدوره يثير تساؤُلًا حول كيفيّة قياس إسهامات الأبحاث العربية في العلوم الاجتماعية والإنسانية العالمية، وكيفية اندماج الباحثين العرب في العلوم الاجتماعية والإنسانية داخل الشبكات الأكاديمية والمهنيّة العالمية من الناحيتيْن التنظيمية والأكاديمية. ومن الأمور ذات الصلة بالنسبة إلى مسألة الاستقلاليّة هذه نذكر ما إذا كانت المجتمعات المهنيّة والأكاديمية والمنظمات البحثية الجماعيّة قوية بما يكفي لتنظّم نفسها ذاتيًّا ولتحدّد أنواع الأبحاث التي يجريها الباحثون في العلوم الاجتماعية والإنسانية، أو لتضع معايير جودة البحث في مجالات اختصاصها.

> هناك توتُّر بين دور الجامعات في خدمة مجتمعاتها وحاجتها إلى أن تظلّ قادرة على المنافسة عالميًّا.

نقع على نماذج أخرى تجمع بين دعم الدولة والاستقلاليّة، لكنّ مدى إمكانيّة تكرار هذه النماذج ليس بديهيًّا. ففي الخليج، غالبًا ما يُترجَم الدفع المتعمَّد الذي تقوده الدولة باتجاه بناء مجتمعات المعرفة إلى استثمار كبير في المؤسّسات المستقلة لدراسة العلوم الدقيقة، والثقافة، والعلوم الإنسانية، وبدرجة أقلّ، العلوم الاجتماعية. وتختلف النتائج والاستدامة طويلة الأجل لبعض التجارب الجريئة في بناء مؤسّسات التعليم العالي تبعًا لمروحة الخيارات التي تتّخذها البلدان المختلفة. ولكن، بصرف النظر عن النتائج، فإنّ هذه التجارب مدعومة بشكل كبير وبعيدة عن متناول الغالبيّة العظمى من الدول العربية (UNDP and MBRF 2009; Schlumberger 2010).

الآفاق الوظيفيّة خارج الجامعة

يعتمد التقييم الملائم للمكانة الاجتماعية للباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبالتالي جاذبيّة شهادة هذه العلوم، على المسار المهني الذي يرجَّح أن يسلكوه بعد نيل شهاداتهم. بالإضافة إلى ذلك، يجري تعزيز الدور الاجتماعي الذي تؤدّيه هذه العلوم وتأثيرها من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة خارج الأكاديميا. وعادةً ما يحمل أولئك الذين يعملون في الجامعات شهادة ماجستير أو دكتوراه، بينما يُرجَّح أن يعمل الخرّيجون الآخرون في مجموعة واسعة من الوظائف.

تختلف إمكانيّات التوظيف للأفراد ذوي الخلفيّات في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية وفقًا لمستوى الشهادة التي يحصلون عليها والخبرة المهنيّة التي يمتلكونها. فمناصب عدّة تكون للمبتدئين ولا تتطلب شهادة أعلى، ولكنها غالبًا ما تتطلب شهادات معيّنة أو تعليمًا إضافيًّا أو تدريبًا في أثناء العمل. أمّا الوظائف الأخرى فتتطلب شهادة ماجستير أو دكتوراه واكتساب مزيد من المهارات المتخصّصة المتّصلة بالمهنة المختارة. بالإضافة إلى الوظائف الأكاديمية، غالبًا ما يعمل حاملو شهادة الدكتوراه في مجال البحث، والكتابة، والنشر (الأكاديمي، أو التعليمي، أو غير الأكاديمي)، والخدمة العامة، والإرشاد، والاستشارات، والمناصب الإدارية المخصّصة لغير أعضاء هيئة التدريس، ويضطلعون بأدوار عدّة أخرى. فضلًا عن ذلك، توظّف الشركات، والحكومات، ومراكز الفكر، والمنظمات غير الحكومية مجموعةً متنوعةً من الاستشاريين لإجراء تحليل مفصّل للقطاع، أو للمقارنة مع المنظمات المماثلة، أو لابتكار مبادرات استراتيجيّة.

تشمل الخيارات المهنيّة للحاصلين على شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية مناصب مثل كاتب، ومؤلّف، وكاتب مستقلّ، وكاتب فنّي، ومدقّق لغوي، ومترجم منشورات، ومحرّر كتب/مجلات، وأمين متحف، وفنّي متحف، وأستاذ جامعي، ومدرّس في المدارس الابتدائية والمتوسطة، ومدرّس في المدارس الثانوية، ومستشار تربوي، ومرشد، ومسؤول تربوي، ومعلّم تربية خاصة، ومستشار أكاديمي، ومسؤول خدمات مهنيّة، ومحرّر، واختصاصي علاقات عامة، ومسؤول التواصل والتطوير، وأمين مكتبة، ومؤرشِف، وبيبليوغرافي، وناقد فني، وفنان، وموسيقي، ومغنٍّ، ومصوّر، ومنتج ومُخرج، ووكيل سفر/مرشد سياحي، وفنان ترفيهي، ومنظّم اجتماعات/مؤتمرات/فعاليّات، وصاحب معرض، وعالِم آثار، وصحافي أو إعلامي، ومراسل، وخبير إعلامي، ومترجم فوري/تحريري، ومساعد بحثي، وباحث، وباحث مؤرّخ، وباحث في مجال المسح، وعالِم اجتماع، ومحلّل، ودبلوماسي، وموظّف في السلك الدبلوماسي، ومتخصّص في المجال الحكومي، ومحلّل سياسي، وملحَق سفارة، ومحلّل مالي، ومصرفيّ، ومتخصّص في التسويق والمبيعات، ومحلّل أبحاث السوق، ومستشار إداري، ورجل أعمال، ومدير مصلحة عامّة، ومدير، ورئيس تنفيذي، ومسؤول موارد بشرية، وعامل في مجال التجارة الدولية، وعامل في مجال التنمية الدولية (يمكن أن تشمل مجالات التنمية الدولية المساعدات الخارجية، والحوكمة، والإغاثة في حالات الكوارث، والتمكين الاقتصادي والتمويل الصغير، والمساعدات الإنسانية، والمساواة الجندريّة، والتعليم، والتأثير البيئي، والرعاية الصحية، والبنى التحتية، والسلام وحلّ النزاعات، والتخفيف من حدة الفقر)، ومنظّم مجتمعي، وسياسي على مستوى القاعدة، واختصاصي اجتماعي، وعامل في مجال الخدمة الاجتماعية والمجتمعيّة، ومستشار لدى المنظمات غير الربحيّة، وكاتب مقترحات لجمع المنَح، وجامِع تبرُّعات، ومقيِّم برامج، ومطوِّر برامج، ومستشار، وعامل حرّ ومستقل (Ward 2012).[5]

[5] للحصول على قائمة بالمهَن التي تَرِد بشكل متكرّر للأشخاص الذين تخصّصوا في العلوم الاجتماعية، انظُر Ward 2012. وفي السياق الأميركي، تستند بيانات المسح المجتمعي لمكتب الولايات المتحدة لإحصاءات العمل إلى مسوح سنوية مفصّلة تشمل 3 ملايين شخص.

تدعو الحاجة إلى مزيد من البحث لمواصلة استكشاف هذه الجوانب المتصلة بمشهد العلوم الاجتماعية والإنسانية. ومع ذلك، فإنّ التركيز على السياق الأكاديمي من شأنه إلقاء الضوء على الديناميّات الاجتماعية لمجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية التي ترسم ملامح المسارات المهنية الأكاديمية وغير الأكاديمية والتأثير الاجتماعي على نطاق أوسع. وعلى أقلّ تقدير، يشير التوسُّع في البرامج الأكاديمية الخاصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية إلى زيادة عدد الخرّيجين الحاصلين على شهادة البكالوريوس في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية. وتشير تقارير كثيرة من دول عربية عدة حول ارتفاع معدلات البطالة في أوساط العلماء الحاصلين على شهادة الدكتوراه، بخاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية،[6] إلى أنّ فرص توظيف الأفراد الحاصلين على شهادة البكالوريوس تزداد، في حين أنّ الحاصلين على شهادتَي الماجستير والدكتوراه لديهم فرص عمل محدودة بشكل عامّ وفرص أقلّ خارج الأكاديميا. وكما يشير أسعد وأوليري (2016)،

> من المعروف أنّ البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشكّل في الأساس ظاهرة اندماج في سوق العمل تؤثّر في المقام الأوّل على الوافدين الجدد من الشباب. ويميل الخرّيجون الذين يطمحون إلى الحصول على وظيفة في القطاع النظامي، والمتوفرة بشكل أساسي في القطاع العام، إلى البقاء عاطلين عن العمل لفترة من الوقت بحثًا عن مثل هذه الوظيفة أو اصطفافًا للحصول عليها. وعلى عكس اقتصادات البلدان المتقدّمة حيث تكون معدلات البطالة الأعلى في صفوف العمالة غير الماهرة، يسود النمط المعاكس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث ترتفع معدلات البطالة في أوساط خرّيجي الجامعات، ما يعكس توقُّعاتهم الكبرى بالحصول على وظائف في القطاع النظامي. وقد أدّت الزيادة السريعة في عدد الخرّيجين في السنوات الأخيرة إلى ضغط تصاعدي على معدل البطالة، لكنّ تراجُع فرص الحصول على وظائف في القطاع العام قلّل من حافز الخرّيجين للانتظار بغية الحصول على مثل هذه الوظائف، وهو ما أسهم في خفض معدلات البطالة.[7]

لكن، ليس من الواضح ما إذا كان البحث عن عمل خارج الأكاديميا يشكّل استجابةً مباشرة لمتطلبات سوق العمل، وما إذا كان المتخصّصون في العلوم الاجتماعية والإنسانية يسهمون في ترشيد الحوكمة والإدارة في الدول العربية، أو إذا كانوا ببساطة يستوفون الشرط الرمزي المتمثّل بامتلاك شهادة جامعيّة كي يكونوا مؤهَّلين للعمل في القطاع العامّ. فعلى الرغم من اعتمادهم على الدولة في توفير الوظائف ودعم الأبحاث، تشير المدخَلات المستقاة من عيّنة المشاركين في المسح الذين أجرينا معهم مقابلاتٍ شبه منظَّمة إلى أنّ الدولة تشكّل غالبًا عائقًا أمام البحث وأنّ الحكومات تميل إلى تهميش الباحثين في العلوم الاجتماعية في عملية صُنع القرار. ومع ذلك، من الجدير بالذكر أيضًا أنّ بعض الحكومات توظّف الباحثين في العلوم الاجتماعية لإجراء الأبحاث التي تنير عملية صُنع القرار الرسمي وتدعمها.

---

6 تتزايد التقارير عن احتجاجات حمَلة الدكتوراه العاطلين عن العمل، على سبيل المثال في مصر، والأردن، والمغرب (Latreche 2020).

7 لمزيد من النقاش بشأن البطالة من حيث تأثيرها على خرّيجي الجامعات الحاصلين على شهادات علميّة في العلوم الاجتماعية، انظُر Assaad and O´Leary 2016، 6. فهما يعتبران في ورقتهما أنّ معدلات البطالة في الأردن وفلسطين أدنى "إلى حدّ ما" أو "أقلّ إلى حدّ كبير في أوساط الحاصلين على شهادات عليا مقارنةً بأولئك الحاصلين على شهادة البكالوريوس".

2. المناهج والأدوات: مسح المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة والأوراق الخلفيّة

يهدف هذا التقرير إلى تقديم إجاباتٍ أوليّة عن بعض هذه الأسئلة بالاستناد إلى مجموعة من البيانات الإمبريقية والمعاينة الكيفية للسياقات المؤسسيّة المرتبطة بمهَن العلوم الاجتماعية والإنسانية. ويعتمد الجزء الإمبريقي من التقرير الثالث للمرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة على المعلومات التي جُمِعت من خلال ثلاث أدوات:

1) مسح علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية: في ربيع العام 2019، أجرى المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة استبيانًا عبر الإنترنت لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية من مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك المجالات متعددة التخصّصات.

وترتبط بعض الأسئلة الرئيسيّة التي حاولَ الاستبيان الإجابة عنها بالخصائص الديموغرافية لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ وتكوينهم الأكاديمي والمهني، ومساراتهم الوظيفية، وتنقُّلهم؛ وحجم مخرَجاتهم البحثية وجودتها.

نظرًا إلى غياب إطار شامل لأخذ العيّنات من علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في مختلف قطاعات العمل في العالم العربي، اعتمدت الدراسة على عيّنة من الجامعيّين بشكل أساسي. وقد شملت عيّنة الدراسة النهائيّة التي أجري التحليل الإحصائي عليها 1121 شخصًا (ثلاثة أرباعهم من الجامعيّين)[8].

وتجدر الإشارة إلى أنّ عدد حمَلة الشهادات العليا في العلوم الاجتماعية والإنسانية غير المنتسبين إلى جامعات قد يكون في الواقع أكبر من أولئك الذين لديهم ارتباط أكاديمي مع جامعات. وقد يكون للمجموعة الأولى تأثير اجتماعي أكبر من ذاك الذي يُحدثه الأكاديميّون الجامعيّون إذا كانوا في مناصب يسترشدون فيها بتدريبهم الأكاديمي لإتمام ممارساتهم المهنيّة. كما أنّ تقييم تأثير التدريب الأكاديمي في هذا المجال -النجاح أو التهميش، وكذلك الملاءمة أو عدم الملاءمة- أوسع بكثير من التركيز على المسارات المهنيّة الأكاديمية. وبينما يغطّي هذا التقرير بعض جوانب تجارب علماء العلوم الاجتماعية خارج الجامعات، يُعدّ إجراء مسح كامل لهذه الفئة المهنيّة مهمّةً صعبة للغاية تتجاوز نطاق هذا التقرير. ومع ذلك، فإنّ التركيز على السياق الأكاديمي يلقي الضوء على الديناميّات الاجتماعية الخاصّة بمجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية التي ترسم ملامح المسارات المهنيّة الأكاديمية وغير الأكاديمية والتأثير الاجتماعي على نطاق أوسع. وعلى أقلّ تقدير، يشير التوسُّع في البرامج الأكاديمية الخاصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية إلى وجود عدد أكبر من الخرّيجين.

2) ثلاث أوراق خلفيّة غير منشورة تحلّل بيانات المسح: بالإضافة إلى إجراء تحليل داخلي خاص به، كلّف المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة باحثَيْن بصياغة ورقتَيْن خلفيّتَين للحصول على مزيد من المعرفة من بيانات المسح: "تقرير تحليل نتائج مسح المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة" لعبد القادر لطرش (2020) (باللغة العربية) و"علماء العلوم الاجتماعية ومهَن العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية: تحليل خصائص مسح علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية للعام 2019" بقلم مايا سيفردينغ (2020). كما أفادت ورقة خلفيّة ثالثة بعنوان "تقرير عن المرحلة الثانية: المقابلات شبه المنظَّمة"، من إعداد سيرين الغنوشي (2020)، عن نتائج المقابلات شبه المنظَّمة مع عيّنة عشوائيّة من المشاركين في المسح.

---

8 في هذا التقرير، ما لم يُذكَر خلاف ذلك، يُقصَد بالجامعيين أولئك الذين يعملون في الجامعات ومراكز البحث الجامعية؛ أمّا المشاركون غير الجامعيين فيعملون في أيّ نوع آخر من المؤسّسات.

3) ستّ أوراق خلفيّة تساعد في وضع بيانات المسح ضمن سياقها وتكون مكمِّلة لها من الناحية النوعيّة: في حين أنّ التقرير الثالث للمرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة لا يسعى إلى تقديم لمحة تاريخية عن العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم العربي، ولا تحليل منهجي لتكامُل العلوم الاجتماعية والإنسانية العربية مع المجتمعات العلمية الدولية، فقد قدّمت الأوراق الآتية معلوماتٍ ساعدت في وضع البيانات الكمّيّة ضمن السياقات النوعيّة:

- تستعرض الورقة المعنونة "سياسات الترقية والتوظيف في جامعات رئيسيّة مختارة في المنطقة العربية" لكمال أبو شديد وديان نوفل (2019) نماذج التوظيف والترقية المتنوعة في مختلف الجامعات في البلدان العربية.

- تقدّم ورقة فادي برديل بعنوان "مذكّرات المثقفين العرب: أرشيف الممارسات الفكرية" (2019) لمحات عن اللحظات المشكّلة لتاريخ العلوم الاجتماعية والإنسانية من خلال استكشاف سيَر العلماء العرب.

- تقدّم ورقة ليا بو خاطر بعنوان "التنقل الأكاديمي عبر الوطني: تجربة علماء العلوم الاجتماعية العرب" (2019) لمحة سريعة عن الملفات المهنيّة للأكاديميين العرب "العابرين للحدود"، المقيمين خارج العالم العربي، والذين تركّز أبحاثهم في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية على البلدان العربية.

- تبحث ورقة سينثيا كريشاتي المعنونة "مجالس التحرير في المنطقة العربية" (2019a) في الآليات والدقة الأكاديمية الخاصة بسياسات التحرير في مجلات علميّة مختارة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

- تنظر ورقة سينثيا كريشاتي المعنونة "العلوم الاجتماعية في المنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث في المنطقة العربية" (2019b) في موقع العلوم الاجتماعية ودورها في منظمات غير حكومية ومراكز بحثيّة مختارة في العالم العربي.

- تقارن الورقة المعنونة "استراتيجيّات البحث الوطنية والخطط الاستراتيجيّة للجامعات في المنطقة العربية" بقلم ديان نوفل وكمال أبو شديد (2019) بين دور البحث، كما ورد في بيانات رسالة الجامعات الخاصة والعامة وخططها الاستراتيجيّة، والتدابير الفعليّة الموضوعة لدعم البحث وتمكينه.

تؤكّد هذه الأوراق أنّ الحاضر لا يأتي من فراغ. وعليه، فإنّ الهدف الآخر من هذا التقرير يتمثل في تحديد الموروثات التأسيسيّة وكذلك الاستمرارية والقطيعة المؤسّسيّة في تاريخ العلوم الاجتماعية والإنسانية الأكاديمية. كما تسلّط الأوراق الخلفيّة الضوء على الطريقة التي يتصوّر بها علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية وظائفهم والطريقة التي ينظر بها المجتمع إليهم، وكيفيّة تغيُّر هذه التصوُّرات مع مرور الوقت. وتركّز الأوراق أيضًا على الهياكل والسياسات التاريخية والمؤسّسيّة التي شكّلت مهَن علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم العربي وعزّزت قدرتهم على إجراء الأبحاث أو أعاقتها.

ثانيًا. كيف ترسم الممارسات المؤسّسيّة ملامح إنتاج المعرفة؟

تعيق مجموعة من العوامل -من القمع السياسي إلى التمويل غير الكافي للأبحاث- إنتاج المعرفة عبر اختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية. وبناءً على الأوراق الخلفيّة، يمكننا البدء بتكوين فهم أفضل للمشهد المؤسّسي الحالي.

في سياق استعراض بيانات رسالة 13 جامعة في لبنان وفلسطين ومصر وقطر وتونس والمغرب والأردن وخططها الاستراتيجيّة، وجدَ أبو شديد ونوفل (2019) أنّ هذه المؤسّسات ترى في الأبحاث، بما في ذلك أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية، أولويّة رئيسيّة، وتعمل على تأطيرها كمنفعة عامّة أساسيّة. وبالمثل، في دراستهما لسياسات الترقية في المؤسّسات الـ13 نفسها، لاحظَ أبو شديد ونوفل (2019) أنّه رغم وجود بعض "الاختلافات الدقيقة"، مُنِح البحث بشكل عامّ أهميّةً كبرى، باعتباره محرّكًا للتوظيف والتقدُّم.

الجدول 1: الجامعات المختارة للدراسة

البلد	الجامعة	تاريخ التأسيس
جامعات تأسّست قبل العام 1960 - جامعات عريقة		
مصر	جامعة الأزهر	972
مصر	جامعة القاهرة	1908
لبنان	الجامعة الأميركية في بيروت	1866
لبنان	الجامعة اللبنانية	1951
المغرب	جامعة محمد الخامس	1957
جامعات تأسّست بين عامَي 1960 و1998 - جامعات مزدهرة		
الأردن	الجامعة الأردنية	1962
الأردن	جامعة عمّان الأهلية	1990
المغرب	جامعة الأخوين	1995
فلسطين	جامعة بيرزيت	1972
فلسطين	جامعة النجاح	1977
قطر	جامعة قطر	1977
تونس	جامعة تونس	1960
جامعات تأسّست بعد العام 1998 - جامعات ناشئة		
قطر	معهد الدوحة	2014

المصدر: Abouchedid and Nauffal 2019.

والجدير بالذكر أنّ الجامعات العربية لا تشكّل المحرّك الوحيد لإنتاج المعرفة ونشرها في مجال العلوم الاجتماعية في المنطقة. ذلك أنّ المنظمات غير الحكومية ومراكز البحث المستقلة ووكالات الأمم المتحدة تُعدّ أيضًا جزءًا مهمًّا من منظومة البحث. فكما كتبت كريشاتي (2019b) في دراستها التي تشمل المنظمات غير الحكومية ومراكز البحث، إنّ عددًا كبيرًا من أبحاث العلوم الاجتماعية يجري إنتاجه أو نشره بواسطة مراكز بحثيّة مستقلة، يقع معظمها خارج نطاق الجامعات. كما تعتبر كريشاتي أنه لا يوجد خط فاصل حادّ بين علماء العلوم الاجتماعية الذين يعملون في الجامعات وأولئك الذين يعملون خارجها. إذ غالبًا ما يتنقّل علماء العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية بين الجامعات والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحث، وأحيانًا يحتلّون جميع المساحات في وقت واحد. إضافةً إلى ذلك، تؤكّد دراسة كريشاتي (2019a) لمجالس تحرير مجلات العلوم الاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة أهمّيّة مراكز البحث باعتبارها مراكز رئيسيّة للنشاط الفكري والنقاش.

1. دور مراكز البحث المستقلة

في حين تؤدّي الجامعات العربية دورًا مهمًّا بالتأكيد في رسم ملامح اختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية وتحديدها في جميع أنحاء المنطقة، تُواصل مراكز البحث إنتاج قدر كبير من المعرفة العلمية الاجتماعية. وتؤكّد إحدى الدراسات أنّ أكثر من 80% من أبحاث العلوم الاجتماعية في المنطقة تُنتَج خارج الجامعات، سواء في مراكز الأبحاث أم الوكالات الاستشارية (Hanafi and Arvanitis 2016). على هذا النحو، يجري إنتاج جزء كبير من المعرفة العلمية الاجتماعية ونشرها خارج جدران الحرم الجامعي.

أُنشئت أقدم مراكز أبحاث العلوم الاجتماعية في المنطقة في الستينيّات والسبعينيّات من القرن الماضي. وتشمل هذه المؤسّسات معهد الدراسات الفلسطينية (IPS 1963) ومركز دراسات الوحدة العربية (CAUS 1975)، وقد نشر كلاهما مجلات علميّة مؤثّرة. تأسّس المركزان خدمةً لأهداف سياسية واضحة: إذ أنشئ معهد الدراسات الفلسطينية بهدف مواكبة النضال الوطني الفلسطيني من أجل التحرير، بينما سعى مركز دراسات الوحدة العربية إلى تعزيز القوميّة العربية، رغم أنّ المؤسّسة قد ابتعدت منذ ذلك الحين عن هذا الهدف.

وتحدّد كريشاتي (2019b) جيلًا ثانيًا من مراكز أبحاث العلوم الاجتماعية العربية التي ظهرت في أوائل العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، في وقت قريب من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق، وهي فترة تميّزت بتزايُد تمويل المنظمات غير الحكومية في المنطقة. أمّا المرحلة الثالثة فقد بدأت مع الانتفاضات العربية في العام 2011، والتي ولّدت مؤسّسات مثل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (ACRPS 2010). وعلى الرغم من أنّ بعض المؤسّسات، مثل مركز دراسات الوحدة العربية، قد ابتعدت عن مهامها الأصليّة، إلّا أنّ التحوُّلات الاجتماعية والسياسية قد أدّت دورًا أساسيًّا في تشكيل جميع هذه المراكز البحثية.

تنشر هذه المراكز البحثية المستقلة عددًا من مجلات العلوم الاجتماعية المهمّة باللغة العربية. وتشير كريشاتي (2019b) إلى أنه على الرغم من أنّ عمليات التحكيم في المجلات قد تكون مطوَّرة جيّدًا على الورق، فإنها لا تُطبَّق بشكل صارم دائمًا على أرض الواقع. ومن بين التحديات التي واجهتها المجلات نذكر قلّة اهتمام المحكّمين ووقتهم وطاقمهم.

عند النظر في سبب اختيار علماء العلوم الاجتماعية العمل في مراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية، تشير كريشاتي (2019b) إلى مزيد من المكانة ورواتب أفضل واستقرار أكبر في العمل لصالح مراكز البحث والوكالات الدولية باعتبارها عوامل مساهِمة، بينما تصف أيضًا العمل بأنه أكثر تكرارًا. وقد استندت هذه الاستنتاجات إلى الحوارات التي أجرتها كريشاتي مع ثمانية علماء علوم اجتماعية يعملون في مراكز بحثيّة. لكنها تؤكّد أنه لا يوجد تقسيم صارم بين الباحثين العاملين في الجامعات وأولئك العاملين في مراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية. كما ذكرنا، يعمل كثيرون من الباحثين في كليهما، حيث يضطلع أساتذة الجامعات أحيانًا بعمل إضافي في مراكز الأبحاث لتحسين دخلهم.

ومع ذلك، بينما تُنتِج مراكز الأبحاث المستقلة قدرًا كبيرًا من المعرفة في مجال العلوم الاجتماعية في المنطقة، يعمل فيها عدد قليل نسبيًّا من حمَلة الدكتوراه بدوام كامل. فضلًا عن ذلك، وحسب كريشاتي، فإنّ معظم هؤلاء هُم من خرّيجي مؤسّسات أوروبية أو أميركية شماليّة. ومن بين الباحثين الذين قابلَتهم كريشاتي، هناك واحد فقط خرّيج مؤسّسة عربية. وقد كتبت: "في ظلّ الظروف الحالية، لا يزال من الصعب جدًّا على حاملي شهادة الدكتوراه من العالم العربي الحصول على فرص عمل مماثلة في مراكز بحثيّة مرموقة" (Kreichati 2019b، 20).

2. خطط الجامعات الاستراتيجيّة وسياسات الترقية

في حين أنّ عددًا من الجامعات التي تأسّست حديثًا ليست لديه برامج في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية، فإنّ معظم الجامعات التي درسَها نوفل وأبو شديد (2019) أشارت في بيانات الرسالة أو الخطط الاستراتيجيّة خاصتها إلى أهمية البحث، بالإضافة إلى أهمية خدمة الجامعة للمجتمع. كما أكّدت الخطط الاستراتيجية المتاحة للجمهور تقريبًا لجميع الجامعات الـ13 المختارة أهمية جودة البحث والابتكار. ومع ذلك، لاحظ المؤلفان أيضًا وجود فجوة بين التصريحات العامَّة وبيانات الرسالة، من ناحية، وبين تخصيص الموارد والبنى التحتية الملائمة، ونماذج الحكم الرشيد، والحريات الأكاديمية، من ناحية أخرى. وقد يفسّر ذلك المستوى الأعلى للنشر في مراكز البحث، ما يشير إلى أنّ الجامعات لا تقدّم دائمًا الدعم الكافي للبحث، علمًا أنّها في المواقع الأساسيّة لإنتاج المعرفة الخاصَّة بالعلوم الاجتماعية.

يؤكّد أبو شديد ونوفل أنّ هذا التركيز لا ينعكس فحسب في بيانات الرسالة والاستراتيجيات، بل أيضًا في وجود مراكز البحث وفي هذه الجامعات، فضلًا عن تشديدها على تعزيز البنى التحتية البحثية الحالية. ويَظهر هذا التركيز بشكل أكثر وضوحًا بشدّة في الجامعات القديمة التي تأسّست قبل العام 1960.

في الوقت نفسه، ركّزت الجامعات التي اعتبرَها أبو شديد ونوفل "مزدهرة" أو "ناشئة" (تلك التي تأسّست بين عامَي 1960 و1998 وتلك التي تأسّست بعد 1998، على التوالي) على الابتكار البحثي وإشراك الطلاب في البحث كمبادرات استراتيجيّة. كما سلّطت جميع الجامعات تقريبًا الضوء على أهميّة ربط الأبحاث بالمجتمع وتعزيز التعاون بين الأقسام ومع المؤسّسات الأخرى. وأكّدت جامعتان فقط أهميّة التعاون مع القطاع ذي الصلة.

الشكل 4: نسبة ورود المبادرات الاستراتيجيّة في الخطط الوطنيّة والمؤسّسيّة الاستراتيجيّة الخاصّة بالجامعات الـ13 المشمولة بالدراسة حسب نوع الجامعة

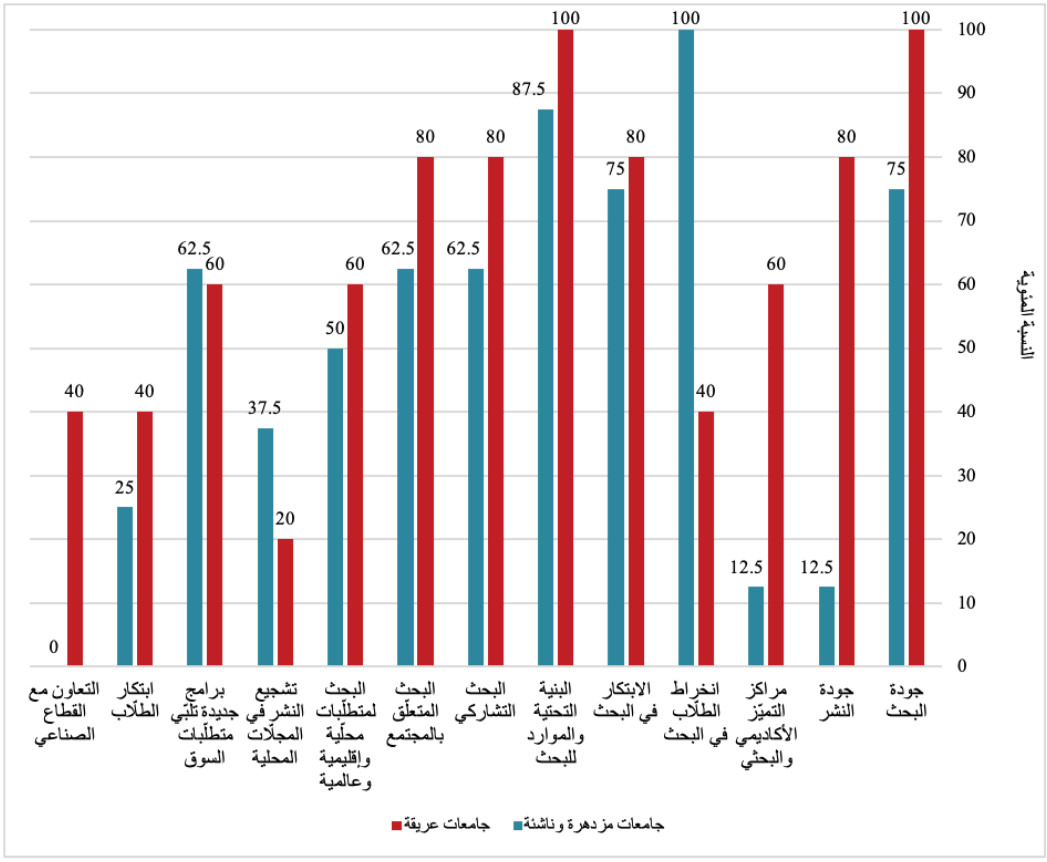

المصدر: Nauffal and Abouchedid 2019.

على المستوى الفردي، أعطى العلماء قيمة للبحث ليس بسبب القيمة الجوهرية التي يمنحها للمجتمع فحسب، بل أيضًا بالنظر إلى الدور الذي تؤدّيه المؤشّرات البيبليومترية بشكل متزايد في مَنح الباحثين الفرصة لكَسب مسابقات المنَح البحثية أو الحصول على ترقية أو تثبيت أو ضمان مناصب أفضل. وأكّد نوفل وأبو شديد ازدياد التركيز على البحث باعتباره شرطًا أساسيًّا للتوظيف والترقية، "بسبب القدرة التنافسيّة العالمية التي نتجت عن ظهور السياسات النيوليبرالية، والتي فرضت تحدّياتٍ عدّة على التعليم العالي" (Nauffal and Abouchedid 2019، 4).

لاحظ أبو شديد ونوفل وجود أنماط وإجراءات مختلفة بشكل ملحوظ للترقية والتوظيف عبر مختلف البلدان والمؤسّسات، إلّا أنّ هناك "تركيزًا شاملًا على الأبحاث المنشورة في المنافذ الدوليّة بغرض الحصول على ترقية"، وهو اكتشاف قالا إنه يوازي الاتجاهات العالمية (Abouchedid and Nauffal 2019، 23). كما لاحظا أنّ الطلب إلى أعضاء هيئة التدريس النشر في المجلات الأجنبيّة ذات الشهرة العالميّة، والصادرة باللغة الإنكليزية أو الفرنسية بمعظمها، قد أثّر بشكل كبير على إنتاج الأبحاث في العلوم الاجتماعية والإنسانية باللغة العربية على المستوى المحلي (انظر أيضًا Hanafi and Arvanitis 2014). ونادرًا ما تُدرك الجامعات أهميّة البحث والمنشورات المحلية والدولية على حدّ سواء (Hanafi 2011)، كما هي الحال في جامعة بيرزيت

في رام الله، فلسطين. وتعطي معظم سياسات الترقية في الجامعات قيمة أكبر بشكل ملحوظ للنشر في المجلات الدولية الصادرة باللغات الأجنبية. ويرى المؤلّفان أنّ أحد تأثيرات هذا الاتجاه في النشر على مستوى العالم (جنبًا إلى جنب مع Hanafi and Arvanitis 2016) يتجلّى في التقليل من أهميّة الأبحاث المحليّة. لكن، في حين يبدو واضحًا أنّ النشر بلغات أخرى غير العربية يقلّل من عدد القرّاء المحليّين، وبالتالي يحدّ من احتماليّة أن تولّد منشورات العلوم الاجتماعية والإنسانية نقاشًا عامًّا، أو أن تؤثّر على صنع السياسات، أو أن يكون لها تأثير اجتماعي، فإنه لا يزال من الممكن النشر باللغات الأجنبية للوفاء بالمعايير العلمية الدولية مع الاستجابة إلى الاحتياجات الاجتماعية المحليّة. علاوةً على ذلك، كما يشير المسح، يُجيد معظم علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية لغة أجنبية واحدة على الأقلّ.

لكنّ الأهمّ من ذلك، كما لاحظ أبو شديد ونوفل (2019)، أنّ معظم المجلات الصادرة في المنطقة العربية لا تحظى باعتراف دولي، ولا تجري فهرستها في قواعد بيانات المعايير (انظر أيضًا Abouchedid and Bou Zeid 2019). بالإضافة إلى ذلك، توجد مجلات عدة في الكليّات الجامعيّة، حيث يعمل عميد الكلّيّة رئيسًا للتحرير وأعضاء هيئة التدريس مؤلّفين مساهمين. بمعنى آخر، تكون عملية النشر ذات مرجعيّة ذاتيّة، ويطرح الافتقار إلى سياسات واضحة بشأن تضارُب المصالح تساؤلاتٍ حول مصداقيّة عملية التحكيم.

ثالثًا. ما هي خصائص علماء العلوم الاجتماعيّة في المنطقة العربيّة؟

يقدّم هذا القسم لمحةً عن الخصائص والمسارات المهنيّة الخاصّة بعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية، بالاعتماد على نتائج المسح الذي أجراه المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة عام 2019. ويمكن الاطّلاع على منهجيّة المسح والإحصاءات الوصفيّة المتصلة بتفاصيل مجموعة البيانات في الملاحق.

1. الخصائص الديموغرافيّة

1(أ). المنطقة وبلد الجنسيّة

على مستوى الجنسيّة، يشكّل الجزائريون النسبة الأكبر من عيّنة المجيبين (35%)، يليهم المغاربة (16%)، والمصريون (12%)، والفلسطينيون (7%)، والعراقيون (6%)، والأردنيون (5%)، مع تمثيل محدود للغاية لدول الخليج العربي (4% إجمالًا). ولغرض التحليل، اعتُمد التصنيف الإقليمي الآتي لبلد الجنسيّة والعمل:

- المنطقة المغاربية: الجزائر، والمغرب، وتونس؛ وليبيا، وموريتانيا؛

- منطقة مصروالسودان: مصر، والسودان، وجيبوتي، والصومال (لا يوجد مجيبون من جزر القمر)؛

- منطقة المشرق: العراق، والأردن، ولبنان، وفلسطين، وسوريا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، وعُمان، واليمن.

بالتالي، شكّلت منطقة المغرب العربي أكبر عدد من المجيبين، حيث بلغ نحو 57% من إجمالي العيّنة (636 من أصل 1121)، و177 مجيبًا (16%) من منطقة مصر/السودان، و305 (27%) من منطقة المشرق.

1(ب). التوزيع العمري والجندري

مع الأخذ في الاعتبار أنّ بيانات المسح ليست تمثيليّة ويتعيّن تفسيرها بحذر، تشير النتائج بالفعل إلى تحوُّلات جيلية وجندرية مُحتمَلة في أوساط علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية. فقد أظهر توزيع المجيبين نموذجًا شابًّا نسبيًّا من علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية، مع 17% تحت سنّ الـ35، و40% تتراوح أعمارهم بين 35 و44 عامًا، و28% تتراوح أعمارهم بين 45 و54 عامًا، و13% تتراوح أعمارهم بين 55 و64 عامًا، وفقط 2% ممّن يبلغون من العمر 65 عامًا وما فوق. وتبيّن أنّ المجيبين المقيمين في منطقة المشرق أكبر سنًّا إلى حدّ ما من متوسط المجيبين، كما أنّ نصفهم فوق سنّ الـ45. في المقابل، ما يقرب من 60% من المجيبين المقيمين في كلٍّ من منطقة المغرب العربي ومصر/السودان هُم تحت سنّ الـ45.

الشكل 5: التوزيع العمري للمجيبين حسب منطقة العمل

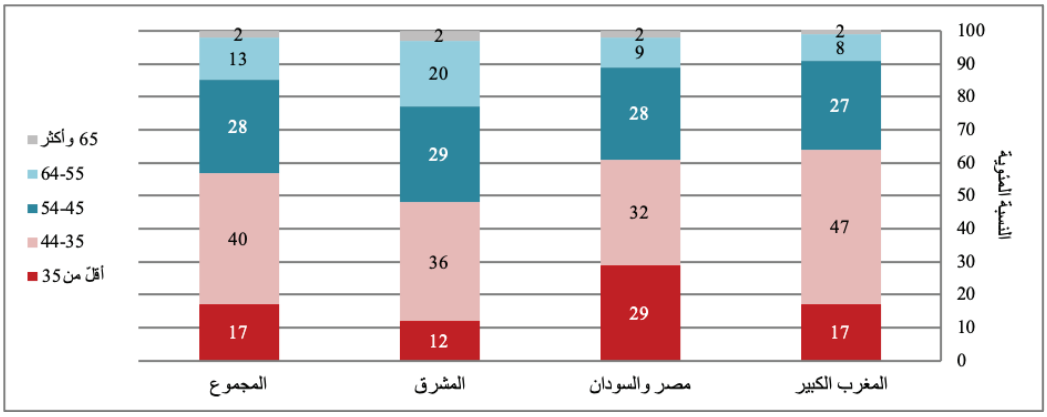

المصدر: Sieverding 2020.

ومن المثير للاهتمام وجود نمط عمريّ قويّ لتوزيع المجيبين حسب الجندر، ما يشير إلى تأنيث تدريجي للعلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة. ففيما يشكّل المجيبون الذكور قرابة ثلثَي العيّنة (65%)، ترتفع نسبة الذكور مع التقدّم في السنّ، بينما تنخفض النسبة لدى الإناث. وفي حين أنّ أكثر من نصف المجيبين (52%) تحت سنّ الـ35 هُم من الإناث، تنخفض هذه النسبة إلى نحو ثلث المجموعة ممّن تتراوح أعمارهم بين الـ35 والـ64 عامًا وإلى 16% فقط ممّن يبلغون 65 عامًا وما فوق. وهذا يعني أنّ عدد الذكور نسبةً إلى الإناث قد انخفض بأكثر من خمسة أضعاف في صفوف أولئك الذين تقلّ أعمارهم عن 35 عامًا (1 إلى 0.9) وأولئك الذين يبلغون من العمر 65 عامًا وما فوق (1 إلى 5).

الشكل 6: التوزيع الجندري للمجيبين حسب العمر

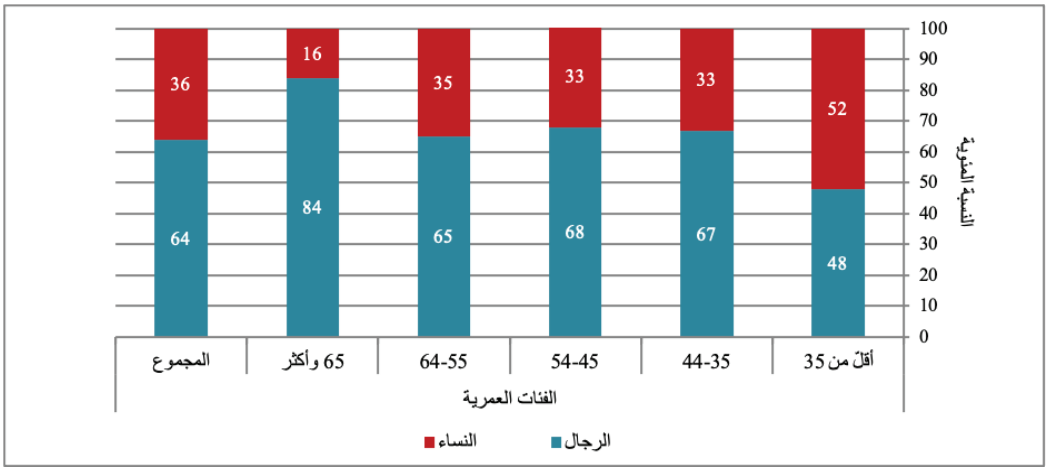

المصدر: Sieverding 2020.

هناك أكثر من تفسير محتمَل لهذه الاتجاهات (الشكلَيْن 5 و6). فأحد التفسيرات المحتمَلة هو أنه مع زيادة التعليم الجامعي لكِلا الجنسيْن، من المرجَّح أن يسعى الذكور للحصول على شهادات مهنيّة، في حين أنّ هذه الشهادات قد لا تكون في متناول الإناث. وثمّة احتمال أيضًا بأنّ الشابات لا يواجهنَ

الضغوط الماليّة نفسها التي يواجهها الشباب، وبالتالي لديهنّ قدر أكبر من المرونة في اختيار الاختصاصات الجامعيّة التي لا تؤدّي إلى بلوغ وظائف ذات رواتب أعلى. ويدلّ ذلك على أنّ اهتمام الذكور الأصغر سنًّا بالعلوم الاجتماعية والإنسانية آخذ في التناقص، بينما يتزايد اهتمام الإناث بها.[9] وبغضّ النظر عن الأسباب، إذا كانت عيّنة المجيبين تمثّل شريحة أكبر من علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية، يبدو أنّ نسبة الإناث في هذه المجالات آخذة في الازدياد. وهذا بدوره قد يشير إلى تحوُّل تدريجي نحو التكافؤ بين الجنسيْن في هذه المجالات. وإذا استمرّت الاتجاهات الحاليّة على ما هي عليه، فمن المتصوَّر أنه سرعان ما سيفوق عدد الإناث عدد الذكور في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية.

أظهرت منطقة المغرب العربي أسرع تأنيث للعلوم الاجتماعية (16% من أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 55 و64 عامًا كانوا من الإناث، وارتفعت النسبة إلى أكثر من النصف لمَن هُم دون الـ35 عامًا)، تليها منطقة مصر/السودان، حيث كان الاتجاه ملحوظًا ولكن تدريجيًّا (أقلّ بقليل من 30% من المجيبين ممّن تتراوح أعمارهم بين 55 و64 عامًا هُم من الإناث، وقد ارتفعت النسبة إلى 43% للفئتيْن العمريّتيْن 45-54 و35-44 وزادت إلى 53% للفئة العمرية الأقل من 35). ويشير ذلك إلى أنّ أرجحيّة بلوغ التكافؤ بين الجنسيْن أكبر في بعض البلدان من غيرها. وقد تُعزى هذه التناقضات إلى محدوديّة الفرص المتوفرة وليس إلى الاختيار. ولا توفّر عيّنة المسح نفسها إجاباتٍ قاطعة عن هذه الأسئلة، لكنّ بعض الأبحاث يشير إلى أنّ اختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية لا تشكّل الخيار الأوّل لطلّاب الجامعات في العالم العربي.[10]

الشكل 7: التوزيع الجندري للمجيبين حسب العمر ومنطقة العمل*

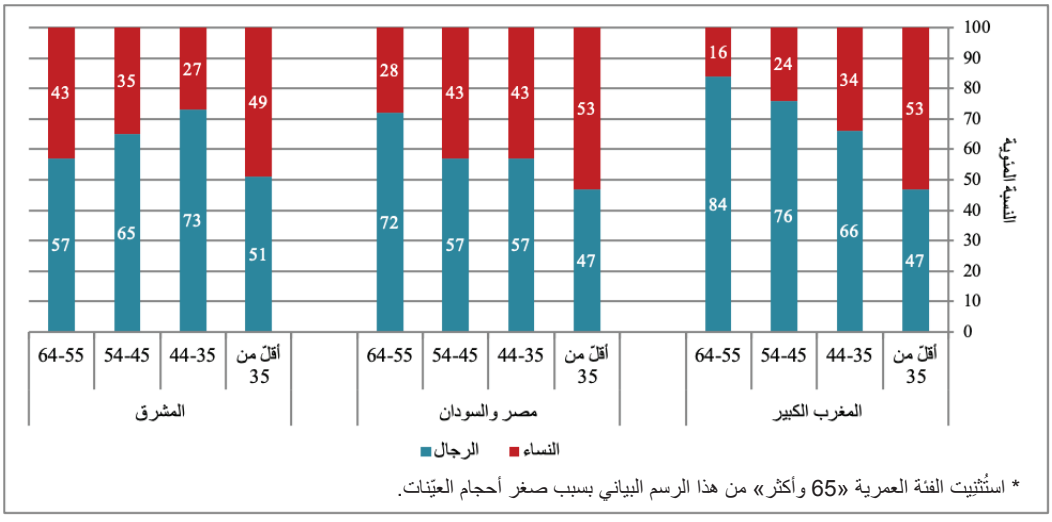

* استُثنِيت الفئة العمرية «65 وأكثر» من هذا الرسم البياني بسبب صغر أحجام العيّنات.

المصدر: Sieverding 2020.

9 تتحدث سيفردينغ (2020) عن "اتجاه التأنيث" في أوساط علماء العلوم الاجتماعية، "حيث تشكّل الإناث نسبًا أكبر بشكل متزايد من جميع الفئات العمرية الأصغر سنًّا والتي حصلت أخيرًا على شهاداتٍ في العلوم الاجتماعية على جميع المستويات". كما تشير إلى أنّ هذا الاتجاه "واضح بشكل خاصّ في المنطقة المغاربيّة، حيث شكّلت الإناث النسبة المئوية الأدنى بين أكبر المجيبين سنًّا". وتضيف أنّ "اتجاه التأنيث الذي شوهد في المسح متّسق على نطاق واسع مع بيانات اليونسكو (2020) التي تُظهر أنّ حصة الإناث من خرّيجي التعليم العالي في العلوم الاجتماعية والصحافة والمعلومات تتراوح بين 60% و77% في معظم دول المنطقة التي توفّرت بشأنها البيانات. أمّا البلدان الوحيدة التي سجّلت نسبة أدنى من الإناث في صفوف خرّيجي العلوم الاجتماعية فهي مصر (41%) والمغرب (56%) والمملكة العربية السعودية (55%)". ويجادل لطرش (2020) بالمثل لجهة تأنيث المهن الأكاديمية في مختلف العلوم الاجتماعية.

10 انظُر كذلك Assaad and O'leary 2016.

1(ج). الإجادة اللغويّة

أفاد عدد قليل من المجيبين (3%) بأنهم لا يجيدون اللغة العربية. من ناحية أخرى، أشار نحو ربع المجيبين إلى أنهم يجيدون اللغة العربية فقط ولا يجيدون أيّ لغة ثانية. والجدير بالذكر أنّ نسبة أكبر من المجيبات الإناث (76%) يُتقنّ لغة ثانية واحدة على الأقلّ مقارنةً بالمجيبين الذكور (69%)؛ كما أنّ الفجوة أكبر بين نسبة الإناث اللواتي يُجدنَ اللغة الإنكليزية (49%) مقابل نسبة المجيبين الذكور (40%). وبشكل عامّ، كانت الإجادة في اللغة الإنكليزية أعلى قليلًا من الفرنسيّة، على الرغم من أنّ غالبيّة المجيبين كانوا من المغرب العربي، حيث تشكّل اللغة الفرنسيّة اللغة الثانية المهيمنة في التعليم العالي. ومن بين جميع المشاركين في المسح، 70% يتقنون اللغة الإنكليزية أو الفرنسيّة، فيما تُجيد نسبة صغيرة لغاتٍ أخرى. ومن الواضح أنّ نسبة أعلى من علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعات (77%) يتقنون لغة ثانية بالإضافة إلى اللغة العربية مقارنةً بنظرائهم غير الجامعيين (48%). وقد تشير هذه الأرقام، من بين جملة أمور أخرى، إلى أنّ المجيبات الإناث، ممّن هنّ أصغر سنًّا من المجيبين الذكور، يركّزنَ بشكل أكبر على اكتساب المهارات اللغوية، ربما لتعزيز فرص الارتقاء بحياتهنّ المهنيّة والتغلّب على التحيّزات المهنيّة الهيكليّة وانعدام المساواة.

2. المسارات الدراسيّة

2(أ). المستوى الدراسي

أعلى شهادة محصّلة

يملك 62% من جميع المشاركين في المسح شهادة دكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانية، و22% منهم حاصلون على شهادة الماجستير، وأقلّ من الخُمس حاصلون على شهادة البكالوريوس فقط. وقد كانت نسبة الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية الحاصلين على شهادة الدكتوراه أعلى بين الذكور منها بين الإناث (65% مقابل 55%) وفي المغرب العربي مقارنةً بكلٍّ من منطقتَي المشرق ومصر/السودان، كما هو موضّح في الشكل 8.

الشكل 8: أعلى شهادة محصّلة في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة حسب منطقة الجنسيّة

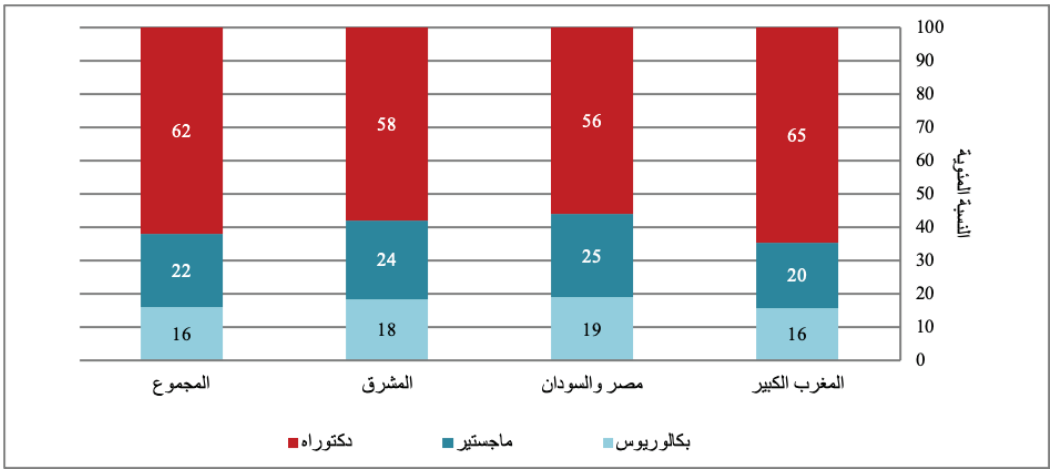

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية لبيانات المسح.

كان المجيبون البالغون من العمر 45 عامًا وما فوق أكثر توجُّهًا بشكل ملحوظ إلى الحصول على شهادة الدكتوراه (76% مقارنة بـ61% في الفئة العمرية 35-44 و 26% لمَن هُم دون الـ35 عامًا). وتجدر الإشارة إلى أنّ خُمس الذين يبلغون 35 عامًا أو أقلّ قد أتمّوا الدكتوراه، في حين أنّ خُمسَي هذه الفئة العمرية مسجَّلون في برامج الدكتوراه ويعملون في وقت واحد، وهو ما "يشير إلى أنّ كثيرين من علماء العلوم الاجتماعية في المنطقة يجمعون بين دراسات الدكتوراه والعمل. وقد يعود ذلك إلى غياب التمويل أو نقصه لدراسات الدكتوراه بشكل حصري. وقد يُفسّر التوظيف المزدوج ودراسات الدكتوراه أيضًا سبب استمرار 13% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و44 عامًا في متابعة عمليّة الحصول على الدكتوراه" (Sieverding 2020).

أنماط تحصيل الشهادة

حصل 85% من المشاركين على أعلى شهادة في العلوم الاجتماعية والإنسانية بعد العام 2000. كما زاد عدد الأفراد الذين يتخرّجون كلّ عام حاملين شهادة البكالوريوس، بشكل مطّرد، حتى العام 2005، ويبدو أنّ العدد قد انخفض بسرعة منذ ذلك الحين. ومن المثير للاهتمام أنّ عدد الأشخاص الحاصلين على شهادة الماجستير قد انخفض خلال السنوات العشر الماضية، على الرغم من أنّ الانخفاض لم يكن بالحدّة نفسها، إذ ظلّ عددهم أكبر بشكل واضح من أولئك الذين يتخرّجون بشهادة البكالوريوس. ومع ذلك، زاد عدد الأفراد الحاصلين على شهادة الدكتوراه.

قد يعود انخفاض عدد المجيبين الذين أشاروا إلى حصولهم على شهادة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية كأعلى درجة علميّة لهم في آخر 15 عامًا، والنسبة المتنامية للذين اختاروا متابعة دراسات الدكتوراه، إلى أنّ غالبية المجيبين يعملون في الجامعات (أو الوظائف الآمنة المماثلة التي لا يمكن الحصول عليها بشهادة البكالوريوس أو حتى الماجستير)، والتي تعمل بشكل متزايد على توظيف الأفراد الحاصلين على شهادات أعلى. وتتوافق هذه الأرقام أيضًا مع العدد المتزايد من الجامعات المحليّة التي تقدّم شهادات الدكتوراه، ما يجعل الوصول إلى هذه الشهادات أسهل. ومع ذلك، قد تشير البيانات أيضًا إلى أنّ دخول مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية آخذٌ في التناقص، ربما بسبب نقص الفرص الوظيفية الكافية. وهنا أيضًا، إذا كان هذا الاتجاه يمثّل المجال الأكبر، وإذا استمرّ على هذا المنوال، فسينخفض عدد علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية تدريجيًّا، لكنّ نسبة حاملي شهادة الدكتوراه ضمن هذه المجموعة سترتفع.

من المنظور الجندري وتماشيًا مع الاتّجاه الذي سبقَ لنا مناقشته، تشير البيانات أيضًا إلى وجود متزايد للإناث بين حاملي الشهادات على جميع المستويات (مع الأخذ في الاعتبار جميع شهادات العلوم الاجتماعية والإنسانية، ليس فقط الشهادة الأعلى)، ولكن مع نموّ أبطأ قليلًا على مستوى الدكتوراه.

> بين عامَي 2000 و2019، ارتفعت نسبة الإناث اللواتي حصلنَ على شهادة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى ما يتراوح بين 39% و45%، بعدما كانت أقلّ من الثلث قبل العام 2000. وتراوحت حصّة الإناث في شهادات الماجستير بين 30% و35% قبل العام 2014، إلّا أنّ نسبة الإناث في صفوف الحاصلين على الماجستير بين عامَي 2015 و2019 بلغت 54%. وفي الوقت نفسه، نمَت حصّة النساء من شهادات الدكتوراه بشكل أبطأ، من الربع قبل العام 2000 (على الرغم من أنّ أحجام عيّنة الإناث الحاصلات على الدكتوراه كانت صغيرة جدًّا في هذه الفترة الزمنيّة ويجب تفسيرها بحذر)، وارتفعت تدريجيًّا لتبلغ 36% من الحاصلين على الدكتوراه بين عامَي 2015 و2019 (Sieverding 2020).

الشكل 9: التوزيع الجندري للشهادات المحصَّلة حسب السنة ومستوى الشهادة

المصدر: Sieverding 2020.

مسارات تحصيل شهادة في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة

بدأ الاهتمام الأكاديمي بالعلوم الاجتماعية والإنسانية لدى الغالبيّة العظمى من المشاركين على مستوى البكالوريوس. فقد التحقَ 6% فقط منهم للمرة الأولى ببرنامج العلوم الاجتماعية والإنسانية على مستوى الماجستير وأقلّ من 1% على مستوى الدكتوراه. كما أنّ خيار الحصول على شهادة على مستوى البكالوريوس أقلّ تعمُّدًا بالضرورة من الخيار الأكثر نضجًا القاضي بالحصول على شهادات متقدّمة على مستوى الماجستير أو الدكتوراه. ومع ذلك، بصرف النظر عن الدافع الأولي لمتابعة التدريب الأكاديمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، يبدو أنّ الدخول المبكر في هذه المجالات يشكّل عاملًا أساسيًّا في السعي إلى تحصيل شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية في المستويات الأكثر تقدُّمًا.

درسَ 83% من حاملي شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانية الاختصاص نفسه في جميع مستويات التعليم العالي الثلاثة (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه). وتجدر الإشارة إلى أنّ جامعات وطنية عامّة عدة لا تشجّع على إجراء تغييرات في الاختصاص ولن تقبل الطلاب في مستويات الماجستير أو الدكتوراه من الاختصاصات الأخرى. وقد أقدمت نسبة صغيرة من الطلاب على تغيير اختصاصهم (ضمن العلوم الاجتماعية والإنسانية) في كلّ من مستويَي الماجستير (8%) والدكتوراه (7%). كما انتقل 6% من الطلاب المسجَّلين في اختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى مستوى الماجستير، وانخفضت هذه النسبة إلى 2% على مستوى الدكتوراه. وكذلك، عاد أكثر من 40% من الأفراد الذين تابعوا مجالًا من الاختصاصات غير العلوم الاجتماعية والإنسانية، بعد حصولهم على شهادة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إلى التخصّص في العلوم الاجتماعية والإنسانية بهدف الحصول على الدكتوراه. وقد تُعزى التحوُّلات في الاختصاصات إلى الرغبة في الحصول على درجة أكثر مهنيّة، أو إلى الاختيار من بين عدد محدود من برامج الشهادات العليا التي يمكن للمجيبين الوصول إليها بسهولة، أو تجربة مجموعات من اختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية إمّا بسبب الفضول الفكري وإمّا ببساطة على أمل تلبية متطلبات السوق.

2(ب). مجالات الدراسة

بشكلٍ عامّ، حصلت النسبة الأكبر من المجيبين (27%) على أعلى شهادة في العلوم الاجتماعية والإنسانية في علم الاجتماع، تليها العلوم السياسية (15%) ثمّ علم الاقتصاد وعلم النفس (10% لكلّ منهما). وقد بلغت معدلات التخصّص في مجالات مثل الأدب والتاريخ والجغرافيا نحو 6% إلى 7% لكلّ منها. وكان احتمال التخصّص في مجالات مثل الفلسفة والجغرافيا والتاريخ والعلوم السياسية وعلم الاقتصاد والدراسات الدينية أكبر لدى المشاركين الذكور من الإناث، في حين كان الاحتمال أكبر لدى الإناث للتخصّص في مجالات مثل الدراسات الجندرية، وعلم الآثار، والأدب، وعلم النفس، وعلم السكان، ودراسات التنمية والأنثروبولوجيا. للوهلة الأولى، يبدو أنّ هناك توزيعًا واسعًا للاهتمامات عبر المجالات والخصائص الديموغرافية في العيّنة المشمولة بالمسح. وعلى الرغم من أنّ علم الاجتماع والمجالات ذات الصلة (الأنثروبولوجيا، وعلم السكان، والدراسات الجندرية، والجغرافيا، وعلم النفس) كانت أكثر شيوعًا عبر الفئات العمرية، يبدو احتمال دراسة علم الاقتصاد والعلوم السياسية والمجالات ذات الصلة (دراسات التنمية والدراسات الإقليمية) أكبر لدى الأكاديميين الأصغر سنًّا مقارنةً بزملائهم الذين يكبرونهم سنًّا. وكانت المجالات الأخيرة أكثر شيوعًا بين المجيبين من منطقة مصر/السودان والمغرب العربي. ويشير ذلك إلى تزايُد الاهتمام بالعلوم الاجتماعية المهنيّة أو العملية بين الأجيال الشابة. كما تُظهر إجابات المسح وجود اهتمام أكبر بكثير باختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية التقليدية والمحدّدة جيّدًا مقارنةً بمجالات الدراسة متعدّدة الاختصاصات. ويبدو أيضًا أنّ هناك ارتباطًا بين شعبيّة أحد الاختصاصات واتّساق الاهتمام الملحوظ سابقًا على جميع مستويات الدرجات العلمية (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه).

الجدول 2: الخلفيّة الدراسيّة حسب العمر

		تخصّص أعلى شهادة في العلوم الاجتماعيّة/الإنسانيّة (%)			
		علم الاجتماع والمجالات ذات الصلة	الاقتصاد والعلوم السياسيّة والمجالات ذات الصلة	العلوم الإنسانيّة	المجموع
العمر	أقلّ من 35	48	30	22	100
	44-35	47	31	22	100
	54-45	50	26	24	100
	55 وأكثر	55	21	24	100

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة لبيانات المسح.

من ناحية أخرى، كانت حصة شهادات العلوم الإنسانية (علم الآثار، والدراسات الثقافية، والتاريخ، والأدب، والفلسفة، والدراسات الدينية) أقلّ بكثير من حصة مجالات العلوم الاجتماعية[11] بين طلاب الدكتوراه مقارنةً بطلاب البكالوريوس. وتشير التقارير إلى أنّ التخصّص في العلوم الإنسانية يشكّل الملاذ الأخير والأقلّ جاذبيّةً للطلاب الذين لا يملكون معدلات أكاديمية عالية تسمح لهم بتحصيل

[11] تشير "العلوم الاجتماعية" هنا إلى علم الاجتماع وعلم الاقتصاد والعلوم السياسية والمجالات المرتبطة المذكورة في الفقرة السابقة.

شـهادة مهنيّـة. واعتبـر أسـعد وعبـد اللـه (2018) فـي معـرِض دراسـتهما وضـع العلـوم الإنسـانية فـي التعليـم العالـي وسـوق العمـل فـي مصـر، أنّ التخصُّـص فـي العلـوم الإنسـانية يمثّـل الخيـار "التلقائـي" للطـلاب الذيـن يحتاجـون ببسـاطة إلـى شـهادة للحصـول علـى وظيفـة حكوميّـة. وقـد يكـون السـبب الآخـر هـو الافتقـار إلـى المـوارد الماليـة للحصـول علـى شـهادات أعلـى تكلفـة؛ فمـن المعـروف أنّ الشـهادات المهنيّـة مثـل الطـب والهندسـة وإدارة الأعمـال هـي الأكثـر تنافسـيّة والأصعـب مـن حيـث الالتحـاق بهـا والأكثـر تكلفـة (للحصـول علـى أدلّـة إضافيّـة، انظـر Assaad and Abdalla 2018, 49-71). كمـا أنّ ذلـك قـد يعـود أيضًـا إلـى توفُّـر عـدد أقـل مـن الفـرص الوظيفيـة -مثـل التوظيـف الجامعـي- لحامليـ الشـهادات العليـا فـي العلـوم الإنسـانية مقارنـةً بنظرائهـم فـي العلـوم الاجتماعيـة. وقـد يتجلّـى الاحتمـال الآخـر فـي كـون طـلاب العلـوم الإنسـانية يمتلكـون مؤهّـلات أكاديميّـة أقـلّ تؤهّلهـم لمتابعـة شـهادات أعلـى فـي مجالاتهـم (Carnevale, Cheah, and Hanson 2015،11).[12] أخيـرًا، تُعـدّ القيمـة الاقتصاديـة المتوقَّعـة للاختصاص الأكاديمي، بلا شكّ، عاملًا يُعتَدّ به في خيارات الطلاب.

مـن المتعارَف عليه عـادةً أنّ خرّيجـي الجامعـات الحاصليـن علـى شـهادات مهنيّـة يحظـون بفرصـة أكبـر فـي الحصـول علـى مهنـة مُجزيـة مـن الناحيـة الماليـة. ففـي الولايـات المتحـدة، يتقاضـى الخرّيجـون الحاصلـون علـى شـهادات فـي العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية الذيـن تتـراوح أعمارهـم بيـن 25 و59 عامًـا أقـلّ مـن متوسـط الأجـر الـذي يحصـل عليـه خرّيجـو الجامعـات؛ ويقـع متوسـط الأجـور التـي يتقاضاهـا خرّيجـو العلـوم الإنسـانية تقريبًـا فـي أسـفل سـلّم الأجـور (Carnevale, Cheah, and Hanson 2015، 9). أمّـا أصحـاب الدخـل الأعلـى فهُـم خرّيجـو العلـوم والتكنولوجيـا والهندسـة والرياضيـات (STEM)، وخرّيجـو الصحـة وإدارة الأعمـال، حسـب هـذا الترتيـب. كمـا أنّ النتائـج التـي خَلـص إليهـا أسـعد وعبدالله (2018) بالنسـبة إلـى مصـر مشـابهة. فـي الواقـع، يتقاضـى خرّيجـو العلـوم الإنسـانية بشـكلٍ عـامّ أجـرًا أدنـى مـن ذاك الـذي يحصّلـه خرّيجـو المجـالات الأخـرى، سـواء كانـت نظريـة أم عمليّـة، فـي كلٍّ مـن القطاعيْـن العـامّ والخـاصّ (أقـلّ بمعـدل يصـل إلـى 14% و21%، علـى التوالـي). لا يقـدّم المسـح أيّ مؤشّـر يدعـم هـذا الاتجـاه، لكـنّ المقابـلات شـبه المنظَّمـة التـي أجريـت مـع عيّنـة مـن المشـاركين فـي المسـح لغـرض المتابعـة وكذلـك الأوراق الخلفيّـة تشـير إلـى أنّ الوضـع أكثـر وضوحًـا فـي العالـم العربـي منـه فـي الولايـات المتحـدة، كمـا أنهـا تقـدّم بعـض التلميحـات بشـأن الدوافـع وراء اختيـار التخصُّـص فـي العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية. ومـن المؤكّـد إلـى حـدّ مـا أنّ القيمـة الاقتصاديـة لشـهادة مـا لا يمكـن أن تشـكّل الدافـع الرئيسي لاختيار التخصُّص في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية.

فـي معـرِض تقييـم المسـارات الدراسـيّة لعلمـاء العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية، مـن المفيـد النظـر أبعـد مـن عـدد الطـلاب المتخرّجيـن بشـهادات فـي العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية. علـى وجـه الخصـوص، لا يتـمّ الاطّـلاع عـن كثـب علـى مجـالات العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية حصريًّـا مـن خـلال التخصّـص فيهـا، ولكـن قـد يحـدث ذلـك أيضًـا عـن طريـق عـروض الـدورات التدريبيـة التـي تفـي بمتطلبـات المناهـج الدراسـية الأساسـيّة. علـى سـبيل المثـال، ليـس غريبًـا فـي بعـض الجامعـات وجـود عـدد قليـل مـن الطـلاب المتخصّصيـن فـي العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية، بـل عـدد أكبـر بكثيـر ممّـن يتابعـون المقـرّرات

[12] تقسّـم دراسـة أُنجـزت عـام 2015 بنـاءً علـى تحليـل أجـراه مكتـب الإحصـاء الأميركـي نسـبة خرّيجـي الجامعـات الذيـن تتـراوح أعمارهـم بيـن 25 و59 عامًـا إلـى سـبع مجموعـات فرعيّـة رئيسـيّة. واحتلّـت إدارة الأعمـال المركـز الأوّل لجهـة عـدد الشـهادات الصـادرة فيهـا (26.1%)، تليهـا العلـوم والتكنولوجيـا والهندسـة والرياضيّـات (19.6%)، فالتعليـم والخدمـات (14.5%)، والفنـون، والعلـوم الإنسـانية، والفنـون الحـرة (13.4%)، والشـهادات التـي تركّـز علـى الحيـاة المهنيّـة (11.9%)، والصحـة (7.5%) وأخيـرًا العلـوم الاجتماعيـة (6.9%). ولا توفّـر البيانـات المتاحـة للعالَـم العربـي معلومـاتٍ كافيـة لمقارنـة عـدد الحاصليـن علـى الشـهادات الجامعيـة فـي مختلـف المجـالات؛ ولكـن، بنـاءً علـى المسـح، فـإنّ نسـبة علمـاء العلـوم الاجتماعيـة تبلـغ قرابـة أربعـة أضعـاف نسـبة علمـاء العلـوم الإنسـانية. ويتناقـض ذلـك مـع الوضـع فـي الولايـات المتحـدة، حيـث تبلـغ نسـبة خرّيجـي العلـوم الإنسـانية ضعـف نسـبة خرّيجـي العلـوم الاجتماعيـة. وتجـدر الإشـارة أيضًـا إلـى أنّ احتماليّـة الحصـول علـى شـهادة الدكتـوراه فـي العلـوم الإنسـانية أقـلّ بكثيـر ممّـا هـي عليـه فـي العلـوم الاجتماعيـة.

الأساسيّة المطلوبة أو الاختيارية في هذه المجالات. هذا مهمّ لأنّ الحاجة إلى أعضاء هيئة التدريس لتغطية هذه المقرّرات من شأنها أن تفضي إلى مزيد من الوظائف الجامعيّة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ومع ذلك، فإنّ المطلب الأساسي العامّ الذي لا يشتمل على خيار الحصول على شهادة يعني أيضًا أنّه لا يُعاد إنتاج بعض المجالات من خلال تخريج أعداد كافية من الطلاب ذوي المسارات الوظيفية الواعدة في هذه المجالات. إضافةً إلى ذلك، نعلم أنّ كثيرًا من الجامعات العربية لا تتطلب منهجًا أساسيًّا للتعليم العامّ، وتميل إلى توفير تعليم متخصّص منفصل. وعلى الرغم من أننا لا نملك معلومات محدّدة متوفرة لدينا، من المرجّح أن تكون هذه هي الحال في الجامعات التي تتّبع نموذج التعليم العالي الأوروبي المتخصّص (بخاصّة الفرنسي).

2(ج). مكان الدراسة

الأنماط الجغرافيّة

ما يقرب من ربع المجيبين حصلوا على شهادة في العلوم الاجتماعية والإنسانية خارج وطنهم. وقد حصل 8% فقط من إجمالي المجيبين على شهادة البكالوريوس من خارج بلدانهم الأمّ (حصلت نسبة أعلى بقليل من هؤلاء على شهادة البكالوريوس من دولة غير عربيّة). ومن حيث العدد، تخصّص أكبر عدد من الذين درسوا خارج بلدانهم الأصليّة في العلوم السياسية، فالجغرافيا وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع. ومن بين هذه المجالات الأربعة، درس غالبيّة الحاصلين على شهادة البكالوريوس في الجغرافيا من خارج بلدانهم الأصليّة في دولة عربية أخرى، في حين أنّ غالبية الذين تخصّصوا في المجالات الثلاثة الأخرى خارج بلدانهم الأصليّة درسوا في بلدان غير عربية.

على مستوى الماجستير، درسَ أقلّ من خُمس المشاركين خارج بلدانهم الأصليّة. وقد تابعَ أكثر من ثلثي هؤلاء دراستهم في دول غير عربيّة، وتخصّص معظمهم في علم الاجتماع، يليه علم الاقتصاد فالعلوم السياسية.

على مستوى الدكتوراه، حصلَ ربع المجيبين على شهاداتهم خارج بلدانهم الأصليّة: حاز 7% منهم شهادته من دولة عربية أخرى و18% من دولة غير عربيّة. وقد تخصّص العدد الأكبر من الطلاب الحاصلين على شهادة الدكتوراه من دولة غير عربيّة في علم الاجتماع أو العلوم السياسية أو علم الاقتصاد.

الشكل 10: مكان دراسة العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة حسب مستوى الشهادة

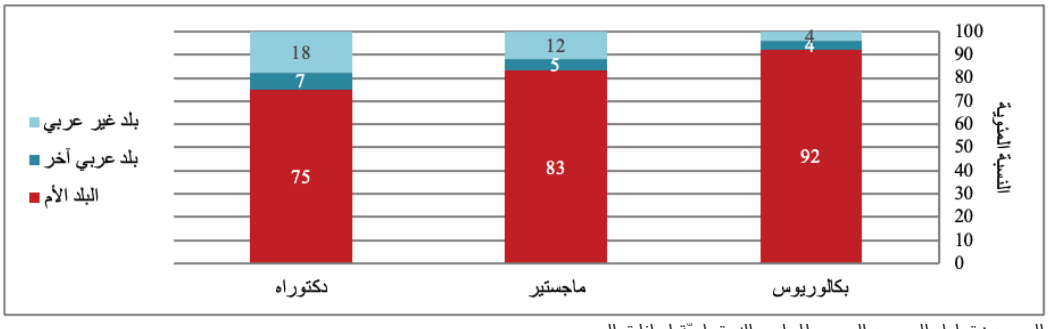

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة لبيانات المسح.

يتمثل الاستنتاج الرئيسي الذي تخلص إليه هذه الدراسة في أنّ غالبيّة الشهادات العلمية على جميع المستويات، بما في ذلك مستوى الدكتوراه، مُحصَّلة إمّا من بلد الطالب الأصلي وإمّا في بلد عربي

آخر. وعليه، من غير المرجَّح أن يسافر الطلاب الذين يتخصّصون في العلوم الاجتماعية والإنسانية خارج المنطقة لمتابعة تعليمهم. فقد قدّمت دول عربية عدة، تاريخيًّا، برامج منَح دراسيّة ترعاها الدولة للطلاب الذين يسعون إلى الحصول على شهادات أعلى. ويُرجَّح أن يكون الاهتمام بالدراسة في الخارج، بخاصة على مستوى البكالوريوس، قد تراجعَ مع إنشاء كثير من الجامعات العربية الجديدة، وافتتاح كثير من الفروع الجامعيّة للجامعات الغربيّة في العالم العربي (بخاصّةٍ في الخليج). لكن، لا تشير بيانات المسح بوضوح إلى ما إذا كانت الاحتياجات الدراسيّة لطلاب العلوم الاجتماعية والإنسانية تُلبّى داخل العالم العربي أو إذا كانت سبُل السفر والدراسة في الخارج غير متاحة، ببساطة، لمعظم الطلاب. وفي كِلتا الحالتيْن، يمكننا أن نَخلص إلى أنّ معظم الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية المقيمين في المنطقة العربيّة يعملون، على الأرجح، ضمن شبكات علمية محليّة أو إقليميّة، وأنّ من المستبعَد إدماجهم في الشبكات العلمية الدوليّة.

يعمل معظم علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية المقيمين في المنطقة العربيّة، على الأرجح، ضمن شبكات علمية محليّة أو إقليميّة، ومن المستبعَد إدماجهم في الشبكات العلمية الدوليّة.

مُحدِّدات التنقّل الجغرافي

كما أشارت نتائج المسح إلى ارتباط كبير بين بعض العوامل الأخرى واحتماليّة الدراسة في الخارج. في الواقع، درسَ المشاركون الأصغر سنًّا في بلدانهم الأصليّة، وقد يكون هذا أيضًا مرتبطًا بالزيادة في عدد الجامعات المحلّية التي تقدّم شهادات أعلى في العلوم الاجتماعية والإنسانية. من ناحية أخرى، على عكس مستويَي البكالوريوس والماجستير، حيث لم يشكّل الجندر عاملًا ذا صلة، كان احتمال أن يدرس الذكور في الخارج أكثر منه لدى الإناث على مستوى الدكتوراه. كما لاحظنا وجود اختلافاتٍ إقليميّة: فقد كان احتمال الدراسة خارج البلدان الأصليّة أدنى لدى المجيبين من المغرب العربي عبر جميع مستويات الشهادات العلمية، لا سيّما في الجزائر، حيث العدد الأكبر من المشاركين في المسح ومن الجامعات التي تقدّم شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانية على مستوى العالم العربي (ASSM 2021a)؛ لكن، عندما عمدَ الطلاب إلى الدراسة في الخارج، كانوا أكثر ميلًا إلى اختيار البلدان غير العربية مقارنةً بنظرائهم من المناطق العربية الأخرى (لا سيّما المشرق). أخيرًا، كانت الدراسة في دولة غير عربيّة أكثر شيوعًا في أوساط الطلاب الذين يدرسون علم الاقتصاد والعلوم السياسية والمجالات ذات الصلة (دراسات التنمية والدراسات الإقليمية) مقارنةً بالطلاب الذين يدرسون مجالًا تقليديًّا متعلّقًا بعلم الاجتماع (الأنثروبولوجيا، وعلم السكان، والدراسات الجندرية، والجغرافيا، وعلم النفس، وعلم الاجتماع) والذين بقوا إلى حدّ كبير داخل العالم العربي. وقد شوهد هذا النّمط على جميع مستويات الشهادات.

وجهات الدراسة في الخارج

في العالم العربي، قصدَ 57% ممّن حصلوا على شهادة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية خارج بلدانهم الأصليّة دول الخليج العربي (توجّه معظمهم إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر) لكنّ هذه النسبة تقلّصت إلى ما دون الـ15% (سُجّل الانخفاض الأكبر في قطر) على مستوى الماجستير وإلى 0% على مستوى الدكتوراه. وقد شكّلت مصر الوجهة المفضّلة لـ40% ممّن قرروا البقاء في المنطقة لمتابعة دراسات الماجستير والدكتوراه، يليها الأردن والعراق والسودان وتونس.

أمّا خارج العالم العربي، فقد كانت لأوروبا الحصّة الأكبر من حيث الدراسة في دولة غير عربيّة على جميع مستويات الدراسة، إذ شكّلت فرنسا والمملكة المتحدة نحو ثلثَي الحالات، تليهما الولايات المتحدة ثمّ آسيا، على الرغم من تراجُع الدراسة في الدول الآسيوية بأكثر من النصف بعد البكالوريوس.

نوع الجامعة الملتحَق بها

تشير قواعد بيانات المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة (ASSM 2021a) إلى أنّ 51% من الجامعات التي تمنح شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية هي جامعات خاصّة، والنسبة المتبقية، أي 49%، هي جامعات عامة. كما أنّ معظم الجامعات التي تقدّم شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إنْ لم تكن كلّها، هي جامعات عامّة في بعض البلدان، مثل الجزائر (100% عامّة) وليبيا (94%)، والمملكة العربية السعودية (81%). أمّا في البلدان الأخرى، فإنّ الغالبية العظمى من الجامعات التي تقدّم شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية هي جامعات خاصّة: 97% في لبنان، و93% في الإمارات، ونحو 75% في الكويت واليمن وقطر. ومع ذلك، فإنّ 84% من جميع الجامعات في المنطقة العربية التي تقدّم برامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانية هي جامعات عامّة.

الجدول 3: أعلى شهادة في العلوم الاجتماعية والإنسانية حسب نوع الجامعة

	أعلى شهادة متوفرة في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة					
	بكالوريوس		ماجستير		دكتوراه	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الجامعات الخاصة	179	**83**	101	**68**	38	16
الجامعات العامة	38	17	48	32	201	**84**
المجموع	**217**	**100**	**149**	**100**	**239**	**100**

المصدر: قواعد بيانات المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة (dataverse.theacss.org/dataverse/assm).

يشير المسح إلى أنّ الغالبية العظمى من المجيبين قد حصلوا على شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية من الجامعات العامة (95% من شهادات البكالوريوس والماجستير و97% من شهادات الدكتوراه). وجرى تحصيل جميع شهادات البكالوريوس والماجستير تقريبًا في الجزائر والمغرب والعراق وتونس من الجامعات العامة، وجميع شهادات الدكتوراه تقريبًا في هذه البلدان نفسها من الجامعات العامة. وكما هو متوقَّع، سجّلت الجزائر، التي تضمّ عددًا كبيرًا من الجامعات العامة التي تقدّم شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية وأكبر عدد من المشاركين في المسح، أكبر نسبة من المشاركين الذين درسوا في الجامعات العامة. بالنسبة إلى المجيبين من المغرب، حصل 100% منهم على شهاداتهم من الجامعات العامة؛ كما حصل 93% من جميع المجيبين في مصر على شهاداتهم من جامعات عامة، فيما حصلت نسبة كبيرة من المجيبين من لبنان وعُمان وفلسطين على بعض شهاداتهم من الجامعات الخاصة. وبالنظر إلى هيمنة مؤسّسات القطاع العام في المستويات العليا من التدريب الأكاديمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، سيكون من المثير للاهتمام قياس التأثير النسبي لمؤسّسات التعليم العالي العامة والخاصة والنظر في ما إذا كانت بعض المؤسّسات تمارس تأثيرًا غير متناسب والسبب الكامن وراء ذلك، بصرف النظر عن الأعداد الفعليّة لخرّيجيها.

كما نشير إلى ملاحظة رئيسيّة أخرى تتمثل في أنّ 60% من المجيبين الذين حصلوا على شهادات متعددة في العلوم الاجتماعية والإنسانية (البكالوريوس و/أو الماجستير و/أو الدكتوراه) في بلدهم الأصلي التحقوا بالجامعة نفسها بينما ارتادَ 40% منهم أكثر من جامعة واحدة.

الشكل 11: الجامعات التي درس فيها المجيبون العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة حسب الجنسيّة

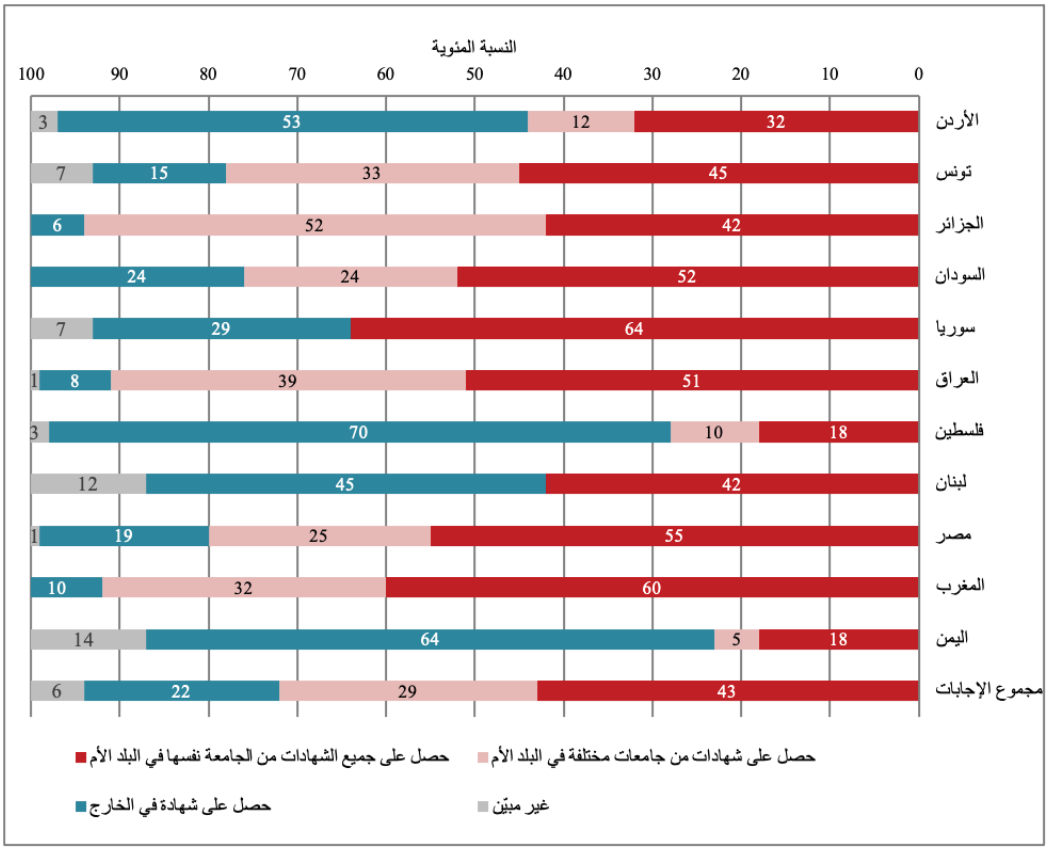

المصدر: Latreche 2020.

يميل طلاب العلوم الاجتماعية والإنسانية من الدول العربية إلى تحصيل شهادات متعددة في وطنهم (غالبًا في الجامعة نفسها)؛ وقد يعود ذلك إلى تلبية جميع الاحتياجات الدراسية محليًّا أو إلى افتقاد سبُل السفر وإثراء الخلفيّة الدراسية للفرد. ومن المؤكّد أنه يجوز للطلاب التنقل بين الجامعات عندما لا تتوفر برامج تحصيل شهادة أعلى ذات صلة في المؤسّسة حيث تابعَ الطالب الشهادة الأولى. كما يمكن للطلاب الانتقال من جامعات إقليميّة جديدة إلى جامعات عريقة ذات برامج توفّر شهادات أقوى وأكثر رسوخًا وتخصُّصًا. وفي بعض الحالات، يكون الانتقال الأساسي بين الشهادات العلمية إلى جامعات في الخارج. ومع ذلك، قد لا يتمّ ذلك لأغراض أكاديميّة حصرًا؛ إذ قد يكون الدافع وراء هذا الخيار انعدام الاستقرار السياسي أو الاقتصادي في البلد الأصلي، وقد يشكّل ذلك نقطة الانطلاق نحو الهجرة. وعلى ما يبدو، فإنّ إيثار البقاء في البلد نفسه أو في الجامعة ذاتها ينعكس أيضًا في التوظيف داخل المنطقة العربيّة، كما هو موضّح في الجزء التالي من هذا التقرير.

3. المسارات المهنيّة

3(أ). مجال العمل

كان أكثر من ثلاثة أرباع المجيبين يعملون في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية وقت إجراء المسح. وقد تفاوتت هذه النسبة إلى حدّ ما عبر الفئات العمرية ولكنها كانت أعلى بشكل واضح بين العاملين في الجامعات ومراكز البحث الجامعيّة (87%) مقارنةً بالعاملين خارجها (56%). إضافةً إلى ذلك، أفاد 59% من المجيبين بأنّ وظائفهم الثلاث الأخيرة (من بين ما يصل إلى ثلاث وظائف أُبلِغ عنها)[13] كانت جميعها في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ وأشار 22% منهم إلى وجود مزيج بين الوظائف المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية والوظائف غير المتصلة بها؛ وأفاد 19% فقط بأنّ أيًّا من الوظائف الثلاث الأخيرة لا يمتُّ إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية بصِلة. وأشار 12% ممّن كانوا يعملون في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية في وقت إجراء المسح إلى أنهم يعملون في مجال مختلف عن مجال أعلى شهادة حصلوا عليها في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وتشير الأرقام أعلاه إلى وجود مستوى ثابت من الاستمرارية بين التكوين التعليمي والتوظيف.

العمل خارج مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة

أفاد نحو نصف المجيبين الذين لم يكونوا يعملون في مجال متّصل بالعلوم الاجتماعية والإنسانية في وقت إجراء المسح بأنهم يعملون في مجال التعليم، داخل الجامعات وخارجها (المدارس الحكوميّة ووزارات التعليم في هذه الحالة)، فالإدارة، والإعلام والتواصل. كما أشار المسح إلى التوظيف في مجال اللغويّات والقانون وإدارة الأعمال بشكل أكبر في الجامعات، بينما كانت مجالات الإدارة والإعلام والتواصل أكثر شيوعًا خارج البيئة الجامعيّة. بالأرقام، حصل أكبر عدد من المجيبين الذين يعملون في وظائف لا ترتبط بالعلوم الاجتماعية والإنسانية على أعلى شهادة في العلوم الاجتماعية والإنسانية في علم الاجتماع، يليه علم النفس والعلوم السياسية والجغرافيا. وغالبًا ما جاء المجيبون الجامعيّون من خلفيّة علم النفس أو الأدب أو علم الاقتصاد، بينما كان العكس صحيحًا بالنسبة إلى العلوم السياسية والجغرافيا.

إلّا أنّ احتماليّة العمل في مجال غير العلوم الاجتماعية والإنسانية، والتي جرى قياسها كنسبة مئوية من المجيبين في أيّ مجال، كانت الأعلى في صفوف المجيبين الذين حصلوا على أعلى شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية في الدراسات الثقافيّة، تليها الدراسات الدينيّة، وعلم النفس، والأدب، ودراسات التنمية، ثمّ العلوم السياسية والدراسات الجندرية، والجغرافيا، والدراسات الإقليمية، وعلم الاجتماع، والفلسفة، وعلم السكان. وكان المجيبون الذين لا يُرجَّح أن يعملوا خارج مجالاتهم من المتخصّصين في علم الآثار والأنثروبولوجيا، يليهم المتخصّصون في التاريخ

[13] عندما طُلب من المجيبين الإشارة إلى آخر ثلاثة مناصب وظيفية رئيسية شغلوها، أفاد نصفهم بوظيفة واحدة فقط، فيما أشار أكثر من الثلث إلى وظيفتيْن، في حين أفاد 13% منهم بثلاث وظائف. ومن غير الواضح إذا كان المجيبون قد أشاروا إلى "وظيفة" كمسمّى وظيفي أو مؤسَّسة؛ ولكن، استنادًا إلى متوسط الأوقات الطويلة نسبيًّا التي أمضوها في الوظائف المُشار إليها (12 عامًا)، يبدو أنّ الإشارة كانت إلى الاحتمال الثاني؛ وفي هذه الحالة، لم يُعتبر المجيبون الترقيات الحاصلة في المؤسَّسة نفسها مناصبَ وظيفية مختلفة، وبالتالي، لم تُسجَّل إشارة إليها بشكل منفصل. وقد يكون بعض المجيبين أشاروا إلى عملهم بكامله في منصب واحد داخل مؤسّسة (بغضّ النظر عن المناصب المختلفة التي شغلوها فيها)، ما قد يفسّر النسَب المحدودة لأولئك الذين أفادوا بوظيفتيْن وثلاث وظائف.

والاقتصاد. وبشكل عامّ، هذه الأعداد صغيرة ولا يمكن استخلاص نتائج قاطعة منها. ومع ذلك، يمكننا استنتاج أنّ التعليم يشكّل وجهة طبيعية لكثيرين من حاملي شهادات العلوم الاجتماعية والإنسانية وبعض الوظائف الأخرى غير المتصلة بها، مثل الإعلام والتواصل، والتي تمثّل أيضًا وجهات توظيف منطقيّة. ويتمثل أحد الاستنتاجات المنطقيّة الأخرى في كون بعض مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية أقلّ شيوعًا من غيرها، مع وجود اختلافات بين الدول العربية المختلفة على هذا الصعيد. وعليه، فإنّ فرص العمل ذات الصلة لخرّيجي مجالات مثل الدراسات الثقافيّة أقلّ شيوعًا من تلك التي توفّرها مجالات أخرى أكثر رسوخًا.

الجدول 4: العمل خارج نطاق العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة حسب الخلفيّة الدراسيّة

تخصّص أعلى درجة في العلوم الاجتماعيّة/الإنسانيّة	عدد المجيبين الحاصلين على أعلى درجة في العلوم الاجتماعيّة/ الإنسانية في المجال	نسبة العاملين خارج العلوم الاجتماعيّة/الإنسانيّة
أدب	80	26
اقتصاد	108	13
أنثروبولوجيا	39	8
تاريخ	63	10
جغرافيا	64	20
دراسات إقليمية	10	20
دراسات التنمية	21	24
دراسات ثقافية	21	57
دراسات الجندر	15	20
دراسات دينية	11	36
ديموغرافيا	18	17
علم الآثار	29	7
علم الاجتماع	291	20
علم النفس	106	28
علوم سياسية	161	21
فلسفة	43	19

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة لبيانات المسح.

الجدول 5: مجال العمل والخلفيّة الدراسيّة الخاصة بالمجيبين العاملين خارج نطاق العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة

	مجال العمل	%	الخلفية الدراسيّة في العلوم الاجتماعيّة/الإنسانيّة	%
المجيبون الجامعيون	تربية	52	علم الاجتماع	20
	لغات/علم اللغة	12	علم النفس	18
	إدارة	9	أدب	16
	قانون	6	علوم سياسية	12
	إعلام/تواصل	6	اقتصاد	10
	إدارة أعمال	5	غير ذلك	24
	غير ذلك	10		
المجيبون غير الجامعيين	تربية	42	علم الاجتماع	34
	إدارة	23	علوم سياسية	19
	إعلام/تواصل	10	علم النفس	10
	غير ذلك	15	جغرافيا	10
			غير ذلك	27

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة لبيانات المسح.

العمل في مجالات العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة من دون شهادة خاصة بالمجال

أفاد أقلّ من 10% من المجيبين بأنهم يعملون في أحد مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية التي لا يملكون شهادة علميّة فيها، وكان ذلك أكثر شيوعًا بين الإناث منه بين الذكور. وكانت النسبة الأعلى من المجيبين (رغم أنّ هذه النسبة لا تعكس أعدادًا مرتفعة) من حاملي أعلى الشهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية في اختصاصات الأنثروبولوجيا أو دراسات التنمية (31% لكلّ منهما). إلّا أنّ دراسات التنمية شكّلت أيضًا الوجهة الأكثر شيوعًا للعمل في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية خارج مجال اختصاص الفرد، وهو ما يشير إلى انفصال بين التدريب الأكاديمي وفرص العمل في هذا المجال بالذات. كما حصل المجيبون الأقلّ احتمالًا للعمل خارج مجالات اختصاصهم المحدَّدة على أعلى الشهادات في مجال علم النفس والفلسفة والتاريخ والاقتصاد وعلم الآثار والعلوم السياسية. وهنا أيضًا، الأرقام صغيرة ولا تسمح ببلورة استنتاجاتٍ نهائيّة. ومع ذلك، نظرًا إلى أنّ معظم المجيبين يعملون في الجامعات، تشير النتائج بشكل متوقَّع إلى أنّ الانتقال من اختصاصٍ إلى آخر داخل مؤسّسات التعليم العالي طفيف.

التنقّل بين مجالات العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة

أفاد 8% فقط من المجيبين بأنهم عملوا في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة في آخر ثلاث وظائف شغلوها (كانت إشارة إلى ثلاث وظائف كحدّ أقصى). ولوحظ التحوُّل الأكثر شيوعًا

بيـن دراسـات التنميـة وعلـم الاقتصـاد، وهـو أمـر منطقـي بالنظـر إلـى التقـارب بيـن هذيْـن المجاليْـن. ومـع ذلـك، لا يـزال العـدد الإجمالـي لهـذه التحـوُّلات منخفضًـا، مـا يشـير إلـى أنّ المسـارات الوظيفيـة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، أقلّه في الجامعات، غير مرنة.

3(ب). بلد العمل

يعمـل غالبيّة المجيبيـن (95%) فـي مجال العلـوم الاجتماعيـة أو الإنسـانية وقـت اسـتكمال المسـح فـي بلدانهـم الأصليّة، بينما يعمـل 5% فـي دولـة عربيـة أخـرى. وزادت هـذه النسـبة مـع التقـدُّم فـي العمـر وكانـت أعلـى لـدى الذكـور منهـا لـدى الإنـاث (6% مقابـل 3%) وكذلـك فـي صفـوف غيـر المنتسـبين إلـى الجامعـات مقارنـةً بنظرائهـم التابعيـن للجامعـات (9% مقابـل 4%). كمـا أفـاد عـدد أكبـر قليـلًا مـن المجيبيـن (9%) بـأنّ واحـدة علـى الأقـلّ مـن الوظائـف الثـلاث الأخيـرة المرتبطـة بالعلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية (علمًـا أنـه كانـت إشـارة إلـى مـا يصـل إلـى ثـلاث وظائـف) كانـت خـارج بلدانهـم الأصليّـة: 6% فـي دولـة عربيـة أخـرى و2% فـي دولـة غيـر عربيّـة. ومـن المثيـر للاهتمـام أنّ الإنـاث كُـنّ قـد عملـنَ سـابقًا، بشـكل راجـح، فـي مجـال العلـوم الاجتماعيـة أو الإنسـانية فـي دولـة غيـر عربيّـة مقارنـةً بالذكـور (2.4% مقابـل 1.5%). أمّـا بالنسـبة إلـى موقـع العمـل خـارج الوطـن الأصلـي، فـإنّ 85% ممّـن اختـاروا العمـل فـي دولـة عربيّـة أخـرى كانـوا موظّفيـن فـي دول مجلـس التعـاون الخليجـي، فـي المملكـة العربيـة السـعودية بالتحديـد، تليهـا قطـر فالإمـارات العربيـة المتحـدة. مـن ناحيـة أخـرى، شـكّلت الولايـات المتحـدة الأميركيّـة الوجهـة الرئيسـيّة لأولئـك الذيـن سـبق لهـم العمـل فـي مجـال العلـوم الاجتماعيـة أو الإنسـانية خـارج المنطقـة العربيّـة (45%)، تليهـا أوروبـا (40%).

هـذه الأرقـام صغيـرة جـدًّا ولا تسـمح باسـتخلاص اسـتنتاجاتٍ نهائيّـة، لكنهـا تشـير إلـى أنّ حظـوظ علمـاء العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية فـي المنطقـة العربيـة مرتبطـة إلـى حـدّ كبيـر ببلدهـم الأصلـي، وأنّ الجهـود المبذولـة لتعزيـز فـرص العمـل ينبغـي أن تنبـع مـن السـياق المحلّـي. بالإضافـة إلـى ذلـك، تشـير الفتـرات الطويلـة التـي أمضاهـا المجيبـون فـي الوظيفـة نفسـها (12 عامًـا فـي المتوسـط) إلـى انخفـاض التنقـل الوظيفـي، وبالتالـي، عـدم وجـود مزيـد مـن البدائـل الجذابـة المتاحـة لعلمـاء العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية، سـواء داخـل الأكاديميـا أم خارجهـا. كمـا تدعـو الحاجـة إلـى إمعـان النظـر فـي هـذه المسـألة بهدف تقييم الأمان الوظيفي الأكاديمي بشكل أفضل.

> إنّ حظـوظ علمـاء العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية فـي المنطقـة العربيـة مرتبطـة إلـى حـدّ كبيـر ببلدهم الأصلي، والجهود المبذولة لتعزيز فرص العمل ينبغي أن تنبع من السياق المحلّي.

3(ج). المؤسّسات الموظِّفة

يتمركـز 83% مـن المجيبيـن العامليـن فـي مجـال العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية وقـت إجـراء المسـح فـي الجامعـات (80% فـي الجامعـات و3% فـي مراكـز البحـث الجامعيّـة)، يليهـم 7% فـي الإدارات الحكوميّـة والعامـة، ثـمّ 3% فـي مراكـز البحـث غيـر الجامعيّـة. كمـا أفـادت أعـداد صغيـرة جـدًّا بأنهـا تعمـل فـي المنظمـات غيـر الحكوميـة الوطنيـة والإقليميـة والدوليـة وكذلـك المنظمـات الدوليـة (1% فـي كلّ منهـا). وعلـى الرغـم مـن أنّ 83% مـن جميـع المجيبيـن يعملـون فـي مؤسّسـات عامّـة (بمـا فـي ذلـك الجامعـات العامـة)، و17% فقـط فـي مؤسّسـات خاصّـة (بمـا فـي ذلـك الجامعـات الخاصـة والمنظمـات غيـر الحكوميـة)، تبـدو نسـبة التوظيـف فـي الحكومـة والإدارة العامّـة منخفضـة نسـبيًّا. وإذا كان هـذا الرقـم

تمثيليًّا، فإنه يشير إلى أنّ التدريب في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية لا يرفد الإدارة والسياسة بما يكفي من المعلومات أو يعمل على ترشيدهما.[14]

الشكل 12: المؤسّسات الموظِّفة للمجيبين العاملين في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة

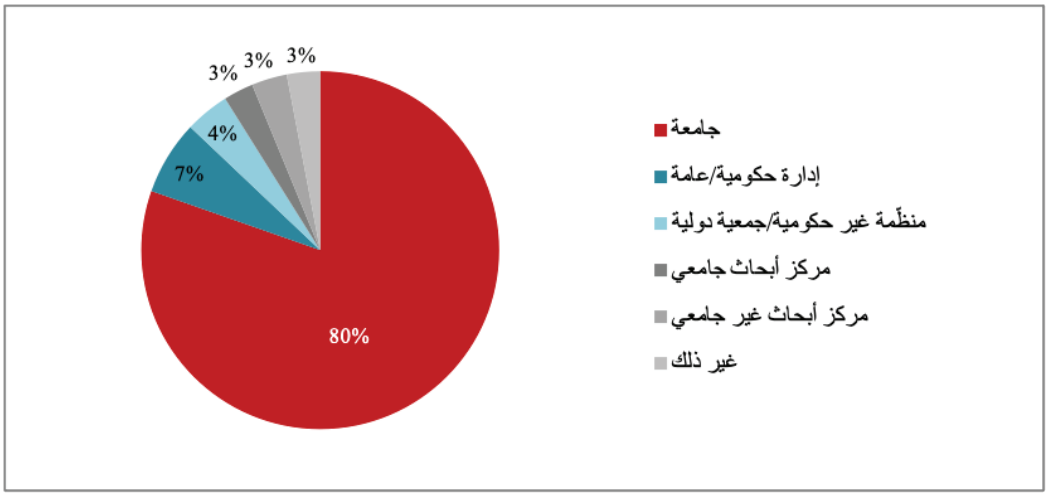

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة لبيانات المسح.

المحدّدات الديموغرافيّة

يكشف المسح عن محدّدات عدة لتوزيع المؤسّسات الموظّفة لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية.

بالنظر إلى المؤسّسات التي توظّف متخصّصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية حسب العمر، فإنّ المجيبين العاملين في الجامعات بشكلٍ عامّ أكبر سنًّا من أولئك العاملين في قطاعات أخرى. 88% من المجيبين في الفئة العمرية 45-64 عامًا يملكون وظائف تدريس تقليدية في الجامعات، إلى جانب 80% ممّن تتراوح أعمارهم بين 35 و44 عامًا. في المقابل، يعمل 71% فقط من أولئك البالغين من العمر 65 عامًا وما فوق، و61% ممّن تقلّ أعمارهم عن 35 عامًا، في الجامعات. من ناحية أخرى، لا تتجاوز نسبة العاملين في المراكز البحثية 5% في جميع الفئات العمرية، وقد كانت الأعلى لمَن هُم دون الـ35 عامًا والبالغين 65 عامًا وما فوق (5%). وعلى المنوال ذاته، فإنّ التوظيف الحكومي هو الأعلى لمَن هُم دون سنّ الـ35 وينخفض باطّراد مع تقدُّم العمر (حتى 64 عامًا). وتشير هذه الأرقام إلى أنّ معظم المجيبين الذين شملهم المسح يفضّلون العمل في الجامعات، لكنّ حصّة المناصب الجامعيّة أصغر بالنسبة إلى علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية الأصغر سنًّا وتزداد مع تقدُّم العمر والخبرة. على هذا النحو، يبدو أنّ التوظيف في الحكومة أو المراكز البحثية يشكّل ثاني أفضل خيار للمجيبين في سعيهم للحصول على منصب جامعي تدريسي تقليدي.

14 بالإضافة إلى ذلك، إذا كان القطاع العامّ (بما في ذلك الجامعات ومراكز البحث الحكوميّة)، على حدّ تعبير لطرش (2020)، يشكّل وجهة التوظيف الطبيعيّة لعلماء العلوم الاجتماعية، فمن المنطقي قياس نجاح العلوم الاجتماعية مقابل نجاح مشاريع الدولة. وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ فشل الدولة، إلى حدّ ما، هو انعكاس لفشل العلوم الاجتماعية في ترشيد سياسات الدولة وتوجيهها.

الجدول 6: المؤسّسة الموظّفة للمجيبين العاملين في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة حسب العمر

		المؤسّسة الموظّفة (%)					
		جامعة	مركز أبحاث جامعي	مركز أبحاث غير جامعي	إدارة حكومية/ عامة	غير ذلك	المجموع
العمر	أقلّ من 35	61	5	4	15	15	100
	44-35	80	3	3	8	6	100
	54-45	88	2	3	4	3	100
	64-55	88	1	2	1	8	100
	65 وأكثر	71	5	5	5	14	100

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة لبيانات المسح.

بالانتقال إلى المؤسّسات الموظّفة حسب المستوى الدراسي، كان 88% من المجيبين الحاصلين على شهادة الدكتوراه في المجالات ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية يعملون في الجامعات في وقت إجراء المسح (مقارنةً بـ4% فقط في مراكز البحث، سواء كانت جامعيّة أم غير جامعيّة)،[15] بينما كانت نسبة العاملين في مراكز بحثيّة غير جامعيّة الأعلى بين حمَلة الماجستير (7% مقارنةً بـ2-3% لمَن حصلوا على البكالوريوس والدكتوراه). وخارج الأوساط الأكاديمية والبحثية، توظّف 1% فقط من حاملي شهادات الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والإنسانية الذين عمِلوا في هذا المجال في المنظمات غير الحكوميّة، مقارنةً بـ7% و8% ممّن كانت أعلى شهاداتهم عبارة عن شهادة بكالوريوس أو ماجستير. ويشير ذلك إلى أنّ شغلَ منصبٍ جامعي تدريسي تقليدي قد يكون أكثر تفضيلًا من العمل في مراكز الأبحاث أو غيرها من أماكن العمل للحاصلين على شهادة الدكتوراه مقارنةً بمَن يحملون شهاداتٍ أدنى مستوى.

الجدول 7: المؤسّسة الموظّفة للمجيبين العاملين في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة حسب المستوى الدراسي

		المؤسّسة الموظّفة (%)					
		جامعة	مركز أبحاث جامعي	مركز أبحاث غير جامعي	منظمة غير حكومية/ منظمة دولية	غير ذلك	المجموع
أعلى شهادة في العلوم الاجتماعية/ الإنسانية	بكالوريوس	72	3	3	7	15	100
	ماجستير	54	3	7	8	28	100
	دكتوراه	88	2	2	1	7	100

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية لبيانات المسح.

15 في القسم الخاصّ بالواقع الوظيفي، وما لم ينصّ على خلاف ذلك، تشير "مراكز البحث" إلى المراكز الجامعية وغير الجامعية.

من ناحية أخرى، 68% من المجيبين الحاصلين على شهادة واحدة على الأقلّ في العلوم الاجتماعية والإنسانية من خارج العالم العربي، والعاملين في هذا المجال وقت إجراء المسح، كانوا يعملون في الجامعات، مقارنةً بـ82% ممّن حصلوا على جميع شهاداتهم في وطنهم الأصلي، و86% من أولئك الذين حصلوا على شهادة واحدة على الأقلّ من دولة عربيّة أخرى. ومن بين الحاصلين على شهادة واحدة على الأقلّ من خارج العالم العربي، يعمل 9% في مراكز الأبحاث، و6% في المنظمات غير الحكومية، و7% في مناصب حكوميّة في الإدارة العامة. في المقابل، من بين أولئك الذين حصلوا على شهادة واحدة على الأقلّ من دولة عربيّة أخرى، يعمل 11% في مراكز الأبحاث، و2% في مناصب حكوميّة في الإدارة العامّة، بينما لم يُفد أيّ منهم بالعمل في المنظمات غير الحكوميّة. أمّا بالنسبة إلى أولئك الذين حصلوا على شهادات من بلدانهم الأصليّة فقط، فيعمل 5% منهم في مراكز بحثيّة، و1% في منظمات غير حكوميّة، و7% في مناصب إدارية عامّة حكوميّة. وتشير هذه الأرقام إلى أنّ الجامعات الوطنيّة تميل أكثر إلى توظيف خرّيجين من جامعات عربيّة أخرى أو من جامعات وطنيّة وليس من خرّيجيها الحاصلين على شهادة واحدة على الأقلّ من جامعة غير عربيّة. من ناحية أخرى، فإنّ الخرّيجين الحاصلين على شهادة واحدة على الأقلّ من دولة عربيّة أخرى أو من دولة غير عربيّة ينتهي بهم المطاف أكثر للعمل في مراكز الأبحاث. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ أولئك الذين حازوا شهادة واحدة على الأقلّ من دولة غير عربيّة تبدو حظوظهم أكبر للعمل في المنظمات غير الحكومية وفي مناصب الإدارة العامة الحكومية. وعليه، بالنظر إلى الاستنتاج السابق القاضي بأنّ التوظيف الجامعي يمثّل الشكل الأكثر استقطابًا للتوظيف، يبدو أنّ الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية الحاصلين على شهادة علميّة من خارج العالم العربي أقلّ حظوةً، لكنهم يشغلون مناصب مهمّة في مراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكوميّة.

ومن المؤكّد أنّ أنماط التوظيف تختلف أيضًا حسب البلد. فمن بين البلدان التي تملك مجموعات ذات دلالة إحصائيّة من المجيبين، احتلّت الجزائر المرتبة الأولى لجهة مُعدّل التوظيف في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعات بنسبة بلغت 94%، يليها العراق (92%)، وتونس (83%)، والمملكة العربية السعودية (83%)، والسودان (80%)، والأردن (79%)، وفلسطين (78%)، والمغرب (68%)، ولبنان (68%)، ومصر (58%). وهذا يعني بوضوح أنّ هذه البلدان توفّر فرص عمل جامعيّة بهذا الترتيب. لكن، قد يشير ذلك أيضًا إلى أنّ البلدان ذات النسَب المئوية المنخفضة توفّر فرص عمل بديلة مجدية. في الواقع، أفاد 15% من المجيبين في مصر بأنهم يعملون في مراكز بحثيّة، وهي نسبة أعلى بوضوح من متوسط 6% للعالم العربي بأكمله؛ كما أشار 13% إلى أنهم يعملون في منظمات غير حكوميّة. علاوةً على ذلك، تعمل نسبة عالية من المجيبين العاملين في المجالات ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية في الإدارة العامة الحكوميّة في المغرب (16%) ومصر (12%).

كما اختلفت فرص العمل في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعات حسب المجال. فمقابل متوسّط إجمالي قدره 80% من العمالة الجامعيّة في المجالات، يعمل 20% فقط من حملة الشهادات في دراسات التنمية في الجامعات، يليهم 41% في الدراسات الجندرية، و44% في الدراسات الدينية. من ناحية أخرى، جرى توظيف 88% من علماء علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا في الجامعات، بنسَب أعلى من المتوسّط في مجالات الجغرافيا وعلم السكان والأدب والتاريخ.

التنقّل بين أنواع مختلفة من المؤسّسات

بشكلٍ عامّ، كان المجيبون الأقلّ احتماليّة بامتلاك خبرات مهنيّة في أنواع مختلفة من المؤسّسات في خلال وظائفهم الثلاث الأخيرة (حيث كانت إشارة إلى ثلاث وظائف كحدّ أقصى) أولئك الذين

عملوا آخر مرّة في الجامعات والإدارات الحكومية.[16] فقد أفاد 37% من العاملين حاليًّا في الجامعات و22% في الإدارات الحكومية، بأنهم شغلوا وظيفة سابقة في نوع مختلف من المؤسّسات (معظمها في الإدارات/المدارس الحكوميّة للأولى وفي الجامعات للأخيرة). في المقابل، كان هذا الاحتمال أعلى بشكل ملحوظ بالنسبة إلى أولئك الذين جرى توظيفهم أخيرًا في مراكز الأبحاث (بنسبة 59%، معظمهم من المنظمات غير الحكومية/الجامعات) والمنظمات غير الحكومية (بنسبة 40%، معظمهم من الجامعات ومراكز الأبحاث). كما لوحظ تنقّل بين أنواع مختلفة من المنظمات غير الحكومية. وبالنظر إلى أنّ المجيبين أفادوا بأنهم قضوا ما متوسطه 12 عامًا في وظائفهم الحالية وأنّ غالبيتهم تخرّجوا بعد العام 2000، يمكن أن نفترض أنّ علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية يميلون إلى الانضمام إلى الجامعات والإدارات الحكومية في بداية حياتهم المهنيّة، و/أو أنّ الفرص المتوفّرة في أماكن أخرى نادرة بعد التخرُّج.

ومن المهمّ أنّه جرى تكرار الملاحظات المذكورة أعلاه عند تحليل جميع الوظائف المشار إليها، بصرف النظر عن مجال العمل وكذلك عند تحليل الوظائف المتعلّقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل حصري. ومع ذلك، كانت أرقام التنقل أقلّ بمرّتيْن إلى ثلاث مرّات عند النظر إلى التوظيف المرتبط بالعلوم الاجتماعية والإنسانية فحسب (15% للجامعات، و7% للإدارات الحكوميّة، و33% لمراكز الأبحاث، و27% للمنظمات غير الحكوميّة)؛ ويشير ذلك إلى أنّ الانتقال بين المؤسّسات غالبًا ما يكون مصحوبًا بتغييرٍ في المجال، من العلوم الاجتماعية والإنسانية (في الجامعات كما هو موضّح في الغالب في فقرة "مجال التوظيف") إلى مجال غير العلوم الاجتماعية والإنسانية (خارج الجامعات) أو العكس.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ 15% من جميع المجيبين أفادوا بأنهم يشغلون وظيفتيْن في وقت واحد في مؤسّسات مختلفة (مع انخفاض طفيف في هذه النسبة في صفوف العيّنة الجامعيّة، استقرَّ عند مُعدَّل 12%).

3(د). المناصب الجامعيّة

بالنظر إلى المناصب المهنية الجامعية، فإنّ ربع المجيبين الجامعيين يعملون أساتذة، و14% أساتذة مشاركين، ونحو الثلث أساتذة مساعدين، وثلث آخر محاضرين أو مدرّسين (الجدول 8). ويوازي ذلك الاتجاه الدولي السائد في مؤسَّسات التعليم العالي، حيث إنّ قرابة 30% من الأساتذة يعملون محاضرين أو مساعدين. وعلى الرغم من بعض التناقضات في التقارير، يمكن بلورة بعض الاستنتاجات العامة حول المناصب المهنيّة. فقد أشار 70% من المجيبين الجامعيين إلى أنهم شغلوا مناصب مهنيّة أساسيّة في الجامعات (أستاذ؛ أستاذ مشارك؛ أستاذ مساعد) بينما لم يشغل 30% منهم مناصب أستاذية أساسيّة. كما أنّ انخفاض نسبة الأساتذة المشاركين يدعو إلى القلق. فالأساتذة المشاركون هم أعضاء نشطون في الجامعات، وعادةً ما يملكون أجندة بحثيّة نشطة، ويستفيدون من الأمان الوظيفي النسبي، ويؤدّون دورًا حيويًّا في خدمات الجامعة الإدارية.

16 يُرجَّح أن يختار المجيبون الذين يعملون في المدارس الحكوميّة، في معظم الأحيان، الإدارة الحكوميّة باعتبارها المؤسّسة الموظِّفة (ذكر ما يقرُب من نصف المجيبين غير الجامعيين العاملين في الإدارات الحكوميّة التعليم كمجال عملهم).

الجدول 8: المنصب الأكاديمي للمجيبين الجامعيين

		جميع المجيبين الجامعيين		المجيبون الجامعيون العاملون حاليًّا في العلوم الاجتماعيّة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
الرتبة الجامعية	أستاذ	189	25	170	26
	أستاذ مشارك	105	14	96	15
	أستاذ مساعد	237	32	190	29
	محاضر/مدرّس	216	29	198	30
	المجموع	747	100	654	100

المصدر: Sieverding 2020.

كان لدى الإناث (اللواتي يشكّلنّ ما يقرُب من ثلث العيّنة الجامعيّة) احتمال أقلّ بنسبة 30% في شغل مناصب رفيعة مقارنةً بالذكور. وهناك اختلال جندري واضح في العلوم الاجتماعية والإنسانية الأكاديمية، وهو ما ينعكس، من بين جملة أمور أخرى، في انخفاض أرقام التوظيف وارتفاع مُعدَّلات العمل بدوام جزئي للباحثات في العلوم الاجتماعية والإنسانية مقارنةً بنظرائهنّ من الذكور.[17] وكان المشاركون الحائزون شهادة الدكتوراه وأولئك الذين حصلوا على أعلى شهادة لهم قبل العام 2000 أوفر حظًّا في شغل مناصب رفيعة المستوى مقارنةً بأولئك الحاصلين على شهادات أدنى مستوى وأولئك الذين تخرّجوا بعد العام 2010، على التوالي. على صعيد آخر، أشار 12% من المشاركين الجامعيين إلى أنهم شغَلوا وظائف ثانية، لكنّ الإجابات غير كافية لاستخلاص استنتاجاتٍ قابلة للتعميم. ومع ذلك، يمكن أن نفترض أنّ الحصول على وظيفة ثانية يصرف انتباه الطلاب والأكاديميين عن تكريس طاقتهم الكاملة للتدريس والبحث المناسبيْن.

على نطاق أوسع، نظرًا إلى تركيز عيّنة المسح على علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية الجامعيين، وبما أنّ غالبية المجيبين الجامعيين كانوا من العاملين في التدريس، فإنّ مناصبهم تشكّل مقياسًا للنجاح الوظيفي وللأمن الوظيفي بالفعل. وغنيٌّ عن القول إنّ المقياس الثاني لنجاح علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية يتمثل في إنتاجيّة البحث وإنتاج المعرفة، كما ينعكس بشكل أساسي في كمّيّة المنشورات ونوعيّتها.

3(هـ). الواجبات الوظيفيّة

أفاد جميع المجيبين تقريبًا الذين كانوا يعملون في مجال العلوم الاجتماعية أو الإنسانية في الجامعات أو مراكز الأبحاث الجامعيّة (97%) بأنّ واجباتهم الوظيفية تشمل التدريس، وذكرَ 90% أنّ البحث يشكّل جزءًا من عملهم. وأشار المجيبون من خارج الجامعات إلى نسَب تدريس (37%) وبحث (63%) أقلّ بكثير. كما سُجّلت مُعدَّلات مشاركة أعلى لدى الجامعيين في الإرشاد والتوجيه (74%)، وخدمة الجامعة (69%)، وخدمة مجال الاختصاص (69%)، والإشراف على أطروحات طلاب الماجستير (60%)،

[17] تبلغ مُعدَّلات انتقال الإناث إلى وظائف أعضاء هيئة التدريس بعد التخرُّج من المدرسة، ومُعدَّلات الترقية/التثبيت مستويات أدنى، وتستغرق ترقيتهنّ فترات أطول مقارنةً بالذكور (Ginther and Kahn 2004; Wolfinger et al. 2008; Misra et al. 2012).

والإشراف على أطروحات طلاب الدكتوراه (42%)، وخدمة المجتمع (38%). وبالمقارنة، فإنّ أولئك الذين لا يعملون في الجامعات يشاركون أكثر في إدارة المشاريع والأنشطة الفنّيّة وجمع التمويل.

الشكل 13: الواجبات الوظيفية للمجيبين الجامعيين وغير الجامعيين العاملين في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة

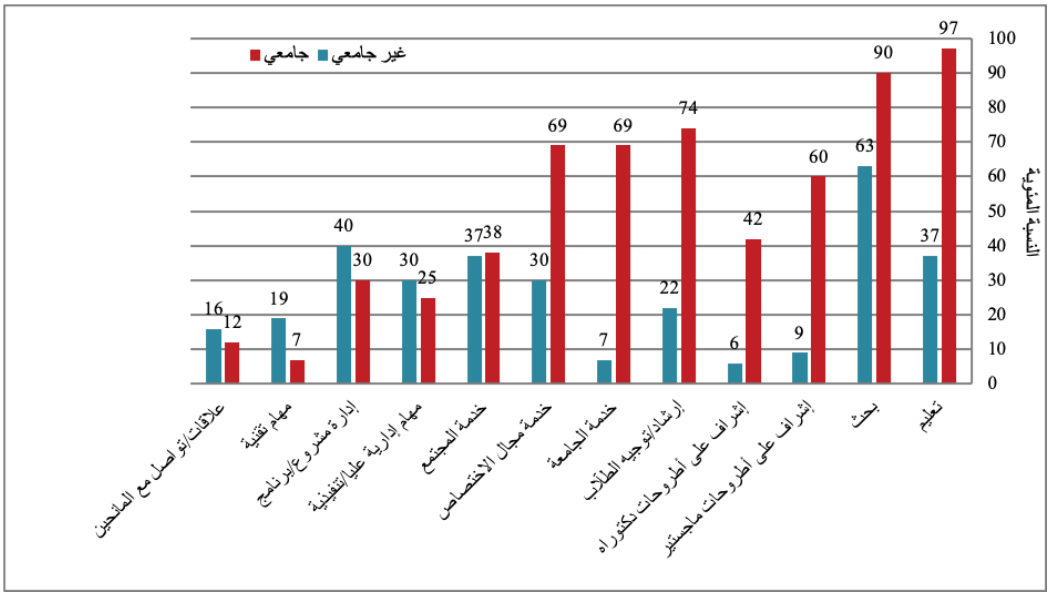

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة لبيانات المسح.

وعليه، يبدو أنّ عوامل عدّة تؤثّر على طبيعة الواجبات الوظيفية التي يؤدّيها علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعات.

الواجبات الوظيفيّة حسب الجندر

كانت مُعدَّلات التدريس الجامعي والبحث والإرشاد العامّ للطلاب متشابهة بالنسبة إلى المجيبين من الذكور والإناث؛ ولكنّ المجيبين الذكور كانوا أكثر احتمالًا لشغل مناصب إشرافيّة وتنفيذية، والعمل مديرين أو رؤساء أقسام، والمشاركة في مهامّ الخدمة التي تترافق مع زيادة في السلطة والتأثير. كما أنّ نسبة أكبر من المجيبين الذكور يقدّمون خدمات في مجال اختصاصهم وخدمات للمجتمع. فضلًا عن ذلك، شاركت نسبة أقلّ من الإناث في الإشراف على أطروحات طلاب الماجستير (54% إناث؛ 63% ذكور) أو الدكتوراه (37% إناث؛ 46% ذكور).

الواجبات الوظيفيّة حسب العمر

كما اختلفت نسب المجيبين الذين يضطلعون بمَهامّ معيّنة مع تقدُّم العمر. ففي حين أنّ نسبة المجيبين المشاركين في التدريس والبحث كانت متشابهة لجميع الفئات العمرية، ونسبة المجيبين المشاركين في البحث بلغت ذروتها بشكلٍ طفيف بالنسبة إلى أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و54 عامًا مسجّلةً 92% مقارنةً بالمتوسّط العامّ البالغ 90%، فإنّ نسبة المجيبين الذين انخرطوا في توجيه الطلاب أعلى قليلًا بالنسبة إلى أولئك الذين تقلّ أعمارهم عن 35 عامًا. وقد انخفضت

النسبة من 79% لهذه الفئة العمرية إلى 76% (للفئة العمرية من 35 إلى 44 عامًا) وإلى 73% (للفئة العمرية من 45 إلى 54 عامًا) وإلى 66% (للبالغين من العمر 55 عامًا فأكثر). في هذا الإطار، يجب تحييد أعضاء هيئة التدريس المبتدئين عن المَهامّ الإدارية في مسار بناء حياتهم المهنيّة بدلًا من تحميلهم المَهامّ الصعبة التي لا تُسهم بشكلٍ كبير في تقدُّمهم المهني.

يُلاحظ أكثر (وهو متوقَّع أيضًا) الاختلاف في المُعدَّلات بين الفئات العمرية لجهة الإشراف على أطروحات طلاب الماجستير والدكتوراه. فقد كانت نسبة المجيبين الذين تقلّ أعمارهم عن 35 عامًا والذين أشرفوا على أطروحات طلاب الماجستير 26% وانخفضت إلى 10% لأطروحات الدكتوراه. وبالنسبة إلى الفئة العمرية 35-44 عامًا، فقد ارتفعت مسجّلةً 59% لأطروحات الماجستير و40% لأطروحات الدكتوراه. وتزداد النسبة بشكل مطّرد للفئتيْن العمريَّتيْن التاليتيْن، لتصل إلى 70% لمَن تزيد أعمارهم عن 55 عامًا من حيث الإشراف على أطروحات طلاب الماجستير و55% لأطروحات الدكتوراه. وبالمثل، فقد زادت نسبة المجيبين العاملين في خدمة الجامعة من 54% إلى 76%، وخدمة مجالات اختصاصهم من 55% إلى 77%، وخدمة المجتمع من 35% إلى 51%، وذلك بشكل تدريجي مع التَّقدُّم في السنّ للفئات العمرية.

الواجبات الوظيفيّة حسب المستوى الدراسي

تباينت الواجبات الجامعيّة أيضًا تبعًا للمستوى الدراسي، ولكن مع بعض النتائج غير المتوقَّعة. فمجالات الخدمة الأكاديمية الوحيدة التي يبدو أنها تتّبع نمطًا منطقيًّا هي إرشاد الطلاب والإشراف على أطروحات طلاب الماجستير والدكتوراه. فقد أفاد المجيبون الذين تشكّل شهادة البكالوريوس أعلى شهادة حصلوا عليها بأنّ حصة الإرشاد لديهم (67%) أقلّ من تلك التي يغطّيها الحاصلون على ماجستير (73%) أو دكتوراه (75%). وتبدو هذه الأرقام مرتفعة بعض الشيء، نظرًا إلى أنه من الصعب تصوُّر كيفيّة مشاركة الطلاب الحاصلين على البكالوريوس في إرشاد زملائهم الطلاب الذين يدرسون لتحصيل الشهادة عينها، إلّا إذا عنينا بالإرشاد نوعًا من دعم الأقران.[18] كما أفاد المجيبون الذين تمثّل شهادة الماجستير أعلى درجة عمليّة حصّلوها بأنّ حصّتهم في الإشراف على أطروحات الماجستير (24%) أقلّ بكثير مقارنةً بالذين تشكّل الدكتوراه أعلى شهادة حصلوا عليها (74%). أمّا بالنسبة إلى الإشراف على أطروحات طلاب الدكتوراه، فأشار جميع المجيبين الحاصلين على ماجستير، إلى أنهم لا يشرفون على أطروحات طلاب الدكتوراه، في حين لفت 55% من المجيبين الذين تشكّل الدكتوراه أعلى درجة علميّة حصلوا عليها إلى إشرافهم على أطروحات طلاب الدكتوراه.

من ناحية أخرى، أشار المجيبون الحاصلون على شهادة البكالوريوس أو الدكتوراه إلى مستويات تدريس مماثلة (97% و98% على التوالي)؛ لكنّ المجيبين الذين تشكّل الماجستير أعلى شهادة حصلوا عليها أفادوا بأنّ مستوى التدريس أقلّ لديهم (91%). ويتكرّر النمط نفسه في البحث (89% للبكالوريوس؛ 91% للدكتوراه؛ 85% للماجستير) وخدمة الجامعة (69% للبكالوريوس؛ 72% للدكتوراه؛ 49% للماجستير) وخدمة الاختصاص (64% للبكالوريوس؛ 75% للدكتوراه؛ 42% للماجستير) وخدمة المجتمع (36% للبكالوريوس؛ 40% للدكتوراه؛ 26% للماجستير). تجدر الإشارة إلى أنّ هذه النتائج مفاجئة وتتطلب شرحًا. على وجه التحديد، بالنسبة إلى المجيبين الذين تمثّل شهادة الماجستير أعلى درجة علميّة حصّلوها، والمؤهَّلين أكثر بكثير من أولئك الحاصلين على البكالوريوس كأعلى شهادة، ليس واضحًا سبب إقدامهم على التدريس والبحث وخدمة الجامعة

[18] من المستغرَب أنّ المجيبين الذين تشكّل شهادة البكالوريوس أعلى درجة علميّة حصلوا عليها أفادوا أيضًا بإشرافهم على بعض أطروحات طلاب الماجستير وحتى الدكتوراه (10% و 5% على التوالي). ولا بدّ من أن تكون هذه المُعدَّلات ناجمة عن خطأ ما في فَهم سؤال المسح. أمّا إجابات المجيبين الحاصلين على درجة الماجستير أو الدكتوراه فهي منطقيّة أكثر.

والاختصاص بقدر أقلّ. وبصرف النظر عن احتمال الإجابات المبالَغ فيها من جانب حاملي شهادة البكالوريوس، وبالنظر إلى أنّ أكثر من 60% من حاملي شهادة الماجستير يتابعون دراسات الدكتوراه في وقت إجراء المسح (مقارنةً بخُمس حاملي شهادة البكالوريوس الذين يتابعون دراسات الماجستير)، قد يتمثل أحد التفسيرات في أنّ حاملي شهادة الماجستير الذين يسعون إلى الحصول على الدكتوراه قد لا يميلون إلى بذل كثير من الجهد لإتمام أيّ مَهامّ غير دراستهم.

الواجبات الوظيفيّة حسب بلد العمل

تختلف الواجبات أيضًا حسب البلد، وهو ما قد يفسّر بعض المفارقات المذكورة أعلاه. فقد شاركت الغالبيّة العظمى من المجيبين الجامعيين (97%) الحاصلين على شهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية في التدريس. وكان من الواضح أنّ المجيبين من لبنان هُم فقط دون المتوسّط، بنسبة 92%. وتتّسع الاختلافات بين البلدان في ما يتعلّق بالبحث، إذ بلغ متوسّط المشاركة في البحث لجميع الدول العربيّة 90%. أمّا البلدان التي سجّلت مُعدَّلًا أعلى من البحث فهي الجزائر ومصر والأردن والمغرب والسودان وتونس. وتشمل البلدان التي تقع تحت هذا المُعدَّل العراق (84%) وفلسطين (79%) ولبنان (77%) والمملكة العربية السعودية (71%).[19]

كما يختلف إرشاد الطلاب حسب البلد. فقد بلغ متوسّط نسبة مشاركة المجيبين الجامعيين العاملين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية 74%. وأفاد المجيبون من الجزائر ومصر وفلسطين والمملكة العربية السعودية بأرقام أعلى من المتوسّط، في حين أشار المجيبون من الأردن (71%) والعراق (70%) والمغرب (68%) والسودان (63%) وتونس (56%) ولبنان (54%) إلى أرقام أدنى من المتوسّط. وكانت الاختلافات أكثر وضوحًا بالنسبة إلى الإشراف على أطروحات طلاب الماجستير والدكتوراه. في ما يتعلّق بالإشراف على أطروحات طلاب الماجستير، بلغ المعدل العام 60%. وقد سجّلت مصر والعراق والأردن والمغرب وتونس معدلات أعلى من المتوسّط. أمّا المجيبون الذين أفادوا بأرقام أدنى من المتوسّط فهُم من الجزائر (57%) والسودان (50%) والمملكة العربية السعودية (48%) ولبنان (46%) وفلسطين (43%). وفي ما يرتبط بالإشراف على أطروحات طلاب الدكتوراه، بلغ المتوسّط 42%؛ وقد أبلغت الجزائر ومصر والمغرب وحدها بأرقام أعلى من المتوسّط، في حين أشارت البلدان الآتية إلى معدلات أدنى من المتوسط: العراق (37%) ولبنان (31%) والسودان (23%) وتونس (23%) والأردن (23%) والمملكة العربية السعودية (14%) وفلسطين (7%). ويُعزى المعدل المنخفض للغاية الذي سجّلته فلسطين إلى الظروف الصعبة التي تعانيها مؤسّسات التعليم العالي الفلسطينيّة في ظلّ الاحتلال.

أفاد المجيبون أيضًا بأرقام مختلفة متصلة بالخدمة التي يقدّمونها إلى جانب مَهامّ التدريس والبحث المباشرة. بالنسبة إلى خدمة الجامعة، بلغ المعدل 69%. كما أفاد المشاركون من الجزائر ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية والسودان بمعدلات أعلى من المتوسّط، في حين كانت معدلات أدنى من المتوسّط للعراق (68%) وفلسطين (68%) والمغرب (56%) وتونس (56%) ولبنان (54%). واختلفت خدمة مجال الاختصاص/المهنة حسب الدولة، بمتوسّط 70%. وسجّل كلّ من الجزائر والأردن ولبنان والمغرب والسودان معدلات أعلى من المتوسّط. كما أفاد المشاركون في المسح بنسَب دون المتوسّط في مصر (69%)، والعراق (68%)، وتونس (59%)، وفلسطين (55%)، والمملكة العربية السعودية (52%). وأخيرًا، في ما يخصّ خدمة المجتمع، بلغ المتوسّط 38%؛ وسجّلت مصر والعراق

[19] شمل هذا التحليل فقط البلدان التي تضمّ أكثر من 20 مجيبًا؛ فالبلدان التي لم يُشَر إليها هنا كان لديها أقلّ من 20 مجيبًا مناسبًا.

والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين والسودان معدلات أعلى من المتوسّط، في حين كانت المملكة العربية السعودية والجزائر وتونس فقط دون المتوسّط بنسبة 33% و22% و21% على التوالي.

من المثير للاهتمام في الأرقام المذكورة أعلاه أنّ الجزائر قريبة من المتوسّط في حالة واحدة ولكن، في الحالات الأخرى، تسجّل دائمًا معدلات أعلى من المتوسّط، في حين أنّ لبنان دائمًا ما يكون أقلّ من المتوسّط. فالأرقام الوحيدة التي كانت معادِلة للمتوسّط أو تتخطّاه في لبنان تعود إلى خدمة مجال الاختصاص (77%) والمجتمع (39%). قد يُفسّر ذلك بتمكُّن الجامعات اللبنانية من تحمُّل تكاليف توظيف علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية من دون الحاجة إلى تكليفهم بتأدية مَهامّ التدريس أو البحث بشكل كبير، في ظلّ وجود عدد كبير من الجامعات الخاصة مقارنةً بعدد السكان. ومن المثير للاهتمام أيضًا أنّ المجيبين من لبنان أفادوا بأدنى حصة من خدمة الجامعة، بالإضافة إلى الإجابات المتّسقة الأقلّ من المتوسّط في ما يخصّ مَهامّ التدريس والبحث في الجامعة، ولكن لديهم شعور مبالَغ فيه بخدمتهم للمهنة أو للمجتمع. وتشير هذه النتائج، من بين أمور أخرى، إلى أنه، مع بعض الاستثناءات العارضة، لا يمكن افتراض أنّ التعليم الجامعي الخاصّ أعلى جودةً من التعليم الجامعي العامّ.

الواجبات الوظيفيّة حسب المجال الأكاديمي

ومن المتغيّرات الأخرى التي أثّرت على المَهامّ المُضطلَع بها في الجامعات ومراكز البحث الجامعيّة نذكر مجال الدراسة. فقد بلغت النسبة الإجماليّة للمجيبين الذين عملوا في مجال العلوم الاجتماعية أو الإنسانية في الجامعات والذين أفادوا بالتدريس 97%، و90% للأبحاث، و74% لإرشاد الطلاب، و60% للإشراف على أطروحات طلاب الماجستير، و42% للإشراف على أطروحات طلاب الدكتوراه، و69% لخدمة الجامعة، و69% لخدمة المهنة، و38% لخدمة المجتمع. وبالانتقال إلى مستوى الاختصاص الواحد، فإنّ بعض هذه المَهامّ يخضع لعوامل هيكليّة لا يمكن استنتاجها إلّا من خلال التقارير غير الرسميّة ولا يمكن التحقُّق من صحّتها تجريبيًّا من خلال البيانات المتاحة. على سبيل المثال، من المنطقي أن تكون نسَب الإشراف على أطروحات طلاب الدكتوراه أدنى عندما لا يتوفّر كثيرٌ من برامج الدكتوراه في مجال معيّن. في الواقع، تشير قلّة عدد المجيبين في بعض المجالات والاختصاصات إلى أنّ هذه المجالات قد لا تتمتع بتمثيلٍ عالٍ في الجامعات، وفي جميع الحالات، تحدّ الأعداد الصغيرة من قدرتنا على التوصُّل إلى استنتاجاتٍ صحيحة من الناحية الإحصائيّة في ما يتعلّق بهذه المجالات.

مع أخذ ما سبقَ في الاعتبار، يمكننا تقسيم المجالات التي أشار المجيبون إلى عملهم فيها ضمن الفضاء الجامعي إلى ثلاث مجموعات. تضمّ المجموعة الأولى المجالات الأربعة التي يعمل فيها أكبر عدد من المجيبين المشمولين بالمسح (بالترتيب التنازلي الآتي لمعدل الانتشار): علم الاجتماع، والعلوم السياسية، وعلم الاقتصاد، وعلم النفس. ويمكن اعتبار هذه المجالات ذات أكبر قدر من التمثيل في الجامعات، إن لم يكن من حيث عدد الأقسام والبرامج، على الأقلّ من حيث عدد المجيبين الحاصلين على درجات علميّة أو العاملين في هذه الاختصاصات. فمن بين إجمالي عدد المجيبين المشاركين في المسح، بلغت نسبة الذين أفادوا بالعمل في الجامعات في هذا المجال 92% لعلم الاجتماع، و89% لعلم النفس، و83% للعلوم السياسية، و78% لعلم الاقتصاد (الجدول 9). وباعتبار أنّ علم الاجتماع يشكّل أكثر مجالات العلوم الاجتماعية معياريةً وتقليديةً، فمن المتوقّع ارتفاع نسبة علماء العلوم الاجتماعية العاملين في الجامعات. من ناحية أخرى، يُعدّ علم الاقتصاد أحدث إضافة برنامجيّة للجامعات، لكنّ النسبة العالية من العمالة الجامعيّة في هذا المجال دالّة على شعبيّته، والتي تكون بدورها رهنًا بالمكانة التي يحتلّها على الحدود بين العلوم الاجتماعية والمهَن. وقد أفاد المجيبون العاملون في الجامعات في جميع المجالات الأربعة باقتراب معدّل أدائهم مَهامّ تدريسيّة من المتوسّط

(95% إلى 100% مقارنةً بالمتوسّط البالغ 97%)، وبمعدّل أعلى من المتوسّط بالنسبة إلى أنشطة البحث (91% إلى 96% مقارنةً بالمتوسّط البالغ 90%). كما أشار المجيبون العاملون في هذه المجالات الأربعة أيضًا إلى معدّلات قريبة من المتوسّط أو أعلى منه في ما يتعلّق بإرشاد الطلاب، والإشراف على أطروحات طلاب الماجستير والدكتوراه، وخدمة الجامعة، وخدمة المهنة، وخدمة المجتمع.

تشمل المجموعة الثانية الاختصاصات التقليدية التي تشكّل العمود الفقري للعلوم الاجتماعية والإنسانية الأكاديمية والتي لا يكون عدد المجيبين فيها مرتفعًا مثل الاختصاصات الأربعة الأولى، ولكنه مرتفعٌ بما يكفي ليكون مفيدًا من الناحية الإحصائيّة. وتضمّ هذه المجموعة المجالات الآتية (تبعًا لمدى الانتشار): الأدب، والتاريخ، والجغرافيا، والفلسفة، والأنثروبولوجيا، وعلم الآثار.

من إجمالي عدد المجيبين في المسح، تشكّلت النسبة الأعلى من الذين أفادوا بالعمل في الجامعات في مجال الأنثروبولوجيا (92%)، فالجغرافيا (87%)، والأدب (86%)، والتاريخ (84%)، تليها الفلسفة (79%)، وعلم الآثار (74%). كما أشار المجيبون الجامعيّون العاملون في أربعة من هذه المجالات (علم الآثار والجغرافيا والتاريخ والفلسفة) إلى أدائهم مَهامّ تدريسيّة قريبة/أعلى من المتوسط (96% إلى 100%)، ولكن، وحدهم العاملون في مجالَي الفلسفة والجغرافيا أشاروا إلى اضطلاعهم بأنشطة بحثيّة قريبة/أعلى من المتوسّط (97% و90% على التوالي، مقارنةً بالمتوسّط البالغ 90%). وبلغت نسَب الباحثين من المجيبين في المجالات الأخرى 86% للأنثروبولوجيا و83% للأدب و80% لعلم الآثار و77% للتاريخ. وتقترب مُعدّلات التدريس والبحث في معظم هذه المجالات من المتوسّط، وهو أمر منطقي بالنسبة إلى المجالات والاختصاصات التي تتّسم بكونها تقليدية وراسخة في الأكاديميا، ولكن أيضًا المجالات التي توفّر فرص عمل أقلّ خارج الجامعات. وتتمثل المفارقتان الوحيدتان في نسَب المجيبين من موظّفي الجامعات المشاركين في البحث في مجال الفلسفة والتاريخ؛ إذ تبلغ حصّة الفلسفة في البحث مُعدَّل 97% وهو أعلى بكثير من المتوسّط البالغ 90%. وقد يُعزى ذلك إلى أنّ هذا المجال ليس لديه سوى قليل من التطبيق العملي خارج نطاق البحث الأكاديمي. من ناحية أخرى، من المفاجئ إلى حدّ ما أن تكون نسبة علماء التاريخ العاملين في الجامعات، الذين أشاروا إلى اضطلاعهم بأنشطة بحثيّة، أدنى من المتوسّط (77% مقارنةً بـ90%). وقد يدلّ ذلك على أنّ جامعات عدة توظّف علماء تاريخ لأداء مهامّ التدريس الأساسيّة في دورات الخدمة ولكنها لا تتيح كثيرًا من الفرص للبحث والتدريب بهدف تحصيل درجة علميّة متقدّمة أكثر.

في كِلتا المجموعتيْن من المجالات المذكورة أعلاه، نجد علاقة مباشرة بين البحث من جهة والإشراف على أطروحات طلاب الماجستير وبخاصّةٍ الدكتوراه من جهة أخرى. فقد أفاد أيضًا معظم المجيبين العاملين في المجالات التي أبلغوا فيها عن إتمامهم أنشطة بحثيّة بمعدل أعلى من المتوسط بأنهم يشرفون على الأطروحات بمعدلات أعلى من المتوسط. وبالمثل، فإنّ معظم المجيبين العاملين في المجالات التي أبلغوا فيها عن أداء مَهامّ بحثيّة بمعدل أقلّ من المتوسط أفادوا أيضًا بأنهم يشرفون على الأطروحات بمعدل أقلّ من المتوسط. على سبيل المثال، في مجموعتَي المجالات أعلاه (ذات الدلالة الإحصائيّة)، أفادت نسبة المجيبين العاملين في مجال الفلسفة، الذين أبلغوا عن أعلى نسبة أنشطة بحثيّة (97% مقارنةً بمتوسط 90%) بأعلى نسبة من الإشراف على أطروحات طلاب الدكتوراه (57% مقارنةً بالمتوسط البالغ 42%). من ناحية أخرى، فإنّ نسبة المجيبين العاملين في مجال التاريخ، ممّن أبلغوا عن أدنى معدل نشاط بحثي (77% مقارنةً بمتوسط 90%) أفادوا أيضًا بأدنى نسبة من الإشراف على أطروحات طلاب الماجستير والدكتوراه (43% و21% على التوالي، مقارنةً بمتوسط 60% و42%). بالإضافة إلى ذلك، في حين أنّ نسَب المجيبين الذين أشاروا إلى إرشادهم الطلاب قريبة من المتوسط أو أعلى منه في معظم المجالات المذكورة أعلاه، فإنّ النسبة الأدنى تُسجَّل في مجال التاريخ (60%، مقارنةً

بمتوسط 74%)، وكذلك في خدمة الجامعة (62%، مقارنةً بمتوسط 69%) وخدمة المهنة (55%، مقارنةً بمتوسط 69%). كما أنّ نسبة علماء التاريخ العاملين في الجامعات، الذين أبلغوا عن أداء مهمّة خدمة المجتمع، منخفضة أيضًا (28%، مقارنةً بمتوسط 38%)، على الرغم من أنّ النسب أقلّ بالنسبة إلى علم الآثار (25%)، والفلسفة (23%)، والأدب (17%).

الجدول 9: المَهامّ الوظيفيّة للمجيبين الجامعيين العاملين في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة حسب المجال

	المجيبون الجامعيون		النسبة المئوية للمجيبين الجامعيين المنخرطين في:						
مجال العمل	العدد	النسبة المئوية من أصل جميع المجيبين العاملين في المجال	تعليم	بحث	إرشاد/توجيه الطلاب	إشراف على أطروحات ماجستير	إشراف على أطروحات دكتوراه	خدمة الجامعة	خدمة المهنة	خدمة المجتمع
كل مجالات العلوم الاجتماعية/الإنسانية	712	83	97	90	74	60	42	69	69	38
المجموعة 1										
علم الاجتماع	207	92	95	91	74	64	49	69	72	36
علوم سياسية	105	83	99	90	77	56	38	66	69	35
اقتصاد	76	78	97	96	75	61	45	68	68	42
علم النفس	68	89	100	93	74	59	51	76	79	49
المجموعة 2										
أدب	53	91	94	83	83	60	28	66	64	17
تاريخ	47	84	100	77	60	43	21	62	55	28
جغرافية	41	89	98	90	76	66	39	78	68	61
فلسفة	30	79	97	97	67	57	57	73	73	23
أنثروبولوجيا	22	92	95	86	77	59	32	68	59	45
علم الآثار	20	74	100	80	75	60	40	80	80	25
المجموعة 3										
ديموغرافيا	13	93	92	92	77	62	54	62	77	46
دراسات الجندر	8	47	88	88	50	38	25	50	50	63
دراسات ثقافية	7	78	100	100	57	71	29	57	57	43
دراسات التنمية	7	28	100	71	29	71	43	71	43	71
دراسات إقليمية	4	80	100	100	75	50	25	75	50	25
دراسات دينية	4	44	100	100	100	50	0	100	100	25

المصدر: تحليل المؤلّف استنادًا إلى بيانات المسح.

تشير هذه الأرقام إلى أنه بالمقارنة مع الاختصاصات التقليدية الأخرى في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، فإنّ علماء التاريخ العاملين في الجامعات العربيّة يضطلعون بمهامّ التدريس أكثر من البحث، وأنهم أقلّ مَن يعوَّل عليهم في إعادة إنتاج مجالهم من الناحية الأكاديمية والمهنيّة. ويطرح ذلك أيضًا السؤال الآتي: مَن يكتب التواريخ الوطنيّة والإقليميّة؟ وعلى نطاق أوسع، هل يجري إشراك علماء التاريخ العرب في كتابة التواريخ العالميّة من منظور العالم العربي؟

تشمل المجموعة الثالثة من المجالات اختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تميل إلى أن تشكّل إضافاتٍ حديثة إلى البرامج الأكاديمية الجامعيّة (وهي بالتالي غير ممثَّلة على نطاق واسع فيها) والتي لدينا فيها أقلّ عدد من المجيبين، وهي: علم السكان، والدراسات الجندرية، والدراسات الثقافية، ودراسات التنمية، والدراسات الإقليمية، والدراسات الدينيّة. وتحدّ الأعداد الصغيرة من المجيبين (10-21 مجيبًا إجمالًا، و4-13 فقط من العاملين في الجامعة، في كلّ مجال) بشكل كبير إمكانيّة الخروج، بخُطى واثقة، باستنتاجاتٍ حول مجالات الدراسة متعدّدة الاختصاصات الجديدة نسبيًّا (داخل الجامعات وخارجها).

4. البحث وإنتاج المعرفة

أثّرت الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات العربية في العقديْن الماضييْن تأثيرًا متفاوتًا على الاختصاصات والمجالات المختلفة، إذ يُفترض أنّ المجالات التي أُدخلت حديثًا توفّر فرص عمل جديدة. ولكن، ما هو تأثير زيادة عدد الجامعات والزيادة المصاحِبة في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية على المهَن الأكاديمية وإنتاجيّة البحث؟ لمزيد من التركيز على هذا السؤال، هل من علاقة بين الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات وأقسام العلوم الاجتماعية والإنسانية من جهة، وإنتاج أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية من جهة أخرى، من حيث الكمّيّة ومن حيث النوعيّة، إلى الحدّ الذي يمكن استخلاصه من المؤشّرات الخارجية؟ سننظر في بعض هذه الأسئلة في الأقسام النوعيّة من التقرير، ولكن أوّلًا، نتوقف عند ما يمكن استخلاصه من المسح.

4(أ). الجهة المشارِكة في البحث

من بين جميع المجيبين، أفاد 93% بأنهم شاركوا في الأبحاث في السنوات العشر الماضية. وانخفضت هذه النسبة إلى 86% لأبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل حصري. وقد عمل 7% فقط من هؤلاء في مجالات لا علاقة لها بأيٍّ من الشهادات التي يحملونها.

تمركزت أعلى النسَب الإقليمية ذات الصلة بالمشاركة في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية في السنوات العشر الماضية في منطقة مصر/السودان (91%)، تليها منطقة المغرب العربي، حيث كانت النسَب مساوية للمتوسط (86%)، ثمّ المشرق بنسبة 83%. وأبلغت معظم البلدان التي قدّمت عددًا كبيرًا من الإجابات (أكثر من 50 إجابة) عن نسَب بحث قريبة من المتوسط أو أعلى منه، إذ بلغت المعدلات 96% في العراق، و94% في تونس، و93% في مصر، و91% في فلسطين، و90% في السودان، و85% في كلٍّ من الجزائر والمغرب، و83% في الأردن. كما أشارت معظم البلدان التي لديها أعداد أقلّ من المجيبين إلى نسَب أدنى. على سبيل المثال، من أصل 33 مجيبًا من لبنان، أفاد 58% بأنهم أجروا بحثًا في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية. ومن أصل 22 مجيبًا من اليمن، أشار 64% منهم إلى إجرائهم مثل هذه الأبحاث (الجدول 10).

الجدول 10: المشاركة في أبحاث العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة حسب بلد الجنسية

	المشاركة في أبحاث العلوم الاجتماعيّة/الإنسانيّة في السنوات العشر الماضية		
	العدد	النسبة	من أصل
الأردن	50	83	60
الإمارات	1	100	1
البحرين	1	100	1
تونس	51	94	54
الجزائر	272	85	320
السعودية	7	64	11
السودان	35	90	39
سوريا	11	85	13
الصومال	0	0	3
العراق	66	96	69
عمان	1	100	1
فلسطين	74	91	81
الكويت	2	67	3
لبنان	19	58	33
ليبيا	6	75	8
مصر	123	93	132
المغرب	146	85	171
موريتانيا	1	50	2
اليمن	14	64	22

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية لبيانات المسح.

زادت نسبة المشاركين في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى حدّ ما مع تقدُّم العمر: فبلغت 83% لمَن هُم دون الـ35 عامًا، و85% للفئة العمرية 35-44، و88% للفئة العمرية 45-64، و87% لمَن هُم بعمرالـ65 أو أكبر. كما أشار المشاركون الذكور إلى نسَب أعلى من المشاركة في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية (88%) مقارنةً بالإناث (81%). وسجّلت نسبة المشاركة في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية في السنوات العشر الماضية أعلى مستوى لها، وبشكلٍ متوقّع عند المجيبين الذين شكّلت الدكتوراه أعلى شهادة نهائيّة حصلوا عليها (92%)، مقارنةً بـ77% للحاصلين على الماجستير و75% لأولئك الذين تُمثّل البكالوريوس أعلى شهادة حصّلوها. وقد يُفسَّر هذا النمط، من الناحية المنطقيّة، في ارتفاع نسبة التوظيف خارج الجامعات ومراكز البحث لحاملي

شـهادة الماجسـتير، بخاصّـة أنّ بعـض شـهادات الماجسـتير النهائيّـة موجّهـة نحـو تعزيـز فـرص العمـل (مـا يُشار إليه غالبًا على أنه شهادة الماجستير المهنيّة) وليس بالضرورة التركيز على البحث.

مـن ناحيـة أخـرى، كانـت نسـبة المجيبيـن المشـاركين فـي أبحـاث العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية أعلـى لـدى الذيـن يعملـون داخـل الجامعـات (89%)، بمـا فـي ذلـك مراكـز البحـث الجامعيّـة، مقارنـةً بأولئـك الذيـن لـم ينتسـبوا إلـى جامعـات أو مؤسّسـات جامعيّـة (76%). وعلـى الرغـم مـن أنّ أعدادهـم ليسـت مرتفعـة مقارنـةً بالباحثيـن الجامعييـن فـي العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية، أفـاد المجيبـون العاملـون فـي مؤسّسـات بحثيّـة غيـر جامعيّـة بأعلـى نسـبة مشـاركة بحثيّـة فـي السـنوات العشـر الماضيـة (94%)، أعلـى مـن النسـبة التـي أبلـغَ عنهـا المجيبـون العاملـون فـي مراكـز الأبحـاث الجامعيّـة (73%). وبعـد التوظيـف الجامعـي، عملـت ثانـي أكبـر مجموعـة مـن المجيبيـن فـي مجـال الإدارة الحكوميّـة أو العامـة، وبلغـت نسـبة أولئـك الذيـن أعلنـوا عـن مشـاركتهم فـي أبحـاث العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية 73%. وكانـت هـذه النسـبة متدنّيـة (63%) أكثـر فـي مـا يتعلّـق بعلمـاء العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية العامليـن فـي وكالـة أو منظمـة دوليّـة، وهـؤلاء عددهـم ضئيـل فـي عيّنـة المجيبيـن. وسـجّلت النسَـب المئويـة للمشـاركين الذيـن أفـادوا بالمشـاركة فـي الأبحـاث والذيـن يعملـون فـي المنظمـات غيـر الحكوميـة الوطنيـة أو الدوليـة 83% و84% علـى التوالـي، وهـي مُعـدّلات أعلـى بكثيـر مـن تلـك التـي تُنسَـب إلـى العامليـن فـي المنظمـات غيـر الحكوميـة الإقليميـة (64%). وعليـه، تُسـجّل أعلـى نسَـب مشـاركة فـي الأبحـاث لـدى العامليـن فـي مراكـز بحثيّـة غيـر جامعيّـة، تليهـا الجامعـات.

يبـدو أيضًـا أنّ هنـاك بعـض الارتبـاط بيـن الدولـة التـي حصّـل منهـا المجيـب شـهادة واحـدة علـى الأقـلّ فـي العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية واحتماليّـة المشـاركة فـي أبحـاث العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية. وقـد بلـغ متوسـط النسـبة المئويـة لمَـن حـازوا شـهاداتهم مـن بلدانهـم الأصليّـة 85%، يليهـم 89% ممَّـن حصلـوا علـى شـهادة واحـدة علـى الأقـلّ مـن دولـة غيـر عربيّـة. وسُـجّلَت النسـبة الأعلـى لـدى أولئـك الذيـن حصلـوا علـى شـهادة واحـدة علـى الأقـلّ مـن بلـد عربـي غيـر وطنهـم الأصلـي (92%). ويشـير ذلـك إلـى أنّ الحصـول علـى شـهادة مـن بلـد عربـي آخـر يفتـح للمجيبيـن آفاقًـا إقليميّـة يَسـهل الوصـول إليهـا لإجـراء الأبحـاث والنشـر. لكـن، مـن الصعـب التوصُّـل إلـى استنتاجاتٍ قويـة بالاسـتناد إلـى هـذه الأرقـام وحدهـا.

4(ب). نطاق البحث الجغرافي

أشـارت نسَـب مماثلـة مـن الذكـور (68%) والإنـاث (64%) إلـى أنّ أبحاثهـم ركّـزت علـى البُعـد الوطنـي، وفـي معظـم الحـالات يعنـي ذلـك بلـد المنشـأ (94%). أمّـا أولئـك الذيـن ركّـزت أبحاثهـم علـى البُعـد العالميّ فقـد أفـادوا أيضًـا بنسَـب مشـابهة (36% للذكـور و35% للإنـاث). إلّا أنّ المجيبيـن الذكـور والإنـاث ممَّـن ركّـزت أبحاثهـم علـى البُعـد الإقليمـي أشـاروا إلـى نسَـب مختلفـة (56% للذكـور و41% للإنـاث). ومـن بيـن أولئـك الذيـن أفـادوا بأنّ أبحاثهـم تحمـل تركيـزًا إقليميًّـا، غطّـت 60% مـن الأبحـاث منطقـة شـمال إفريقيـا و17% منهـا منطقـة غـرب آسـيا. ومـن بيـن البلـدان المحـدّدة التـي درسَـها المجيبـون، حصلـت دول شـمال إفريقيـا علـى التغطيـة الأكبـر (46% للمغـرب؛ 45% لتونـس؛ 45% للجزائـر؛ 43% لمصـر)، يليهـا الأردن (26%)، والمملكـة العربيـة السـعودية (22%)، وفلسـطين (21%)، وسـوريا (20%)، والعـراق (20%)، ولبنـان (20%)، وليبيـا (19%)، والإمـارات العربيـة المتحـدة (15%)، والسـودان (14%)، وقطـر (14%)، وموريتانيـا (14%)، والكويـت (13%)، وعُمـان (11%)، واليمـن (11%)، والبحريـن (9%)، والصومـال (5%)، وجيبوتـي (2%)، وجـزر القمـر (2%). وكانـت النسـاء المجيبـات أقـلّ احتمالًـا مرّتيْـن إلـى أربـع مرّاتٍ مـن الذكـور فـي إجـراء الأبحـاث حـول دول الخليـج العربـي وليبيـا وموريتانيـا، لكنَّهـنّ كـنّ أكثـر احتمالًـا لدراسـة لبنـان وفلسـطين وسـوريا.

من بين المجيبين الذين أفادوا بإجراء بحث وطني، أشار نحو 6% منهم إلى أنهم يعملون على بلدان أخرى غير بلد جنسيّتهم. وجاءت أعلى الأرقام من مصر (7 مجيبين بالإجمال، بنسبة 8% من المصريين)، والمغرب (6 مجيبين بنسبة 6%)، والجزائر (5 مجيبين بنسبة 3%)، والعراق (5 مجيبين بنسبة 11%)، والأردن (4 مجيبين بنسبة 13%). وأفاد 29% من المجيبين بأنهم يعملون على منطقة أخرى. وأتت أعلى الأرقام من الأردن (23 كمجموع، 70% من الأردنيين)، ومصر (21 مجيبًا بنسبة 31%)، وفلسطين (20 مجيبًا بنسبة 54%)، والسودان (16 مجيبًا بنسبة 73%)، والعراق (9 مجيبين بنسبة 29%)، والمغرب (8 مجيبين بنسبة 9%)، واليمن (5 مجيبين بنسبة 56%)، وتونس (4 مجيبين بنسبة 16%). وعليه، يُجري الباحثون في العلوم الاجتماعية والإنسانية العرب، في المَقام الأوّل، أبحاثًا حول مواضيع محليّة؛ كما نلاحظ نقصًا واضحًا في الأبحاث الإقليمية والدولية. وقد يُعزى ذلك إلى نقص الموارد أو الافتقار إلى فرص التعاون الدولي لدعم العمل الميداني خارج بلدان المجيبين الأصليّة.

4(ج). حجم النشر

من بين 876 مجيبًا شاركوا في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية في السنوات العشر الماضية، نشر 97% منهم نتائج أبحاثهم مرة واحدة على الأقلّ. وتبلغ هذه النسبة مُعدَّلًا أعلى لدى الذكور مقارنةً بالإناث (98% مقابل 93%). ومن بين أولئك الذين نشروا نتائج أبحاثهم، أبلغ 62% منهم عن 10 منشورات أو أقلّ، بينما أشار 38% منهم إلى امتلاك أكثر من 10 منشورات. ويقترب إجمالي حجم النشر من 9000 منشور في خلال هذه الفترة. ويوضح الشكل 14 توزُّع حجم النشر بشكل أكثر تفصيلًا.

الشكل 14: حجم النشر في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة على مدى السنوات العشر الماضية حسب الجندر

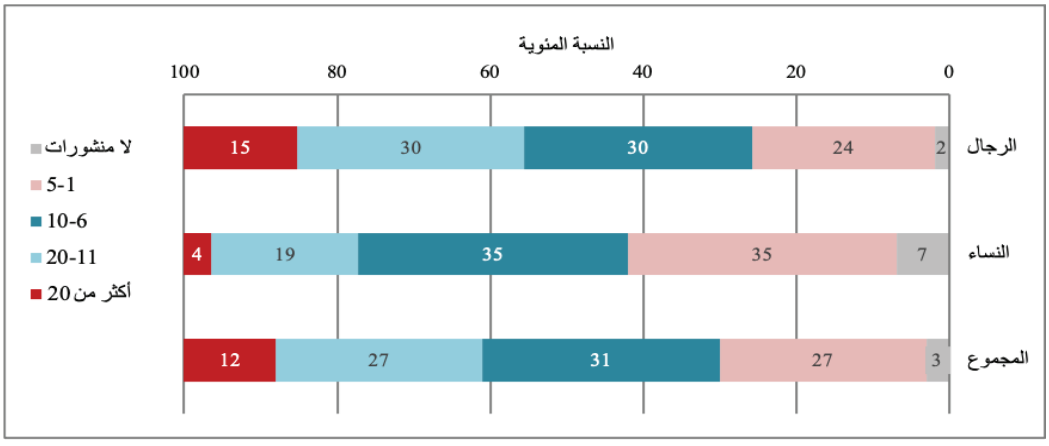

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعية لبيانات المسح.

يتمثّل النهج الأكثر إفادةً لقياس مخرَجات البحث في تقييم توزيع حجم النشر عبر العمر والجندر وبلد الجنسيّة والمؤسّسات الموظّفة وأعلى شهادة جرى تحصيلها ومكان تحصيل أعلى شهادة، وربّما الأهمّ من ذلك مجال البحث.

اختلف حجم النشر حسب العمر. وكما هو متوقَّع، بلغت نسبة المجيبين الذين أشاروا إلى إنجازهم أكثر من 10 منشوراتٍ في السنوات العشر الماضية أدنى مستوى لمَن هُم دون الـ35 عامًا بنسبة 17%. وزادت النسبة حسب العمر، حيث أفاد 33% من أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و44 عامًا

ونحو 50% ممّن هُم فوق الـ45 عامًا بأكثر من 10 منشورات. وبلغت نسبة الإناث اللواتي لديهنّ أكثر من 10 منشوراتٍ في السنوات العشر الماضية 23% مقابل 45% للذكور. وقد يعود ذلك إلى ارتفاع نسبة المجيبات في الفئات العمرية الأدنى.

على المستوى القِطري، سجّلت منطقة مصر/السودان (44%)، تليها منطقة المشرق (41%) النسَب الأعلى من المجيبين الذين لديهم أكثر من 10 منشوراتٍ في السنوات العشر الماضية؛ وسُجّلت النسبة الأدنى في المغرب العربي (35%). أمّا بالنسبة إلى البلدان التي لديها أعداد كبيرة من المجيبين، فقد بلغت النسَب مُعدَّلًا أعلى من المتوسط البالغ 38% في الأردن (60%)، والعراق (54%)، والسودان (54%)، والمغرب (42%)، ومصر (41%). أمّا البلدان التي أبلغت عن نسَب أقلّ من المتوسط فهي الجزائر (32%)، وتونس (31%)، وفلسطين (22%)، ولبنان (21%). وقد كان عدد المجيبين من البلدان الأخرى صغيرًا جدًّا بحيث لا يسمح ببلورة استنتاجاتٍ إحصائيّة موثوقة.

من بين المجيبين الجامعيين، أنتجَ 43% أكثر من 10 منشورات في السنوات العشر الأخيرة، مقارنةً بـ24% فقط لأولئك الذين يعملون خارج الجامعات. وتختلف النسَب أيضًا حسب أعلى مستوى شهادة مُحصَّلة. فقد أفاد 37% من المجيبين الحاصلين على البكالوريوس كأعلى شهادة لهم بإنتاج أكثر من 10 منشوراتٍ في السنوات العشر الماضية. وتنخفض النسبة إلى 11% للمجيبين الحاصلين على الماجستير كأعلى شهادة لهم، في حين ترتفع إلى 44% للمجيبين الذين تشكّل الدكتوراه أعلى شهادة حصلوا عليها. وتُعدّ نسبة المجيبين المرتفعة من حملة الدكتوراه أمرًا منطقيًّا، لكنّ الفجوة الكبيرة بين حصّة البكالوريوس (37%) وحصّة الماجستير (11%) تتطلّب شرحًا. فبالنسبة إلى بعض المجيبين الحاصلين على البكالوريوس كأعلى شهادة لهم والذين يعملون في المؤسّسات الأكاديمية والبحثية، يُرجَّح أكثر إقدامهم على النشر في المنافذ التي لا تتطلب معايير أكاديميّة عالية. وقد يكون أولئك الذين حصلوا على الماجستير كأعلى شهادة لهم اختاروا هذه الشهادة من أجل تعزيز فرَصهم المهنيّة. في المقابل، إذا كان المجيبون الحاصلون على الماجستير يواصلون دراستهم ويستعدّون للحصول على الدكتوراه بينما يعملون أيضًا لكَسب لقمة العيش، فمن المحتمَل جدًّا ألّا يتسنّى لهؤلاء المجيبين تولّي أيّ عمل آخر غير البحث لإعداد أطروحة الدكتوراه. وأخيرًا، قد يكون المجيبون الحاصلون على الماجستير أكثر دراية بالمتطلبات المعيارية المتصلة بالنشر الأكاديمي، وبالتالي فإنهم يُحجمون عن التسرُّع في النشر من دون الوفاء بهذه المعايير. ومن المثير للاهتمام، بغضّ النظر عن مستوى أعلى شهادة مُحصَّلة، أنّ المجيبين الذين حصلوا على شهادتهم خارج المنطقة العربيّة ذكَروا عددًا أقلّ بكثير من المنشورات مقارنةً بنظرائهم المقيمين في المنطقة العربيّة.

في ما يتعلّق بمجال البحث، كان المتخصّصون في دراسات الفلسفة والتنمية أكثر إبلاغًا في إجاباتهم عمّا يزيد على 10 منشوراتٍ في السنوات العشر الماضية (63% و53% على التوالي). وكانت هذه النسبة أيضًا أعلى من المتوسط بالنسبة إلى المتخصّصين في علم الاقتصاد والعلوم السياسية (45% لكلّ منهما)، وقريبة من المتوسط (38%) للجغرافيا والتاريخ وعلم النفس؛ ومن الواضح أنها أقلّ من المتوسط لجميع مجالات البحث المتبقّية، بما في ذلك علم الاجتماع (33%) (الجدول 12).

4(د). أماكن النشر

نشر المشاركون في المسح، عمومًا، نتائج أبحاثهم في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية في المجلات الوطنية أو الإقليمية المحكَّمة (79% من المشاركين)، والكتب (54%)، والمجلات الدولية المحكَّمة (44%)، ومنشورات مراكز الأبحاث (36%).

يشكّل النشر في المجلات المحكّمة أكثر المعايير المعترَف بها لقياس جودة إنتاج المعرفة. ومن بين المشاركين في المسح المنخرطين في أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية في السنوات العشر الماضية، أفاد 79% بالنشر في المجلات الوطنية أو الإقليمية المحكّمة. وقد اختلفت النسَب حسب العمر، حيث بلغت 65% لأولئك الذين تقلّ أعمارهم عن 35 عامًا، و79% لأولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و44 عامًا، و83% لمَن تتراوح أعمارهم بين 45 و54 عامًا، و84% لمَن هُم فوق الـ55 عامًا. كما أنّ الفارق الجندري واضح أيضًا، إذ أشار 82% من المجيبين الذكور إلى إقدامهم على النشر في المجلات الوطنية أو الإقليمية المحكّمة مقارنةً بـ71% من المجيبات الإناث. وعلى صعيد المنطقة، تركّزت النسبة الأعلى من المجيبين الذين أفادوا بالنشر في هذه المنافذ في المغرب العربي بنسبة 85%، مع انخفاض ملحوظ إلى 72% في منطقة مصر/السودان و71% في منطقة المشرق. علاوةً على ذلك، أفاد 74% من المشاركين الذين تشكّل البكالوريوس أعلى شهادة حصلوا عليها بأنهم نشروا في المجلات الوطنية أو الإقليمية المحكّمة. وتنخفض النسبة إلى 56% في صفوف المجيبين الحاصلين على الماجستير، فيما ترتفع مرّةً أخرى إلى 86% للحاصلين على الدكتوراه. من هنا، يبدو أنه مقارنةً بالمجيبين الذين تمثّل البكالوريوس أو الدكتوراه أعلى شهادة حصّلوها، فإنّ أولئك الحائزين ماجستير كأعلى شهادة لهم قد يكونون مشغولين جدًّا في العمل على أطروحاتهم، أو ربما حتى في الدراسة، مع قليل من الوقت المتبقّي للنشر في المجلات المحكّمة. إضافةً إلى ذلك، أبلغ 85% من المجيبين الجامعيين بأنهم ينشرون في هذه المنافذ التنافُسيّة، مقارنةً بـ60% من أولئك الذين لا يعملون في الجامعات. وأخيرًا، أشار 78% فقط من المجيبين الذين يتمحور اهتمامهم البحثي الرئيسي حول العلوم الاجتماعية إلى أنهم نشروا في المجلات الوطنية أو الإقليمية المحكّمة، مقارنةً بـ82% من المتخصّصين في مجالات العلوم الإنسانية.[20]

الشكل 15: أماكن النشر المعتمدة من الباحثين في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة الجامعيّين وغير الجامعيّين

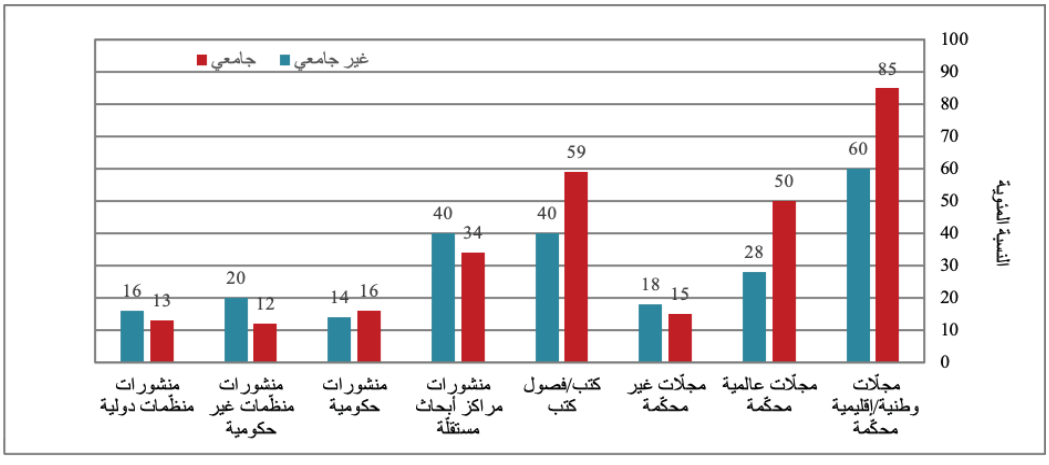

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة لبيانات المسح.

20 في هذا القسم، تشير "العلوم الإنسانية" إلى مجالات التاريخ، وعلم الآثار، والفلسفة، والأدب، والدراسات الثقافية، والدراسات الدينيّة، بينما تُجمَع جميع مجالات النشر الأخرى المشار إليها في خانة "العلوم الاجتماعية" (علم الاجتماع، وعلم السكان، والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، والجغرافيا، والدراسات الجندرية، وعلم الاقتصاد، والعلوم السياسية، ودراسات التنمية، والدراسات الإقليمية).

يُعدّ النشر في المجلات الدولية المحكَّمة من الأمور ذات الأهميّة الخاصة. إذ يفترض، من بين جملة أمور أخرى، استيفاء معايير نشر أكثر صرامةً. كما أنه يشكّل دلالة على مستوى التكامل مع الشبكات العلمية الدولية. وقد أبلغَ ما مجموعه 390 مجيبًا عن نشرهم في المجلات الدولية المحكَّمة، مقارنةً بإجمالي 693 مجيبًا أفادوا بالنشر في المجلات الوطنية أو الإقليمية المحكَّمة. إشارةً إلى أنّ كِلا الرقميْن أعلى بكثير من عدد المجيبين الذين أفادوا بالنشر في المجلات غير المحكَّمة (140). من هنا، تكتسي هذه الأرقام أهميّةً إضافيّةً، ذلك أنه على الرغم من أنّ غالبية المجيبين تعلّموا وعملوا في بلدانهم الأصليّة، إلّا أنّ ما يقرب من نصفهم رأوا قيمة في النشر في منفذٍ دولي. كما فاقت نسبة المجيبين الجامعيين الذين نشروا في المجلات الدولية المحكَّمة (50%) بكثيرٍ نسبة أولئك الذين ليس لديهم انتماء جامعي (28%)، وهو ما يشير إلى أنّ النشر في المنافذ الدولية مرتبط، أقلّه جزئيًّا، بمتطلبات الجامعة أو توقُّعاتها. وأفاد ما معدّله 44% من جميع المجيبين بأنهم نشروا في مجلة دولية محكَّمة، بما في ذلك 32% ممّن تقلّ أعمارهم عن 35 عامًا، و43% للفئة العمرية 35-44 عامًا، و48% للفئة العمرية 45-54، و52% لمَن هُم في سنّ الـ55 عامًا أو أكثر. وكانت نسَب المشاركين من الذكور والإناث الذين ينشرون في المجلات الدولية المحكَّمة متشابهة، حيث بلغت 45% و44% على التوالي.

على الصعيد الإقليمي، كان المجيبون في منطقة المشرق أكثر توجُّهًا للنشر في المجلات الدولية المحكَّمة (48%)، يليهم المجيبون في منطقة المغرب العربي (45%) ثمّ في منطقة مصر/السودان (37%). وليس واضحًا ما إذا كان هذا يعني أنّ علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في المغرب العربي والمشرق أكثر اندماجًا في الشبكات الدوليّة، أو إذا كان هناك مزيد من أماكن النشر المحليّة البديلة المتاحة للمشاركين في منطقة مصر/السودان. وفي ما يتعلّق بأعلى درجة محصَّلة، فقد أبلغ المشاركون الحاصلون على شهادة الدكتوراه -وهذا متوقَّع- عن أعلى نسبة (52%) من النشر في المجلات الدولية المحكَّمة؛ ولكن كما لاحظنا سابقًا في ما يتعلّق بالنشر بشكل عامّ، فقد أشار أولئك الذين تشكّل البكالوريوس أعلى شهادة حصلوا عليها إلى نسبة أعلى (37%) من هذه المنشورات بالمقارنة مع الحاصلين على الماجستير (22%).

هذه الفجوة جديرة بالملاحظة بشكل خاصّ لأنها تشير إلى أنّ المجيبين الحاصلين على البكالوريوس على دراية فعليّة بمتطلبات النشر التي تفرضها المجلات الدوليّة، ولسببٍ ما، كانوا أكثر احتمالًا للنشر في هذه المنافذ من المجيبين الحاصلين على الماجستير. فضلًا عن ذلك، كانت نسبة المجيبين المتخصّصين في العلوم الإنسانية الذين أفادوا بالنشر في المجلات الدولية المحكَّمة (45%) مماثلة تقريبًا لنسبة العاملين في مجال العلوم الاجتماعية (44%). وفي مجالات العلوم الاجتماعية، أفاد الباحثون في علم الاجتماع والمجالات ذات الصلة (الأنثروبولوجيا وعلم السكان والدراسات الجندرية والجغرافيا وعلم النفس) بنسَب أعلى من تلك المرصودة في علم الاقتصاد والعلوم السياسية والمجالات ذات الصلة (دراسات التنمية والدراسات الإقليمية) (46% مقابل 41%). وأخيرًا، كان المشاركون الذين حصلوا على أعلى درجاتهم خارج العالم العربي وكذلك أولئك الذين يتقنون اللغة الإنكليزية أكثر توجُّهًا للنشر في المجلات الدولية المحكَّمة. وكما يتّضح من تلك النتائج، فإنّ نسبة كبيرة من علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية العرب تُدرِك الأهميّة الخاصة التي يكتسيها النشر في المجلات الدولية المحكَّمة، على الرغم من التحديات النسبيّة التي يفرضها النشر على المستوى الدولي. وتشمل هذه التحديات، من بين أمور أخرى، الحاجة إلى الإلمام بالمعايير التحريرية المتنوّعة التي تضعها المجلات الدولية المختلفة، وفترات الانتظار الطويلة التي غالبًا ما يواجهها الباحثون عند النشر في هذه المجلات، وصعوبة إقناع المجلات الدولية بنشر موضوعاتٍ إقليميّة متخصّصة، غالبًا ما تُعدّ خارج نطاق الاتجاه السائد.

يمثّل العدد الإجمالي للمجيبين الذين أفادوا بالنشر في المجلات المحكّمة (1083) ما يقرُب من ثمانية أضعاف عدد أولئك الذين أبلغوا عن النشر في المجلات غير المحكّمة (140). ومع ذلك، إذا أضفنا بعض المنشورات الأخرى التي من غير المرجّح أن تخضع للتحكيم (الكتب أو فصول الكتب؛ والمجلات غير المحكّمة؛ والمنشورات الحكومية ومنشورات المنظّمات غير الحكومية)، فإنّ الأعداد التراكميّة الإجمالية متشابهة. بالإضافة إلى ذلك، وكما سنرى لاحقًا في التقرير، فإنّ دقة عملية التحكيم تختلف باختلاف الأماكن والمؤسّسات الإقليمية، وفي بعض الحالات، تبدو ضعيفة وتشوبها عيوب كبيرة.

وعلى النقيض من النسَب المشار إليها في ما يخصّ المجلات الدولية المحكّمة، بلغت نسبة المجيبين الذين أفادوا بالنشر في المجلات الوطنية أو الإقليمية المحكّمة أعلى حدّ لها في المغرب العربي (85%)، ثمّ في منطقة مصر/السودان (72%)، وأدنى حدّ لها في منطقة المشرق (71%). وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه في حين أنّ نسَب المجيبين الذكور والإناث الذين أفادوا بالنشر في المجلات الدولية المحكّمة كانت متشابهة تقريبًا (45% مقابل 44%) فاقت نسبة المجيبين الذكور الذين أبلغوا عن النشر في مجلات وطنية أو إقليمية محكّمة (82%) نسبة الإناث (71%). وممّا يحمل القدر نفسه من الأهمية، أنّ نسبة المجيبين الذكور الذين أشاروا إلى النشر في مجلات غير محكّمة (18%) فاقت بكثير نسبة المجيبين الإناث (11%). وتشير هذه الأرقام إلى أنّ نسبة أعلى من الباحثات في العلوم الاجتماعية والإنسانية تسعى إلى النشر في الأماكن الأكثر تطلُّبًا وإلى تفادي النشر في منافذ أقلّ تدقيقًا، وهو ما يشير بدوره إلى أنّهنّ يلتزمن بمعايير أكاديميّة أعلى من نظرائهنّ الذكور، ربما لمواجهة التحيّزات الجندرية الراسخة في صفوف القوى العاملة.

الكتب وفصول الكتب

تمثّل الكتب وفصول الكتب ثاني أكبر فئة من المنشورات. ويساوي عدد المجيبين الذين نشروا في هذه الفئة (477) ما يقرب من نصف العدد الإجمالي من أولئك الذين أفادوا بالنشر في المجلات الوطنية والإقليمية والدولية المحكّمة (1083). وعلى الرغم من أنّ النسَب المئوية أدنى عبر الفئات، تبدو الاتجاهات داخل كلّ فئة مشابهة لتلك الخاصّة بالمنشورات في المجلات الوطنية والإقليمية المحكّمة. وقد بلغت نسبة المجيبين الذين أفادوا بنشر كتب وفصول كتب أعلى معدل لها في المغرب العربي (59%)، تليها منطقة مصر/السودان (49%)، ومنطقة المشرق (48%). وفاقت نسبة المجيبين الذكور (55%) نسبة المجيبات الإناث (52%) بشكل طفيف.

ومن حيث العمر، بلغت نسبة المجيبين الذين أفادوا بنشر كتب وفصول من الكتب 37% في صفوف المجيبين الذين تقلّ أعمارهم عن 35 عامًا أو أقلّ، في حين ارتفعت إلى 52% للفئة العمرية 35-44 عامًا، وإلى 60% للفئة العمرية 45-54 عامًا، وإلى 65% لمَن يبلغون من العمر 55 عامًا وما فوق. وكما في الحالات الأخرى التي رأيناها حتّى الآن، تخطّت نسبة المجيبين الحاصلين على البكالوريوس الـ53%. وانخفضت هذه النسبة إلى 38% للمجيبين الذين تمثّل الماجستير أعلى شهادة حصلوا عليها، ثمّ ارتفعت إلى 59% للمجيبين الحاصلين على الدكتوراه. وأخيرًا، كانت نسبة المجيبين الذين أفادوا بنشر كتب وفصول كتب في مجال العلوم الاجتماعية (53%) أدنى قليلًا من تلك المسجَّلة لأولئك الذين نشروا في مجال العلوم الإنسانية (58%).

الجدول 11: محدّدات نشر أبحاث العلوم الاجتماعية والإنسانية في المجلات المحكَّمة والكتب

		مكان النشر (%)		
		مجلات وطنية/ إقليمية محكَّمة	مجلات عالمية محكَّمة	كتب/فصول كتب
العمر	أقلّ من 35	65	32	37
	44-35	79	43	52
	54-45	83	48	60
	55 وأكثر	84	52	65
الجنس	ذكر	82	45	55
	أنثى	71	44	52
الجنسية	المغرب الكبير	85	45	59
	منطقة مصر والسودان	72	37	49
	المشرق	71	48	48
أعلى شهادة في العلوم الاجتماعية/الإنسانية	بكالوريوس	74	37	53
	ماجستير	56	22	38
	دكتوراه	86	52	59
مجال البحث الرئيسي	علم الاجتماع والمجالات ذات الصلة	80	46	56
	اقتصاد وعلوم سياسية ومجالات ذات صلة	74	41	49
	علوم إنسانية	82	45	58
المؤسسة الموظّفة	جامعية	60	28	40
	غير جامعية	85	50	59

المصدر: تحليل المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة لبيانات المسح.

منشورات مراكز الأبحاث

يكاد يكون عدد المجيبين الذين لديهم منشورات في مركز للأبحاث مرتفعًا بقدر عدد المجيبين الذين لديهم منشورات دولية محكَّمة، لكنّ الاتجاهات داخل هذه الفئة كانت مختلفة. فقد فاقت نسبة المجيبين غير الجامعيين الذين أبلغوا عن منشورات في مراكز الأبحاث (40%) نسبة المجيبين الجامعيين (34%). بالإضافة إلى ذلك وكما هو متوقَّع، كانت نسبة منشورات مركز الأبحاث في العلوم الاجتماعية (37% إلى 40%) أعلى بكثير من نسبة المنشورات في العلوم الإنسانية (29%). كما أنّ نسبة المجيبين الذكور الذين أبلغوا عن منشورات في مراكز الأبحاث

(39%) تخطّت نسبة المجيبات الإناث (27%). بالمقابل، كان الاختلاف حسب العمر ضئيلًا، إذ تراوحت النسَب بين 35% و37% للمجيبين في جميع الفئات العمرية. فضلًا عن ذلك، على عكس فئات النشر الأخرى، قليلة هي الاختلافات في النسَب المرتبطة بمنشورات مركز الأبحاث حسب الشهادة، وتتراوح بين 35% لأولئك الذين تشكّل البكالوريوس أعلى شهادة لهم و33% للحاصلين على الماجستير و37% لحاملي شهادة الدكتوراه. وعلى المستوى الإقليمي، تمركزت أعلى نسبة من المجيبين الذين أبلغوا عن منشورات في مركز الأبحاث في منطقة مصر/السودان (40%)، تليها منطقة المغرب العربي (36%)، ومنطقة المشرق (33%).

المنشورات الحكوميّة

تجدر الإشارة إلى أنّ عدد المجيبين الذين أفادوا بإنتاج منشورات حكوميّة كان منخفضًا نسبيًّا (137)، بالنظر إلى أنه بعد الجامعات، شكّل الموظّفون الحكوميُّون ثاني أكبر نسبة من المشاركين في المسح. وكانت نسبة الذين أنتجوا منشورات مماثلة أعلى بقليل لدى المنتسبين إلى الجامعات (16%) مقارنةً بغير المنتسبين إليها (14%).

منشورات المنظّمات غير الحكوميّة

كان عدد المجيبين الذين لديهم منشورات في المنظّمات غير الحكومية (119) منخفضًا بشكل ملحوظ. وسُجّلت النسبة الأعلى في صفوف غير المنتسبين للجامعات (20%) بالمقارنة مع المنتسبين للجامعات (12%). وحسب العمر، تمثّلت أعلى نسبة من المجيبين الذين أبلغوا عن منشوراتٍ في المنظّمات غير الحكومية في الفئة العمرية 35 عامًا وأقلّ (16%)، في حين سُجّلت النسبة الأدنى في صفوف مَن يبلغون من العمر 55 عامًا وأكثر (11%). كما فاقت نسبة المجيبين الذكور (15%) نسبة المجيبات الإناث (11%). وحسب الشهادة، سُجّلت النسبة الأعلى من المجيبين في صفوف مَن تشكّل الماجستير أعلى شهادة لهم. ومقارنةً بالنسَب المئوية الأدنى التي سُجّلت في الفئات الأخرى، يبدو أنّ المجيبين الذين تمثّل الماجستير أعلى شهادة حصلوا عليها أكثر حظوةً بعض الشيء بالعثور على وظائف في المنظّمات غير الحكومية. بعبارة أخرى، يبدو أنّ المنظّمات غير الحكومية تميل أكثر إلى توظيف الأفراد الحاصلين على الماجستير كآخر شهادة لهم. وكما هو متوقَّع، أفاد المشاركون العاملون في مجالات العلوم الاجتماعية بنسَب أعلى من المنشورات في المنظّمات غير الحكومية (14% إلى 15%) مقارنةً بالمجيبين المتخصّصين في مجالات العلوم الإنسانية (10%). ومع ذلك، فإنّ الملاحظة الأكثر أهميّة هي أنّ نسبة أكبر بكثير من المجيبين في منطقة المشرق (19%) أفادوا بالنشر في منظّمات غير حكومية مقارنةً بمنطقة مصر/السودان (12%) أو المغرب العربي (11%).

المجلات غير المحكّمة

بالنسبة إلى المجيبين الذين أفادوا بالنشر في المجلات غير المحكّمة، سُجّلت النسَب الأدنى لمَن هُم في الفئة العمرية 35-44 عامًا و45-54 عامًا (14% و15% على التوالي). وكانت النسَب أعلى قليلًا لمَن هُم دون سنّ الـ35 عامًا وأعلى لمَن يبلغون من العمر 55 عامًا أو أكثر. ويشير ذلك إلى أنّ الحاجة إلى النشر في المجلات المحكّمة هي الأقلّ إلحاحًا بالنسبة إلى المجيبين الذين تزيد أعمارهم عن 55 عامًا، والذين يميلون إلى أن يكون لديهم مزيد من الأمان الوظيفي. وكما هو متوقَّع، كانت نسبة المجيبين الذين أبلغوا عن منشوراتٍ في المجلات غير المحكّمة أقلّ بالنسبة إلى أولئك الذين يعملون في الجامعات (15%) مقارنةً بمَن لا يعملون في الجامعات (18%). كما أنّ نسبة المجيبين في المغرب العربي (18%) فاقت تلك الموجودة في المشرق (15%) وسجّلت معدّلها الأدنى في

منطقة مصر/السودان (11%). كما كانت النسبة أعلى في مجال العلوم الإنسانية (18%) منها في العلوم الاجتماعية (15%). ومن بين أمور أخرى، تكتسي المنشورات المحكَّمة أهمية من حيث الحصول على ترقية. وعليه، فإنّ الميل إلى النشر في المجلات غير المحكَّمة يشير إلى أنّ مثل هذه المنشورات يعوَّل عليه، على الأرجح، للحصول على ترقية في بعض المؤسّسات والمناطق أكثر من غيرها. ومع ذلك، قد تشير النسَب الأعلى من المنشورات في المجلات غير المحكَّمة إلى وجود جمهور أوسع وغير متخصّص من القرّاء خارج نطاق المؤسّسات الأكاديمية.

أماكن النشر حسب مجال البحث

للنظر في العلاقة القائمة بين أماكن النشر ومجالات البحث، لا بدّ من التفكير مرةً أخرى في هذه الأخيرة وفقًا للمجموعات نفسها المستخدَمة سابقًا في التقرير بغية تحليل الواجبات الوظيفية ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية في الفضاء الجامعي والمدرَجة مرة أخرى في الجدول 12.

أشار المجيبون من المجموعتَيْن الأوليَيْن، مع استثناءيْن فقط، إلى نسَب مماثلة للمتوسط أو أعلى منه في ما يتعلّق بالمنشورات في المجلات الوطنية والإقليمية المحكَّمة. كما أبلغ المشاركون المتخصّصون في الجغرافيا (92%)، والفلسفة (91%)، والعلوم السياسية (88%)، وعلم النفس (86%)، والتاريخ (86%)، وعلم السكان (86%)، وعلم الآثار (85%)، عن نسَب أعلى من المتوسط. أمّا المجالان اللذان أفاد فيهما المجيبون بنسَب أدنى من المتوسط للنشر في المجلات الوطنية أو الإقليمية المحكَّمة فهُما الأنثروبولوجيا (67%) وعلم الاقتصاد (62%). ومع ذلك، فإنّ كِلا المجاليْن يعوّض هذا النقص بتسجيل نسَب أعلى من المتوسط من المنشورات في المجلات الدولية المحكَّمة (58% في علم الاقتصاد و47% في الأنثروبولوجيا، مقارنةً بالمتوسط العامّ البالغ 44%). وقد يعكس ذلك اهتمامًا أكبر من جانب المجلات الدولية بنشر الدراسات الإقليمية المتخصّصة في هذيْن المجاليْن بالذات. وبشكل عامّ، غالبًا ما يمثّل النشر في المجلات الدولية تحدّيًا للباحثين الذين يعملون في مجال الدراسات ذات النطاق الإقليمي. في المقابل، قد لا يكفي عدد المجلات الإقليمية القائمة لاستيعاب هذه الإضافات الجديدة نسبيًّا إلى الجامعات العربية، ما يوفّر حافزًا إضافيًّا لمواصلة النشر في المجلات الدولية.

وبالمِثل، مع استثناءيْن فقط، أفاد المجيبون من المجموعتيْن الأوليَيْن أيضًا بنسَب تساوي المتوسط أو تتخطّاه للنشر في المجلات الدولية المحكَّمة. ومقارنةً بالمتوسط العام البالغ 44%، أتت نسَب المجيبين الذين نشروا في المجلات الدولية المحكَّمة على الشكل الآتي: علم الآثار (62%)؛ علم الاقتصاد (58%)؛ الجغرافيا (55%)؛ علم النفس (49%)؛ التاريخ (47%)؛ الأنثروبولوجيا (47%)؛ علم الاجتماع (44%)؛ الأدب (44%). وقد تُعزى النسَب الأعلى من المتوسط إلى عدم كفاية عدد المجلات الإقليمية المتخصّصة في بعض المجالات. وتشكّل العلوم السياسية (33%) والفلسفة (40%) المجاليْن اللذيْن أفاد فيهما المجيبون بنسَب أدنى من المتوسط. ويبعث المُعدّل المتدنّي الذي سجّلته العلوم السياسية على الحيرة بشكل خاصّ، بالنظر إلى التركيز الأكاديمي الدولي غير المتناسب على سياسات العالم العربي. في هذا السياق، لا يسعُنا إلّا أن نتساءل عمّا إذا كان التحيُّز والاستقطاب الصريحان في هذا المجال يزيدان من صعوبة التعبير عن الأصوات الصادرة من المنطقة في المحافل الأكاديمية الدولية.

في المجموعة الثالثة من المجالات، أفاد المجيبون العاملون في مجال علم السكان بنسَب أعلى من المتوسط من النشر في المجلات الوطنية أو الإقليمية وكذلك المجلات الدولية (86% و50% على التوالي). كما أشار المجيبون الذين يشمل مجال بحثهم الدراسات الإقليمية إلى مُعدّل نشرٍ في المجلات الوطنية أو الإقليمية المحكَّمة أعلى من المتوسط (80%)؛ إلّا أنّ مُعدّل النشر في المجلات الدولية المحكَّمة أدنى بكثير من المتوسط (20%). وأبلغ المجيبون من جميع المجالات الأخرى عن

نسَب أقلّ من المتوسط في كلّ من المجلات الوطنية أو الإقليمية والدولية المحكَّمة، وهو ما يشير إلى أنّ العمل لا يزال جاريًا على صياغة المعايير والتوقُّعات الأكاديمية المتصلة بهذه المجالات.

الجدول 12: نشر أبحاث العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة حسب المجال

مجال البحث الرئيسي	عدد المجيبين الذين نشروا في السنوات العشر الماضية	النسبة المئوية للمجيبين الذين نشروا أكثر من 10 مرّات في خلال السنوات العشر الماضية	النسبة المئويّة للمجيبين الذين نشروا في:							
			مجلة وطنية/ إقليمية محكّمة	مجلة عالمية محكّمة	مجلة غير محكّمة	مركز بحث	منظمة دولية	حكومة	منظمة غير حكومية/شبكة	كتاب/فصل كتاب
كل مجالات العلوم الاجتماعية/ الإنسانية	875	38	79	44	16	36	13	16	14	54
المجموعة 1										
علم الاجتماع	217	33	80	44	13	41	15	15	16	59
علوم سياسية	128	45	88	33	16	48	7	10	13	55
اقتصاد	79	45	62	58	19	29	23	27	18	43
علم النفس	71	38	86	49	13	17	14	14	6	54
المجموعة 2										
تاريخ	59	40	86	47	15	32	3	19	8	54
أدب	54	39	78	44	20	15	0	9	4	54
جغرافية	53	42	92	55	15	43	8	17	9	51
أنثروبولوجيا	36	29	67	47	17	25	17	14	25	53
فلسفة	35	63	91	40	29	49	14	17	9	80
علم الآثار	26	28	85	62	12	15	19	12	8	31
المجموعة 3										
دراسات التنمية	38	53	55	37	16	34	32	16	21	47
دراسات ثقافية	24	29	71	38	13	29	17	17	21	75
دراسات الجندر	24	13	54	33	13	54	25	13	21	54
ديموغرافيا	14	21	86	50	21	43	21	29	14	50
دراسات دينية	12	33	67	25	17	50	0	17	33	58
دراسات إقليمية	5	0	80	20	20	20	0	40	0	0

المصدر: تحليل المؤلّف استنادًا إلى بيانات المسح.

بالإضافة إلى المنشورات في المجلات المحكَّمة، شكّلت الكتب وفصول الكتب ثاني أكبر فئة من المنشورات. مرّةً أخرى، يرتبط ذلك بوضوح بواقع أنّ هذه الأنواع الثلاثة من المنشورات تملك وزنًا أكبر في الأكاديميا. فقد أفاد المجيبون في معظم المجالات بأنّ نسَب النشر في الكتب وفصول الكتب تُقارِب المتوسط (54%). كما أشار المجيبون العاملون في مجالات الفلسفة أو الدراسات الثقافية إلى نسَب نشر أعلى من المتوسط، سجّلت 80% و75% على التوالي، ربما بسبب العدد الأكبر من القرّاء غير المتخصّصين لهذه المجالات. وأبلغ المشاركون في مجالات علم الآثار وعلم الاقتصاد ودراسات التنمية عن مُعدَّلات أدنى من المتوسط، بلغت 31% و43% و47% على التوالي، ربما لأنّ المتخصّصين في هذه المجالات يميلون إلى النشر في المجلات المتخصّصة أكثر منه في الكتب. وربما لأسباب مماثلة، أعلن المجيبون العاملون في مجال الفلسفة عن أعلى نسبة من المنشورات في المجلات غير المحكَّمة (29%، مقارنةً بالمتوسط البالغ 16%).

سجّلت معظم المجالات معدلاتٍ قريبة من المتوسط العام البالغ 36% بالنسبة إلى النشر في مركز الأبحاث. وقد أفادت مجالات مثل الأدب وعلم الآثار التي من غير المرجَّح أن يُصار إلى تغطيتها في مراكز الأبحاث بنسَب أدنى (15% لكلّ منها). ولكنّ الأهمّ هي المجالات التي أشارت إلى معدلات أعلى من المتوسط، أي الدراسات الجندرية (54%)، والدراسات الدينية (50%)، والفلسفة (49%)، والعلوم السياسية (48%). وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ اهتمام مراكز الأبحاث بثلاثةٍ من هذه المجالات أمرٌ مفهوم، لكن من غير الواضح اهتمام مراكز الأبحاث بمجال مثل الفلسفة.

وبالنظر إلى متوسط معدلات النشر المنخفضة المسجَّلة في الفئات المتبقّية، فإنّ العدد الفعلي للمجيبين يتّسم بالقدر نفسه من الأهمية المعطاة لنسَب المجيبين الذين أشاروا إلى النشر في هذه الأماكن. وسُجّلت الأعداد الأعلى في صفوف المجيبين الذين قدّموا منشوراتٍ حكوميّة في مجالات علم الاجتماع (33)، وعلم الاقتصاد (21)، والعلوم السياسية (13)، والتاريخ (11)، وعلم النفس (10)، والجغرافيا (9)، ودراسات التنمية (6)، والفلسفة (6). وباستثناء المتخصّصين في العلوم السياسيّة، أفاد جميع هؤلاء المجيبين بأنّ نسَب المنشورات الحكومية تفوق المتوسط أو تقترب منه 16% (27% لعلم الاقتصاد؛ 19% للتاريخ؛ 17% للفلسفة؛ 17% للجغرافيا؛ 16% لدراسات التنمية؛ 15% لعلم الاجتماع؛ 14% لعلم النفس). وتعكس هذه الأرقام مجموعة من الموضوعات التي تهمّ المنظمات الحكوميّة.

وبالمثل، يعمل العدد الأكبر من المجيبين الذين أبلغوا عن منشوراتٍ في المنظمات الدولية في مجالات علم الاجتماع (32)، وعلم الاقتصاد (18)، ودراسات التنمية (12)، وعلم النفس (10)، والعلوم السياسية (9)، والأنثروبولوجيا (6)، والدراسات الجندرية (6). وباستثناء المتخصّصين في العلوم السياسية، أفاد جميع هؤلاء المجيبين بنسَب منشورات تفوق المتوسط، البالغ 13%، في المنظمات الدولية (دراسات التنمية 32%، والدراسات الجندرية 25%، وعلم الاقتصاد 23%، والأنثروبولوجيا 17%، وعلم الاجتماع 15%، وعلم النفس 14%). وتعكس هذه الأرقام مجموعة من الموضوعات التي تهمّ المنظمات الدولية.

أخيرًا، سجّل متوسط معدل المجيبين الذين أبلغوا عن منشوراتٍ في المنظمات غير الحكومية 14%. وضمن هذه الفئة، يعمل العدد الأكبر من المجيبين الذين أعلنوا عن منشوراتٍ في المنظمات غير الحكومية في مجالات علم الاجتماع (34)، والعلوم السياسية (16)، وعلم الاقتصاد (14)، والأنثروبولوجيا (9)، ودراسات التنمية (8). كما أفاد جميع هؤلاء المجيبين بأنّ منشوراتهم في

المنظمات غير الحكومية تساوي المعدل المتوسط الخاصّ بهذه الفئة أو تتخطّاه (الأنثروبولوجيا 25%، ودراسات التنمية 21%، وعلم الاجتماع 16%، وعلم الاقتصاد 14%، والعلوم السياسية 13%).

من الواضح أنّ هناك مستوى من التّداخُل في أنواع المجالات التي تهمّ المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية؛ لكنّ الاختلافات القائمة لا تقلّ أهمية عن هذا التّداخُل. ومن الجدير بالذكر أنّ اهتمام المنشورات الحكومية بالتاريخ لا يوازي اهتمام المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية به.

أماكن النشر في السياقات الجامعيّة

بشكلٍ عامّ، أفاد المجيبون العاملون في الجامعات بنشر نتائج أبحاثهم في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية في المجلات المحكَّمة، سواء كانت محليّة أم إقليميّة أم دوليّة، كما في الكتب وفصول الكتب بنسب أعلى بكثير مقارنةً بالمجيبين الذين ليس لديهم انتماء جامعي. وقد بلغت نسبة المجيبين الجامعيين الذين ينشرون أبحاثهم في المجلات الوطنية أو الإقليمية المحكَّمة 85%، مقارنةً بـ60% ممّن ليس لديهم انتماء جامعي. وبلغت نسبة المجيبين الذين ينشرون في المجلات الدولية المحكَّمة 50% للمشاركين الجامعيين و28% لمَن ليس لديهم انتماء جامعي. أمّا نسبة ناشري الأبحاث في الكتب وفصول الكتب فقد سجّلت 59% للمنتسبين إلى الجامعات و40% لمَن ليس لديهم انتماء جامعي. وتُعدّ فئات النشر الثلاث هذه الأكثر أهميّةً لبناء مسار مهني جامعي وتُؤخذ بالحسبان أكثر من أيّ شكل آخر من أشكال النشر في عملية التقييم والترقية. وعلى هذا النحو، يبدو أنّ المعايير الأكاديمية تؤثّر على اختيار مكان النشر بالنسبة إلى معظم الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعات، في حين يبدو أنّ هذه المعايير تحمل وزنًا أقلّ بالنسبة إلى الباحثين العاملين خارج نطاق الجامعة. وفي جميع الفئات الأخرى ذات الصلة بأماكن النشر (باستثناء المؤسّسات الحكوميّة) سجّلت نسَب المجيبين غير المنتسبين إلى جامعة مُعدَّلًا أعلى مقارنةً بأولئك الذين يعملون في السياق الجامعي.

رابعًا. السرديّات الشخصيّة ذات الصلة بالحياة الأكاديميّة

1. التعليم العالي في العالم العربي: التحوُّلات الفرديّة والمؤسسيّة

على مدار القرن العشرين، مرّت أنظمة التعليم العالي في العالم العربي بتغييرات جذرية. وفي بداية هذه الفترة، عندما كانت المنطقة تخرج عن التقاليد التعليميّة السابقة، وكانت مؤسّسات التعليم العالي الجديدة لا تزال قيد الإنشاء، كانت الأنظمة الاجتماعية والسياسية أيضًا تشهد تحوُّلاتٍ كبيرة، مع تغيُّر المطالب التي ألقاها السكّان والحكومات على مؤسّسات التعليم العالي. وقبيل النصف الثاني من القرن العشرين، أدّت موجة التوسُّع المؤسّسي السريع إلى زيادة التَّوقُّعات بشأن استجابة الجامعات للتغييرات الاجتماعية الإقليمية واسعة النطاق، وفي الوقت نفسه قدرتها على المنافسة على الساحة العالمية.

من أوائل القرن العشرين إلى منتصفه، سرعان ما حلّت مكان مؤسّسات التعليم العالي التقليدية في بلدان عدّة ذات أغلبية مسلمة مؤسّساتٌ حديثة على غرار الجامعات الأوروبية. وأدّى توسُّع القوى الإمبريالية الأوروبية إلى تحوُّل الجامعات إلى مؤسّسات حكومية في أوروبا، وفي الوقت عينه، في مستعمراتها (Bou Khater 2019). ويمكن تتبُّع تأثير هذه التغييرات على العلوم الاجتماعية والإنسانية من خلال حياة بعض الباحثين. في هذا السياق، تلقي قراءة بردويل (2019) للسِّيَر الذاتية العائدة إلى 13 باحثًا الضوء على التغييرات التي طرأت على الحياة الجامعيّة في خلال القرن الماضي، فضلًا عن تغيُّر وجهات نظر الباحثين عن أنفسهم وإداراتهم وزملائهم وطلابهم. وقد بدأ بعض المؤلّفين الخاضعين للدراسة رحلاتهم الفكرية قبل إنشاء أنظمة جامعية جديدة، وسردوا التطوُّرات التي شهدوها في أثناء انتقالهم بين النظاميْن القديم والجديد. وسافر بعضهم إلى أوروبا، حيث تبلورت حياتهم الأكاديمية، ثمّ عادوا إلى بلدانهم لأداء دور محوري في تشكيل أنظمة التعليم العالي الجديدة.

يبدأ مسار كتابة القصص الحياتيّة الذي يدرسه بردويل مع الباحث المصري طه حسين وكتابه "الأيام"، والذي كُتب الجزء الأوّل منه بشكل متسلسل في منتصف العشرينيات من القرن الماضي، ونُشر في شكل كتاب عام 1929. وينتهي المسار زمنيًّا مع الباحثة والروائية المصرية رضوى عاشور وكتابها "أثقل من رضوى" الذي نُشر عام 2013، تعبيرًا عن تأثير الانتفاضات الشعبيّة التي بدأت عام 2011. وتعكس هذه السِّيَر الذاتية وجهات نظر مختلفة كتلك التي عبّرَ عنها سيّد قطب، المهندس المصري للإخوان المسلمين، ومؤلّف كتاب "طفل من القرية" (1946)، والباحثة النسوية المغربيّة فاطمة المرنيسي، مؤلّفة كتاب "نساء على أجنحة الحلم" (1994).

تقدّم السِّيَر الذاتية فكرة عن كيفيّة انسجام الباحثين العرب الأفراد مع مؤسّسات إنتاج المعرفة ونقلها وتعميمها في القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، وكيف غيّروا هذه المؤسّسات وتغيّروا بواسطتها. وقد اتّخذت السِّيَر الذاتية والمذكّرات التي تولّى بردويل دراستها أشكالًا عدة. فقد وُضع بعضها في إطار رحلة النضوج العقلي في حين تناسبَ بعضها الآخر مع قالب النقد الذاتي في أعقاب فترة الإحباط، أو استعادة هوية معيّنة أو اكتشافها. وفي جميع الأحوال، تعكس السِّيَر الذاتية إحساس المؤلّفين بالتغيير الحاصل داخلهم وفي الأنظمة التي عايشوها كباحثين.

بدأ باحثو أوائل القرن العشرين، على غرار المصري طه حسين (1889-1973) وحتى من تلاه، مثل المغربي محمد عابد الجابري (1935-2010)، دراستهم في مؤسّسات تقليدية مرتبطة بمؤسّسات دينيّة. فقد بدأ حسين كطالب في الأزهر، وهي مؤسّسة مصرية للتعليم العالي تأسّست في القرن العاشر. وفي مذكّراته الشهيرة المعنونة "الأيام"، يقارن حسين بشيءٍ من الحدّة والدعابة في آنٍ بين تعليمه في الأزهر ودراساته اللاحقة في جامعة القاهرة، وبعدها في جامعتَي مونبلييه والسوربون. وتكتسي رواية حسين لتجربته في الانتقال من مؤسّسة دينيّة تقليدية إلى جامعة علمانيّة أهميةً خاصّة ليس لأنها توثّق الحياة الجامعيّة في تلك الفترة التأسيسيّة فحسب، بل أيضًا، كما يشير بردويل، لأنّ "الأيام" كانت عبارة عن "مذكّراته" التي قرأها كثيرون من الباحثين الآخرين وصاغوا مذكّراتهم الخاصّة على غرارها، إمّا عن وعي وإمّا عن غير وعي.

يقارن حسين في "الأيام"، بين عدم رضاه عن طرائق التعليم المتّبعة في الأزهر والتعليم الذي تلقّاه من أساتذة جامعة القاهرة. ففي الأزهر، يصوّر حسين (2001) عالمًا من التعليم التلقيني والمعلّمين غير الراغبين في مواجهة التحديات: "في نشأتي التي كوّنتها في الأزهر، اكتسبتُ المواهب المطلوبة في هذا النوع من التنشئة إذ أصبحتُ مؤهَّلًا لفَهم ما يردّده الشيوخ" (Bardawil 2019، 10). ووصفَ حسين أساليب التدريس في جامعة القاهرة بأنها مختلفة تمامًا، حيث كتبَ قائلًا: "كَم كان كلّ شيء غريبًا وجديدًا تمامًا، مثيرًا عقلي ومحدثًا ثورةً في طريقة تفكيري بالكامل" (Bardawil 2019، 10). وعبّر حسين وكثيرون من المفكّرين اللاحقين الذين تأثّروا بـ"مذكّراته" عن خيبة أملهم في أنظمة التعلّم التقليدية وصوّروا أنفسهم على أنهم تجسيدات للانقسامات المطلوبة وللأشكال الجديدة من التدخل والإنتاج الفكريَّيْن. ففي كتاباتهم، خلّفت التحوُّلات التي تصوّروها تداعياتٍ اجتماعية وسياسية، لكنها شكّلت أيضًا إرشاداتٍ للتغييرات المطلوبة في بنية المؤسّسات الأكاديمية. في الواقع، تتطلب علل المجتمع تدخُّل المثقفين وعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية، الذين تنبع قدرتهم التعويضيّة من واقع خروجهم عن أساليب التعليم التقليدية وحصولهم على التعليم في إطار النظام الغربي الجديد. ومع ذلك، فإنّ الازدراء المطلق الذي عبّر عنه المؤلّفون إزاء المعلّمين والطلاب في المؤسسات التقليدية الباقية يسلّط الضوء على الانقسام بين رؤاهم الكبرى والواقع الكئيب الذي يعملون في ظلّه.

خَبِر ثلاثة من الباحثين الذين سلّط بردويل الضوء على مذكّراتهم الأنظمة التعليمية التقليدية والجديدة على حدّ سواء، وهُم: طه حسين (1889-1973)، وحسين مروة (1908/1910-1987) وبدرجة أقلّ، محمد عابد الجابري (1935-2010). وكان لدى باحثين آخرين آباء درسوا في البيئات التقليدية. ويصوّر هؤلاء الباحثون، في مذكّراتهم، حركة الابتعاد عن التعليم التقليدي على أنها إيجابيّة تمامًا. وفي حين أنّ بردويل لم يذكُر إعراب أيٍّ من الباحثين الأوائل عن أسفهم لفقدان أساليب التعلّم التقليدية، أشار إلى أنّ حسين شدّد على أنّ المدرّسين الأجانب ليسوا وحدهم مَن جعلوا الفترة التي أمضاها في الجامعة الجديدة جديرة بالاهتمام:

> كان هناك أساتذة مصريّون أيضًا، زادوا من جاذبيّتها وسحرها بشكلٍ كبير... فقد عزّزوا وأسّسوا شخصيّتي العربية والمصرية في سياق التعلّم واسع النطاق الذي قدّمه لي المستشرقون، والذي كان يستطيع بسهولة أن يجعلني منغمسًا كلّيًّا في القيَم الأوروبية. لكنّ هؤلاء المعلّمين المصريين مكّنوني من التمسّك بعنصر قويّ من الثقافة الشرقيّة الأصيلة، والجمع بشكلٍ متجانس، في انسجام متوازن، بين تعلّم كلّ من الشرق والغرب. (Hussein 2001)

رأى بردويل، في مذكّرات المفكّرين العرب المولودين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أنّ "سلطة القانون الغربي واضحة جدًّا". فقد اختار كثيرون من الباحثين الكتابة عن المتعارَف عليه من المؤلّفين والموضوعات الغربيّة، وأفاد كثيرون بأنهم يحتقرون أذواق آبائهم. فقد قارنَ كلّ من جلال أمين وإدوارد سعيد كرههما للموسيقى العربيّة بتقديرهما للأوبرا والأشكال الغربيّة الكلاسيكيّة الأخرى. كما ردّدت ليلى أحمد انتقاد إدوارد سعيد لأمّ كلثوم باعتبارها "نحيبًا رتيبًا لا نهاية له" (Bardawil 2019، 42).

ومع ذلك، يشير بردويل لاحقًا إلى أنّ مفكّري الشتات -مثل ليلى أحمد وإدوارد سعيد- الذين "كانوا في شبابهم معرَّضين بشدّة للثقافات الحضرية، وصاروا في ما بعد موضوعًا لسلطاتها العنصرية، حوّلوا مسألة الغرب إلى موضوع بحث نقدي". وفي حين تنظر مذكّرات إدوارد سعيد إلى وعيه الشخصي باعتباره "شرقيًّا"، تسترجع ليلى أحمد لقاءاتها المبكرة مع النسويات الإمبرياليّات البيضاوات في الولايات المتحدة.

على عكس غالبيّة الباحثين، كان مؤلّفو المذكّرات الثلاث عشرة التي درسَها بردويل متنقّلين بشكل استثنائي. ولا يشكّل التنقّل ظاهرة جديدة، إذ لطالما مثّلَ التنقّل الأكاديمي جانبًا مهمًّا من جوانب العمل في الأكاديميا. وكما تشير بو خاطر (2019)، كان التنقّل أيضًا جزءًا من المشهد الأكاديمي في العصور الوسطى. ومع ذلك، فقد أعيد تشكيل علاقات القوة بين الباحثين العرب والمؤسّسات الأوروبية أو الأميركية الشماليّة في خلال الحكم الاستعماري. وتبِع ذلك توسُّع في جامعات أوروبا وأميركا الشمالية، بهدف استقطاب الباحثين الدوليّين، أوّلًا كطلّاب ثمّ كمدرّسين أيضًا.

تُظهر المقابلات المعمَّقة التي أجرتها بو خاطر مع 15 باحثًا عربيًّا، نقلَتهم حياتهم المهنيّة عبر الحدود، مساراتٍ مختلفة للتنقّل. وتشير إلى كثير من التحوّلات العالمية التي أثّرت على التنقّل الأكاديمي والهجرة في آخر نصف قرن، منها نهاية الحرب الباردة، وصعود الاتحاد الأوروبي، و"الحرب العالمية على الإرهاب" (انظُر أيضًا Kim 2019). وفي ستينيّات القرن الماضي وسبعينيّاته، كان الباحثون العرب في العلوم الاجتماعية والإنسانية أكثر احتمالًا للانتقال إلى دولة عربية أخرى، قاصدين مؤسّسات في القاهرة ودمشق وبغداد. كما عزّزت بعض الأنظمة العربية هذا النوع من الحراك الإقليمي وموّلته بشكل نشط. وفي الأنظمة المتحالفة مع الاتحاد السوفياتي، قصدَ الشباب الاتحاد السوفياتي للدراسة. وبعد السبعينيّات، أعاقت أزمة النموذج القومي التقدّمي هذا النوع من التنقّل داخل المنطقة، ولم يعُد الطلاب مدعومين للذهاب إلى الاتحاد السوفياتي. بدلًا من ذلك، آثروا، بشكل متزايد، التوجّه إلى المراكز الاستعمارية في أوروبا.

وغالبًا ما اقترنَت زيادة فرص العمل في بلدان مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا بزيادة انعدام الاستقرار الأكاديمي وانعدام الأمن الوظيفي في المنطقة العربية. فقد أشار الأشخاص الذين أجرت بو خاطر مقابلات معهم إلى محدودية فرص الحصول على منصب محاضِر أو أستاذ دائم في المنطقة العربية كأحد الدوافع الأساسيّة للهجرة الأكاديمية. وعلى الرغم من أنّ العمل في مؤسّسات التعليم العالي في أميركا الشمالية وأوروبا يمنح الباحث مكانة مرموقة، وجد كثيرون من الباحثين العرب انعدام الاستقرار الأكاديمي هناك أيضًا.

حدود الحرّية الأكاديميّة

يَصف طه حسين، في "الأيام"، كيف طُلب من الطلاب المصريين الذين يدرسون في الخارج الحصول على موافقة جامعتهم المصرية على أطروحاتهم قبل تقديمها إلى مؤسّسة أجنبيّة. ولم يهدأ جوّ المراقبة هذا بعد نهاية الحكم الاستعماري البريطاني في العام 1952. بدلًا من ذلك، يشير بردويل إلى أنّ مؤلّفي المذكّرات يتحدّثون عن جوّ من التشكيك المتزايد بمؤسّسات التعليم العالي.

يقدّم كتاب عبد الرحمن بدوي المعنون "سيرة حياتي" إدانة شديدة لتركيبة مؤسّسات التعليم الوطنية الخانقة، حتى إنه يبجّل عالم التعليم الاستعماري النخبوي. كما يشدّد جلال أمين وليلى أحمد ورضوى عاشور على التهديدات التي تواجه الاستقلاليّة الأكاديمية من خلال وصفٍ مختلف للرقابة المستمرة المفروضة على التدريس والكتابة والأنشطة العامّة التي يمارسها الطلاب والأساتذة.

كما كانت إشارة، على نحو متكرّر، إلى قضايا مماثلة ذات صلة بالرقابة وانعدام الحرية الأكاديمية في كثيرٍ من المقابلات التي أجرتها بو خاطر. أفاد كثيرون من الأشخاص الذين جرت مقابلتهم، بمَن فيهم باحثون من العراق ولبنان وفلسطين وسوريا، بأنّ السبب الرئيسي وراء تركهم مؤسّساتهم الأصليّة هو النزاع والعنف الدائران في بلدهم الأصلي، فيما أشار آخرون إلى القيود المفروضة على حرية التعبير والحريات الأخرى كسببٍ للمغادرة.

يوجّه جلال أمين وهشام شرابي أيضًا انتقاداتٍ لديناميّات القوة القائمة داخل الجامعات العامة والخاصة على حدّ سواء -من مثل سلطة الإدارة وقوّتها في علاقتها مع هيئة التدريس، وكذلك الأستاذ في علاقته مع الطلاب- ويحمّلان هذه الديناميّة مسؤوليّة كبتِ التفكير المستقلّ والنقدي وحتى تشجيع "الكسل الفكري" على حدّ تعبير شرابي (Bardawil 2019).

دور الجندر في المسارات المهنيّة الأكاديميّة

يتمثل أحد التغييرات الرئيسيّة التي أبرزَتها المقابلات التي أجريَت في معرِض إعداد التقرير الثالث للمرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة في العدد المتزايد للنساء العربيّات اللواتي يدخلنَ مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية. وبالنسبة إلى الجزء الأكبر منهنّ، تناولت مذكّرات الباحثات المدرَجة في دراسة بردويل كيفيّة رسم الجندر ملامح وصول الباحثات إلى الفرص وهويّاتهنّ كأكاديميّات. وعلى النقيض من ذلك، لم يكتب أيٌّ من الباحثين الذكور عن كيفيّة تأثير هويّتهم الجندرية على حياتهم أو دراستهم.

يشير بردويل إلى أنّ "أعمال النساء تُظهر كيف أنّ المجال الخاصّ، الذي قلّما يعمَد المؤلّفون الذكور إلى مناقشته بشكلٍ عامّ، مُشبَع بعلاقات القوة" (Bardawil 2019، 5). كما تُبدي بو خاطر ملاحظاتٍ مماثلة حول آراء مَن أجرَت مقابلاتٍ معهم حول الجندر والتنقّل الأكاديمي؛ وفي حين تعتبر الباحثات أنّ الجندر يحدّد اختيارهنّ لمجال العمل بالإضافة إلى مسارهنّ فيه، من المستبَعد أن يذكر الباحثون الذكور الجندر كعامل ذي صلة. وفي المقابلات التي أجرتها الغنوشي عقِب إجراء المسح الخاصّ بالمرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة، أشار الأشخاص الذين جرت مقابلتهم إلى أنّه "لا يُنظَر إلى الأمومة أبدًا على أنها عائقٌ أمام [الحصول] على التعليم العالي" (Ghannouchi 2020، 11). إلّا أنّ الجندر قد يُعدّ عاملًا حاسمًا مع بدء الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية حياتهم المهنيّة، سواء في أوساط المشاركين في المسح أم في المقابلات المعمَّقة التي أجرتها بو خاطر. وتشير الأخيرة إلى أنّ "النساء غالبًا ما يجدنَ أنفسهنّ غير قادراتٍ على الاستمرار في التنقّل عبر الحدود

الوطنيّة بشكلٍ أساسي لانتمائهنّ إلى أسَر يعمل فيها الزوجان وكذلك بسبب الالتزامات العائليّة، حيث تظلّ تربية الأطفال متمحورة بشكلٍ كبير حول المرأة" (Bou Khater 2019، 6).

2. المسارات المهنيّة الخاصّة بالباحثين: الطبقة والجندر والتنقّل

أفاد كثيرون من الباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية -سواء كانوا متنقّلين جغرافيًّا أم يعملون في بلدانهم، رجالًا ونساءً، في بداية حياتهم المهنيّة أم في نهايتها- عن اهتماماتٍ ومخاوف مماثلة. ومع ذلك، لاحظنا أيضًا وجود اختلافاتٍ ملحوظة نتجت عن المقابلات التي أجرتها الغنوشي مع 26 باحثًا كانوا قد شاركوا في المسح عبر الإنترنت لأغراض إعداد التقرير الثالث للمرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة، فضلًا عن اختلافاتٍ نتجت عن مقابلات بو خاطر مع باحثين متنقّلين، وكريشاتي (2019b) مع باحثين يعملون في مراكز بحث مستقلة. وتحدّث الأشخاص الذين أُجريَت معهم المقابلات أيضًا عن المصطلحات الأساسيّة بشكلٍ مختلف. فقد ناقشَ كتّاب السِّير الذاتية التي قرأها برديول، والأشخاص الذين قابلَتهم بو خاطر، "التنقّل" على أنه الانتقال من الدول العربية إلى أوروبا أو أميركا الشمالية، وصفَ المشاركون الـ26 في المقابلات التي أجريَت بعد المسح "التنقّل" باعتباره انتقالًا ليس بين بلدان المنطقة فحسب، بل أيضًا من بيئة ريفية إلى بيئة حضرية، أو من مدينة أصغر إلى مدينة أكبر. والجدير بالذكر أنّ الأشخاص الذين أجرت الغنوشي مقابلاتٍ معهم عرّفوا أنفسهم بأنهم ينتمون إلى أسَر من الطبقتَين الدنيا والمتوسطة. وعلى الرغم من أنّ بو خاطر لا تخبرنا بالخلفيّة الطبقيّة للأشخاص الذين قابلَتهم، تشير قدرتهم على الوصول إلى رأس المال الاجتماعي والثقافي إلى خلفيّة عامّة أكثر ثراءً في صفوف الباحثين المتنقّلين.

الجدول 13: لمحة عن المرحلة الثانية، المقابلات شبه المنظَّمة

النطاق الجغرافي المستهدف	19 بلدًا
العدد الإجمالي للدعوات المرسلة	387 (باستثناء التذكيرات)
النطاق الجغرافي النهائي	12 بلدًا
البلدان التي لم يُستحصَل على إجابات منها	7 بلدان (السعودية، والإمارات، والكويت، وعمان، والبحرين، والصومال، وموريتاني)
عدد المقابلات المستهدَف	20
العدد النهائي للمقابلات	26 (بينها 6 إجابات مكتوبة)
المدة الإجمالية للمقابلات المباشرة	910 دقائق

المصدر: Ghannouchi 2020.

وظهرت اختلافات أخرى على مستوى التركيز على التحديات الأساسيّة في الجامعات العربية. فقد أضاءت المقابلات التي أجرتها بو خاطر على القيود المفروضة على حرية التعبير والحريات الأخرى كدوافع رئيسيّة وراء رحيل الباحثين عن بلدانهم الأصليّة. إلّا أنّ الأشخاص الذين أجرت الغنوشي مقابلاتٍ معهم ركّزوا بشكل أكبر على المحسوبيّة وصِلة القرابة والزبائنيّة ("الواسطة") باعتبارها عوائق رئيسيّة أمام التوظيف والترقية. كما ذكروا أهميّة "الاقتراب من دوائر السلطة" أو "أن تكون عنصرًا سالبًا ومطيعًا"، ما يضع الضغط على الباحث الفردي على ما يبدو بدلًا من الحكومة أو الأنظمة الاجتماعية المقيِّدة للحرية. وعلى الرغم من أنّ الأشخاص الذين أجرت الغنوشي مقابلاتٍ

معهم أتوا على ذِكر الدولة، فقد أكّدوا نقص الدعم الحكومي وتهميش دور الباحثين كمُحبطات رئيسيّة. كما أشيرَ إلى الرقابة باعتبارها عائقًا أمام البحث، ولكن يبدو أنّ التركيز الأكبر تمحور حول وجود صِلاتٍ أكثر منه حول الخوف من القمع أو العنف.

السرديّات ذات الصلة بالأصل الأكاديميّ

تركت الخلفيّات الطبقيّة المتباينة ظاهريًّا للأشخاص الذين أجرت الغنوشي وبو خاطر مقابلاتٍ معهم أثرًا على سرديّاتهم الأصليّة المتنوعة. فعلى الرغم من أنّ الأشخاص الذين قابلَتهم الغنوشي جاؤوا من مجموعة واسعة من البلدان، لاحظت أنّ علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية الذين أجرَت معهم مقابلاتها شبه المنظّمة عرّفوا أنفسهم بأنهم ينتمون إلى أسَر من الطبقتَين الدنيا أو المتوسطة. وعلى النقيض من ذلك، لم تذكُر بو خاطر مباشرة الخلفيّات الطبقيّة للباحثين الذين قابلَتهم. لكنْ، يبدو أنّ معظمهم تمكّنوا من الوصول مبكرًا إلى دراسات اللغات الأجنبيّة والتحَقوا بمؤسّسات أجنبية. وتقول، عندما سئلوا عن أهمّ العوامل التي مكّنتهُم من الهجرة من الجامعات العربية إلى الجامعات الواقعة في عالم الشمال:

> أشارَ معظم المشاركين الذين أجريَت المقابلات معهم إلى أهمّيّة رأس المال الثقافي والاجتماعي باعتباره من عوامل التمكين الرئيسيّة التي سهّلت تنقُّلهم. فمعظم الباحثين الذين جرت مقابلتهم حاصلون على شهادة واحدة على الأقلّ من مؤسّسة دوليّة. وقد أدّت هذه الخبرة الدولية دورًا رئيسيًّا في تحقيق تنقُّلهم عبر الحدود الوطنية. ومن العوامل الأخرى ذات الصلة نذكر إجادتهم لغة أجنبيّة، الأمر الذي يُعَدّ شرطًا لا غنى عنه للتنقُّل. (Bou Khater 2019، 4).

وفي الوقت عينه، جسّد الأشخاص الذين قابلَتهم الغنوشي مدخلَيْن مختلفَيْن في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية. فقد ذكرت مجموعة من الذين جرت مقابلتهم حدثًا مبكرًا حصلَ في بيئتهم الاجتماعية أو الثقافية، في حين اتّخذَ المنتمون إلى المجموعة الثانية قرارهم في خلال دراستهم الجامعيّة، عندما أثارت الواجبات الصفّية اهتمامهم. وتشير الغنوشي إلى أنّ المجموعة الأولى تمثّل في الغالب حالة "علماء العلوم الاجتماعية الآتين من المناطق التي تشهد نزاعاتٍ (سوريا وفلسطين) أو البيئات المحافِظة (القرية وخصوصيّاتها الاجتماعية) أو الأنماط الاجتماعية والسياسية الاستثنائيّة السائدة على مستوى البلاد (حالة لبنان)".

في المقابلات التي أجرتها الغنوشي بعد المسح، ذكر المشاركون التحديات المالية التي واجهتهُم عند سعيهم إلى الحصول على درجتهم العلمية، بالإضافة إلى صعوبة الموازنة بين عملهم الأكاديمي ومسؤوليّاتهم العائلية. والجدير بالذكر أنّ النساء اللواتي جرت مقابلتهنّ أبلغنَ عن بعض التحديات الإضافية عند العمل للحصول على شهادة، باستثناء مشارِكة فلسطينيّة اضطرّت إلى إحضار والدتها كوصيّة عليها عندما سافرت إلى مصر للحصول على شهادة الدكتوراه. وكتبَت الغنوشي كذلك أنّ "الأمومة لا يُنظر إليها أبدًا على أنها عائقٌ أمام التعليم العالي".

تمثّلت إحدى المشكلات المحدّدة التي أشار إليها الأشخاص الذين أجرت الغنوشي مقابلاتٍ معهم، والتي لم تأتِ بو خاطر على ذكرها، في نقص الالتزام والمشاركة من جانب المشرفين على الأطروحات. فقد ذكرَ الباحثون هذا الموضوع بشكلٍ خاصّ عندما كانوا يعملون على

أطروحاتهم، لكنهم قالوا إنّ هذه هي الحال أيضًا طوال حياتهم العلمية. وفي حين أشارَ الأشخاص الذين قابلّتهم بو خاطر إلى أهميّة وجود شبكة اجتماعية وأكاديمية من الباحثين، لا يبدو أنهم يشدّدون على وجود مستشارين أكاديميّين أو عدمه.

التحدّيات الجندريّة

يكشف المسح الذي أجراه المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة عن زيادة تدريجيّة في عدد النساء اللواتي يتابعنَ مساراتٍ مهنيّة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وبينما تشير الإناث والذكور، على ما يبدو، إلى مساراتٍ وظيفية مماثلة حتى مرحلة الحصول على الدكتوراه، فإنّه عند البدء بالعمل في الجامعات، تشغل الإناث، على الأرجح، مناصب أدنى من تلك التي يشغلها الذكور. وقد ذكرَ الأشخاص الذين قابلّتهم الغنوشي التحديات الجندرية التي واجهوها في خلال تعليمهم؛ ومع ذلك، أشاروا بقوة إلى أنّ التحيُّز المؤسّسي القائم على الجندر كان أكثر انتشارًا في مرحلة الحياة المهنيّة الأكاديمية.

إلى جانب التحدّي المشترك المتمثّل في قلّة فرص العمل في هذه المجالات، واجهت المرأة العربيّة العاملة في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية تحدّياتٍ خاصّة بها. فقد شهد الباحثون في العلوم الاجتماعية في بداية حياتهم المهنيّة، سواء في البلدان العربية أم أوروبا أم الولايات المتحدة، تحدّياتٍ مختلفة متمثّلة في انعدام الاستقرار المهني. وتشير بو خاطر إلى أنّ الباحثين العرب المتنقّلين "يميلون أوّلًا إلى مواجهة انعدام الاستقرار على مستوى التنقُّل وليس بالضرورة الانتقال الآمن المزعوم"، بينما أفاد الأشخاص الذين أجرت الغنوشي مقابلاتٍ معهم بأنّ البطالة رافقتهُم في المرحلة الأولى من حياتهم المهنيّة بعد حصولهم على الدكتوراه.

تشير بو خاطر إلى أنّ الأكاديميّات لديهنّ قدرة أقلّ على التنقُّل عبر الحدود الوطنية قياسًا بزملائهنّ الذكور. وتكشف المقابلات التي أجرتها أنّ الأكاديميّات العربيّات المتنقّلات كُنّ في كثيرٍ من الأحيان محروماتٍ ومقيّداتٍ في حركتهنّ بسبب انتمائهنّ إلى أسَر يعمل فيها الزوجان. كما تميل الأكاديميّات العربيّات المتنقّلات إلى اتّباع شركائهنّ الذكور، لصالح التنقُّل المهني لشركائهنّ، على حساب مساراتهنّ الأكاديمية الخاصّة. وأبلغت الإناث عن فرصٍ أقلّ لجهة المشاركة في المؤتمرات أو غيرها من الفرص لأنّ عائلاتهنّ لا تريدهنّ أن يسافرنَ من دون وصيّ عليهنّ.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ الأشخاص الذين أجرت الغنوشي مقابلاتٍ معهم، عند ذكرِهم دور آبائهم في توفير الإرشاد لهم وضمان بيئة تعليميّة مشجّعة، يذكرون والدهم بشكلٍ شبه حصري. وتكتب الغنوشي أنّ شخصيّة الأب "مهيمنة وحاضرة بقوّة بينما صورة الأمّ شبه غائبة"، باستثناء شخصٍ واحد من مصر.

فرص العمل والمعوقات

من الموضوعات التي نتجت عن المقابلات مع مجموعاتٍ من الأشخاص نذكر ضرورة التشبيك، والوصول إلى فرص المشاركة في المؤتمرات والتمويل، من أجل التقدُّم في حياتهم المهنيّة. فقد ذكرَ الباحثون المتنقّلون الذين قابلّتهم بو خاطر "أنهم يعملون في مؤسّستيْن أو أكثر في وقتٍ واحد في مشاريع بحثيّة عبر وطنيّة وبموجب أنواع مختلفة من العقود المفضّلة على قياسهم"، وأنّ "الباحثين العاملين بعقود قصيرة الأجل محشورون في هذا النوع من العمل المحفوف بالمخاطر وغارقون في انتماءات عدّة". أمّا بالنسبة إلى مَن قابلّتهم الغنوشي، فلم تكن المرحلة التي تلت مباشرةً تحصيل الشهادة تتّسم بالعمالة الزائدة بل بنقص العمالة أو البطالة.

بشكلٍ عامّ، من بين المشاركين في المسح الذي أجراه المرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة، كان لدى نحو نصفهم منشورات محكَّمة في المجلات الدولية؛ لكنّ منافذ النشر الأكثر شيوعًا تمثّلت في المجلات الوطنية أو الإقليمية المحكَّمة. وقد أشار الأشخاص الذين أجرت الغنوشي مقابلاتٍ معهم إلى أنّ المعوقات التي تعترض البحث والنشر تشكّل تحدّياتٍ أساسية، ويعود ذلك أساسًا إلى نقص التمويل وغياب أماكن النشر الإقليمية التي يُنظر إليها للتثبيت الوظيفي. من ناحية أخرى، لاحظ الأشخاص الذين قابلَتهم بو خاطر أنه في حين كان لديهم وصول أفضل إلى أماكن التمويل والنشر، أدّى ذلك أيضًا إلى تفاقُم اختلال توازُن القوى مع الباحثين في بلدانهم الأصليّة. فقد أكّدت إحدى المبحوثات أنّ الخبرة الدولية وفرص التمويل المتاحة في الولايات المتحدة زادت من انعدام المساواة مع زملائها العراقيّين، ما يجعل العمل معهم أكثر صعوبة؛ ونقتبس منها قولها، "لديّ قدرة أكبر على الوصول إلى المنَح والزمالات وجميع أنواع الموارد، وحياتي الأكاديمية مريحة للغاية" (Bou Khater 2019، 5).

مدلولات التنقُّل

في حين قد يصوّر الأشخاص الذين أجرت الغنوشي وبو خاطر مقابلاتٍ معهم الأمر بشكلٍ مختلف، تجلّى التنقّل بشكلٍ واضح في مقابلات كلتيهما. في هذا الإطار، تشير الغنوشي إلى أنّ الأشخاص الذين قابلَتهم فكّروا تلقائيًّا بمساراتهم، من الطفولة إلى يومنا هذا، من الناحية الجغرافية، "مع إدراك واضح وتمييز بين نطاقاتٍ محدّدة (الريف مقابل الحضَر أو القرية مقابل المدينة ولكن أيضًا من بلد إلى آخر). ومن الواضح أنّ الانتقال من بيئة إلى أخرى يشكّل علامة فارقة يجري من خلالها تحديد مراحل الحياة وما يترتّب عليها من خيارات حياتيّة". وفي حين اكتسى هذا التنقّل الجغرافي أهميّة لجهة تأطير مسار حياة المشاركين في المقابلات، فإنّ الغالبيّة العظمى من المشاركين في المسح وممَّن أجرت الغنوشي مقابلات معهم توطّفوا في بلدانهم الأصليّة. وعليه، فقد اشتمل التنقّل، أو عدمه، أيضًا على قدرتهم على حضور المؤتمرات والوصول إلى الشبكات الدولية.

كما اعترتِ الأشخاص الذين أجرَت بو خاطر مقابلاتٍ معهم هواجس إضافيّة بشأن التنقّل. واتّخذ أحد الهواجس بُعدًا بيئيًّا، إذ أشار الباحثون الذين جرت مقابلتهم إلى أنّ "الناس مهووسون بالمؤتمرات" من دون مراعاة تأثيرها البيئي؛ أمّا الهاجس الآخر فيرتبط بالتنقّل المفرط الذي قد يعيق النشر. كما أجمعَ الأشخاص الذين قابلَتهم بو خاطر، بشكل شبه كامل، على أهميّة تعزيز التنقّل الأكاديمي بين دول الجنوب، بدلًا من تفضيل التنقّل بين الدول العربية والمدن الغربية فحسب. كما أوصت بو خاطر والأشخاص الذين قابلَتهم بـ"رصد وتحديد الشركاء الرئيسيّين المحتمَلين في الجنوب العالمي، مثل أميركا اللاتينيّة" بهدف تعزيز إنتاج المعرفة المنبثقة من الجنوب العالمي وحوله.

خامسًا. الخاتمة: حاضر العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة ومستقبلها في العالم العربي

على الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد الجامعات والأقسام التي توفّر اختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم العربي على مدى العقود القليلة الماضية، لا يزال علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة يواجهون تحديات في التأسيس لحياة مهنيّة ناجحة. وتؤثّر هذه التحديات بدورها على البحث وإنتاج المعرفة. وتضيء نتائج المسح المعروضة في هذا التقرير، إلى جانب البيانات والتحليلات المنبثقة من الأوراق الخلفيّة، على عوامل عدة من شأنها أن تساعد في ازدهار العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم العربي. ومن أهمّ هذه العوامل توفّر فرص العمل في الجامعات التي تؤمّن الدعم المالي الكافي، والمكانة الاجتماعية المحترَمة، والتنقّل الأكاديمي والاجتماعي. وتشكّل الحرية الأكاديمية، على الرغم من صعوبة قياسها، عاملًا مهمًّا آخر لازدهار هذه المجالات، إضافةً إلى وجود مجتمع مدني يقدّر هذه العلوم ويعزّزها ويستفيد منها ويتجاوب مع نتائجها. وعلى القدر ذاته من الأهميّة، نذكر استعداد القطاع العامّ للاستفادة من نتائج هذه العلوم وتبنّي السياسات التي تسترشد بهذه النتائج. وأخيرًا، تعتمد قوة العلوم الاجتماعية والإنسانية على قوة العلاقات بين مجتمعات المعرفة المحلية والإقليمية والشبكات الدولية التي تضمّ علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ويُلقي النظر إلى البرامج الأكاديمية والديناميّات المهنيّة داخل الجامعات كثيرًا من الضوء على المسارات المهنيّة لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية، وعلى خرّيجي برامج العلوم الاجتماعية والإنسانية الذين رسمت هذه الجامعات ملامح مساراتهم المهنيّة ولكنهم يواصلون العمل خارجها. وقد يكون للمجموعة الأخيرة تأثيرٌ أكبر من ذاك الذي يخلّفه الأفراد الجامعيّون، خصوصًا إذا كان اختصاصهم الأكاديمي يشكّل أساس حياتهم المهنيّة خارج الأكاديميا ويثريها بشكل مباشر. وغنيٌّ عن البيان أنّ الزيادة في عدد البرامج الأكاديمية وتنوُّعها يرتبطان بزيادة عدد الخرّيجين العاملين في مختلف قطاعات المجتمع.

تقدّم نتائج المسح بعض الدلائل على خصائص الجيل الناشئ من علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية. ومن النتائج المهمّة التي خلَص إليها تحليل التركيبة العمرية والجندرية لمجموعة المجيبين نذكر هيمنة الذكور على العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة، إلّا أنّ الأجيال الجديدة من العلماء تشهد توازُنًا جندريًّا أكبر. ونلاحظ هذا التغيير بشكلٍ خاصّ في المنطقة المغاربيّة وبدرجة أقلّ في منطقة المشرق. كما تتمتّع الإناث بإمكانيّة مماثلة للوصول إلى المجلات الدوليّة المحكَّمة لنشر نتائج أبحاثهنّ. ومع ذلك، فإنّ انعدام التّوازُن الجندري في ما يتعلّق بالمنصب المهني وحجم النشر يظلّ لصالح الذكور.

يُظهر المسح أيضًا أنّ علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية الشباب أكثر توجُّهًا لإكمال دراساتهم في بلدانهم الأصليّة. وقد يعود ذلك إلى زيادة عدد الجامعات، فضلًا عن إنشاء كثيرٍ من الفروع التابعة للجامعات الأوروبية والأميركية في المنطقة. وهذا من شأنه أن يفسّر محدودية نسبة المجيبين الذين درسوا خارج المنطقة العربية. بَيد أنّ المسح لا يقدّم إجاباتٍ قاطعة عن السؤال الخاصّ بجودة التعليم، ولا يشير إلى ما إذا كانت المنطقة تتمتّع باكتفاء ذاتي فكري وتعليمي أو إذا كان انخفاض نسبة العلماء الذين يتابعون دراستهم خارج الوطن العربي ناتجًا من نقص الموارد

المالية اللازمة للدراسة في الخارج. كما يمكن التأكيد بدرجة معقولة من الثقة أنّ غالبيّة علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية يعملون ضمن شبكات محلية وإقليمية، وأنّ ارتباطهم بالشبكات الدولية خارج العالم العربي أضعف. كما تُعدّ إجادة اللغة الإنكليزية عاملًا حاسمًا يؤثّر على قدرة علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية على الاتصال بالشبكات الدولية والنشر في المجلات الدولية.

مقارنةً بزملائهم الأكبر سنًّا، يضمّ علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية الشباب نسبةً أكبر من الإناث ومن محصّلي شهاداتهم في بلد المنشأ، ويتّجهون نحو المجالات المتعلّقة بالاقتصاد والعلوم السياسية أكثر من المجالات المرتبطة بعلم الاجتماع. ومن الناحية المهنيّة، فهم مرتبطون بالقدر نفسه بخلفيّتهم الدراسية عندما يتعلّق الأمر بمجال التوظيف، على الرغم من أنهم أكثر احتمالًا للعمل خارج بيئة الجامعة. فضلًا عن ذلك، يُظهرون دافعًا ملموسًا لخدمة الجامعة والمهنة والمجتمع على الرغم من خبرتهم المحدودة في أوّل نشاطَيْن مقارنةً بأعضاء هيئة التدريس الأكبر سنًّا. كما أنّ التزامهم بالبحث والنشر في المجلات الدولية المحكَّمة لا يزال قويًّا، ولكن مع ميلٍ أقلّ إلى نشر الكتب أو فصول الكتب.

اتّسمت المسارات الأكاديمية لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية العرب بالاستمرارية، سواء من حيث مجال الاختصاص أم من الناحية الجغرافيّة. ويميل طلاب العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى البقاء في مجال الدراسة عينه من البكالوريوس إلى الماجستير فالدكتوراه. وتظهر هذه الاستمرارية أيضًا في العلاقة الوثيقة بين التدريب التعليمي والتوظيف، إذ من المرجَّح أن يعمل علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في مجال اختصاصهم الجامعي نفسه. وفي ما يتعلّق ببلد العمل، عملَ جزء صغير فقط من علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية خارج بلدانهم الأصليّة في المنطقة.

نظرًا إلى أنّ حظوظ علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا ببلدانهم الأصليّة، فإنّ زيادة فرص توظيفهم تعتمد على المبادرات الصادرة من داخل بلدانهم. لكن، من المهمّ الإشارة إلى أنّ نتائج المسح تدلّ على أنّ فرص حصول مثل هذه المبادرات ضئيلة ولا يمكن اعتبارها أمرًا مسلّمًا به. في الواقع، هناك دليل على ارتفاع مستويات البطالة حتى في صفوف حاملي درجتَي الماجستير والدكتوراه (Assaad and O'Leary 2016). بالإضافة إلى ذلك، هناك دليل على انخفاض التنقّل الوظيفي، ما يشير إلى عدم وجود كثير من البدائل الجذابة المتاحة لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية سواء داخل الأكاديميا أم خارجها. كما تدعو الحاجة إلى مزيد من التمحيص لتقييم الأمن الوظيفي الأكاديمي بشكلٍ أفضل في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية.

يُعدّ البحث وإنتاج المعرفة من المقاييس الرئيسيّة لنجاح علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية، بخاصّة الجامعيّين منهم. كما أنّ هناك سُبُلًا متعددة لتقييم مخرَجات البحث، ولكن في هذه الدراسة، تشمل المقاييس الأساسيّة المتّبَعة كمّيّة المنشورات ونوعيّتها. كما رأينا سابقًا في التقرير، لم ينشر معظم المجيبين أكثر من 10 مرّاتٍ على مدار 10 سنوات. وكان حجم منشورات العلوم الاجتماعية والإنسانية أعلى بشكلٍ ملحوظ في صفوف الذكور، والمشاركين المتمركزين في الجامعات، والحاصلين على الدكتوراه. أمّا بالنسبة إلى جودة مخرَجات البحث، فقد نشرت نسبة عالية جدًّا من المجيبين في أحد أنواع المجلات المحكَّمة. ونظرًا إلى أنّ المنشورات الدولية المحكَّمة أقلّ عددًا وتُنشَر بشكلٍ أقلّ من المجلات الوطنية أو الإقليمية المحكَّمة، يمكننا الافتراض أنّ المنشورات عالية الجودة تظهر بشكلٍ عامّ في المجلات الدولية المحكَّمة التي تعتمد معايير تحريرية صارمة. كما أنّ أولئك الذين حصلوا على أعلى شهاداتهم في الخارج أكثر حظوةً في إنتاج منشورات عالية الجودة، ولكنهم أنتَجوا قدرًا أقلّ من المنشورات. ويشير ذلك إلى "مقايضة الكمّيّة بالنوعيّة في النشر"

(Sieverding 2020). وما يسهّل القدرة على النشر في المجلات الدولية هو الإلمام بالدوائر الأكاديمية الدولية (المشرفون والشبكات الأكاديمية المهنيّة)، إلى جانب فهم متطلبات النشر التي تعتمدها هذه المجلات، وإجادة اللغة الإنكليزية.[21]

تثير الزيادة في عدد الجامعات وبرامج العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم العربي أيضًا أسئلة حول التأثير الأوسع للأفكار والنتائج التي تولّدها العلوم الاجتماعية والإنسانية على المجتمع ككلّ. وفي حين أنّ علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية العاملين خارج الجامعات ممثَّلون تمثيلًا ناقصًا في هذه الدراسة، هناك قطاعات توظيف مهمّة يمكن من خلالها تتبُّع الأثر الاجتماعي للعلوم الاجتماعية والإنسانية. كما أنّ وجود هذه المجالات وتأثيرها الاجتماعي أمر مهمّ ويستحقّ دراسة منفصلة. ومن المهمّ بالقدر عينه تقييم مدى توجيه العلوم الاجتماعية والإنسانية السياسات العامة والإدارة وترشيدها، وحتى المجتمع، وتقييم التناقض الظاهر في هذا السياق بين الالتزام بالمعايير الأكاديمية والفكرية العالمية والنشر المحلي للمعرفة الاجتماعية العلمية والإنسانية في خدمة المجتمع المحلي؛ أي بين توطين التأثير وعالميّة المعايير الفكرية والأطُر النظرية للتحليل.

لا يسعى هذا التقرير إلى تقديم لمحة تاريخية عن العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم العربي، كما أنه لا يقدّم تحليلًا منهجيًّا للتكامل -أو عدمه- بين هذه المجالات وشبكات البحث الدولية. بدلًا من ذلك، يأمل هذا التقرير المساعَدة في تحديد بعض الأولويات لدعم المسارات المهنيّة للأفراد، لا سيّما أولئك الذين يعملون في الجامعات، واقتراح توصيات ذات صلة ببلورة معايير إضافيّة للرصد واكتساب فهم أعمق للواقع المهني لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية. بعبارةٍ أخرى، يهدف التقرير إلى تبيين الاستراتيجيّات الرامية إلى دعم علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية وتعزيز ظروفهم المادية كي يتمكّنوا من متابعة أجنداتهم البحثية باستقلاليّة وحريّة نسبيّتَيْن.

[21] تعتبر سيفردينغ (2020) أنه في حين أنّ "إجادة اللغة الإنكليزية من شأنها مَنح المجيبين قدرة أكبر على الوصول إلى منافذ النشر الدولية مقارنةً بإتقان اللغة الفرنسيّة"، يبدو أنه لا يوجد دليل على أنّ إجادة اللغة الإنكليزية أكثر أهميّةً من إتقان اللغة الفرنسيّة عندما يتعلّق الأمر بالمنصب الوظيفي.

قائمة المراجع

Abouchedid, Kamal, and Diane Nauffal. 2019. "Promotion Policies and Recruitment in Selective Key Universities in the Arab Region." Background paper commissioned for the Third Arab Social Science Report, Arab Council for the Social Sciences, Beirut. http://www.theacss.org/uploads/cke_documents/AbouChedid-Nauffal_Promotion-Policies-and-Recruitment-in-Selective-Key-Universities.pdf.

Abouchedid, Kamal, and Maria Bou Zeid. 2019. "Publishing Rules between the Declared and Applied in Education Arab Periodicals." [In Arabic.] *Idafat* 45: 173–199.

ASSM (Arab Social Science Monitor). 2021a. *Higher Education Institutions in the Arab Region, December 2021.* Beirut: Arab Council for the Social Sciences.

ASSM. 2021b. *Social Sciences and Humanities University-Based Research Centers in the Arab Region, December 2021.* Beirut: Arab Council for the Social Sciences.

ASSM. 2021c. *Social Sciences and Humanities Non-University-Based Research Centers in the Arab Region, December 2021.* Beirut: Arab Council for the Social Sciences.

ASSM. 2021d. *Social Sciences and Humanities Periodicals in the Arab Region, December 2021.* Beirut: Arab Council for the Social Sciences.

Arvanitis, Rigas, Roland Waast, and Abdel Hakim Al-Husban. 2010. "Social Sciences in the Arab World." In *World Social Science Report 2010: Knowledge Divides.* Paris: ISSC and UNESCO.

Assaad, Ragui, and Dina Abdalla. 2018. "The Humanities as the Default Option in Higher Education. The Case of Egypt." In *The Changing Face of Higher Education. Is There an International Crisis in the Humanities?*, edited by Dennis Ahlburg. New York: Routledge.

Assaad, Ragui, and Mikki O'Leary. 2016. *A Comparative Analysis of the Labor Market Outcomes of Social Science Graduates in Selected Arab Countries: Egypt, Jordan and Palestine, 2000-2014*. Unpublished report prepared for the Arab Council for the Social Sciences, Beirut.

Bamyeh, Mohammad. 2015. *Social Sciences in the Arab World: Forms of Presence.* Beirut: Arab Council for the Social Sciences. http://www.theacss.org/uploads/English-ASSR-2016.pdf.

Bamyeh, Mohammad. 2016. "Introduction: The Social Sciences in the Arab World." *Global Dialogue: Magazine of the International Sociological Association,* December 2, 2016. http://globaldialogue.isa-sociology.org/introduction-the-social-sciences-in-the-arab-world/.

Bardawil, Fadi. 2019. "Memoirs of Arab Intellectuals: An Archive of Intellectual Practices." Background paper commissioned for the Third Arab Social Science Report, Arab Council for the Social Sciences, Beirut. http://www.theacss.org/uploads/cke_documents/Bardawil---Memoirs-of-Arab-Intellectuals.pdf.

Bou Khater, Lea. 2019. "Transnational Academic Mobility: Experience of Arab Social Scientists." Background paper commissioned for the Third Arab Social Science Report, Arab Council for the Social Sciences, Beirut.
http://www.theacss.org/uploads/cke_documents/BouKhater_Transnational-Academic-Mobility.pdf.

Bouri, Elie, and Mirine Maalouf. 2018. "The Impact of Governance in Higher Education Institutions on Scientific Research in the Arab World." In *Higher Education Governance in the Arab World: Exploring the Challenges of the Education Sector and Social Realities,* edited by George Azzi. Cham: Palgrave Macmillan.

Brinkley, Alan. 2009. "The Landscape of Humanities Research and Funding." *Humanities Indicators Prototype.* American Academy of Arts and Sciences.

Carnevale, Anthony P., Ban Cheah, and Andrew R. Hanson. 2015. *The Economic Value of College Majors.* Washington, DC: Georgetown University Center on Education and the Workforce.

Ghannouchi, Cyrine N. 2020. "Report on Phase II: Semi-Structured Interviews." Unpublished background paper commissioned for the Third Arab Social Science Report, Arab Council for the Social Sciences, Beirut.

Ginther, Donna K., and Shulamit Kahn. 2004. "Women in Economics: Moving up or Falling off the Academic Career Ladder?" *Journal of Economic Perspectives* 18 (3): 193–214.

Guessoum, Nidhal. 2018. "Is Liberal Arts Education a Good Model for Arab Universities?" In *Universities in Arab Countries: An Urgent Need for Change,* edited by Adnan Badran, Elias Beydoun, and John Hillman, 175–185.
https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-73111-7_9

Hammoudi, Abdellah. 2018. *Al-Ulum al-Ijtima'iyya fi al-Alam al-Arabi: Muqarabat al-Intajat al-Sadira bi-al Lugha al-Arabiya (2000-2016)*. Beirut: Arab Council for the Social Sciences.
http://www.theacss.org/pages/arab-social-science-report-2017.

Hanafi, Sari. 2010. "Consultancies and NGO-Based Research in the Arab East: Challenges Arising from the New Donor Agendas." In *World Social Science Report 2010: Knowledge Divides.* Paris: ISSC and UNESCO.

Hanafi, Sari. 2011. "University Systems in the Arab East: Publish Globally and Perish Locally vs Publish Locally and Perish Globally." *Current Sociology* 59 (3): 291–309. London: Sage Publications.

Hanafi, Sari, and Rigas Arvanitis. 2012. *Applying Scientific Research to the Local Economy in ESCWA Countries.* Beirut and Paris: CNRS, ESCWA and IRD.
https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/escwa_report_18_12_12_final1.pdf.

Hanafi, Sari, and Rigas Arvanitis. 2013. *The Broken Cycle: Universities, Research and Society in the Arab Region: Proposal for Change.* Beirut and Paris: CNRS, ESCWA and IRD.

Hanafi, Sari, and Rigas Arvanitis. 2014. "The Marginalization of the Arab Language in Social Science: Structural Constraints and Dependency by Choice." *Current Sociology* 62 (5): 723–742.

Hanafi, Sari, and Rigas Arvanitis. 2015. "Al Bahth al Arabi wa Mujtama' al Ma'rifa. Ru'iya Naqdiyya Jadida." In *Arab Research and Knowledge Society: A New Critical Perspective.* Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Hanafi, Sari, and Rigas Arvanitis. 2016. *Knowledge Production in the Arab World: The Impossible Promise.* London: Routledge.

Hussein, Taha. 2001. *The Days.* Translated by E.H. Paxton, Hilary Wayment, and Kenneth Cragg. Cairo: The American University in Cairo.

Kim, Terri. 2009. "Shifting Patterns of Transnational Academic Mobility: A Comparative and Historical Approach." *Comparative Education* 45 (3): 392–394.

Kreichati, Cynthia. 2019a. "Editorial Boards in the Arab Region. Beirut: Arab Council for the Social Sciences." Background paper commissioned for the Third Arab Social Science Report, Arab Council for the Social Sciences, Beirut.
http://www.theacss.org/uploads/cke_documents/Kreichati_EditorialBoards.pdf.

Kreichati, Cynthia. 2019b. "Social Sciences in NGOs and Research Centers in the Arab Region." Background paper commissioned for the Third Arab Social Science Report, Arab Council for the Social Sciences, Beirut.
http://www.theacss.org/uploads/cke_documents/Kreichati_NGOsCenters.pdf.

Latreche, Abdelkader. 2020. "Taqrir Tahlil Nata'ij Mash al-Marsad al-Arabi lil-Ulum al-Ijtima'iyya." Unpublished background paper commissioned for the Third Arab Social Science Report, Arab Council for the Social Sciences, Beirut.

Misra, Joya, Jennifer Hickes Lundquist, and Abby Templer. 2012. "Gender, Work Time, and Care Responsibilities Among Faculty." *Sociological Forum* 27 (2): 300–323.

Mrad, Fouad, Sari Hanafi, and Rigas Arvanitis. 2013. "Scientific Production in the Arab Countries." Working Paper Series, ESCWA, Beirut.

Muslim World Science Initiative. 2015. *Report of Zakri Task Force on the Science at the Universities of the Muslim World.* London: Muslim World Science Initiative.

Nauffal, Diane, and Kamal Abouchedid. 2019. "National Research Strategies and University Strategic Plans in the Arab Region." Background paper commissioned for the Third Arab Social Science Report, Arab Council for the Social Sciences, Beirut.
http://www.theacss.org/uploads/cke_documents/Nauffal-AbouChedid_National-Research-Strategies-U-Strategic-Plans.pdf.

Schlumberger, Oliver. 2010. "The Social Sciences and the Arab World: Challenges and Perspectives for an International and Autonomous Social Science." Keynote speech for the regional conference "The Current State of Social Science Research in the Arab World," Cairo, May 30, 2010

Sieverding, Maia. 2020. "Social Scientists and Social Science Careers in the Arab Region: An Analysis of the Characteristics of Arab Social Scientists and Humanists Survey 2019." Unpublished background paper commissioned for the Third Arab Social Science Report, Arab Council for the Social Sciences, Beirut.

UNDP (United Nations Development Programme). 2003. *Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society.* Amman: UNDP.

UNDP and MBRF (United Nations Development Programme and Mohammed bin Rashid Al Maktoum Foundation. 2009. *Arab Knowledge Report 2009: Towards Productive Intercommunication for Knowledge.* Dubai: UNDP and MBRF.

Ward, Terry, ed. 2012. *Major Decisions: A Guide to College Majors.* Westford, MA: Wintergreen Orchard House.

Wolfinger, Nicholas H., Mary Ann Mason, and Marc Goulden. 2008. "Problems in the Pipeline: Gender, Marriage, and Fertility in the Ivory Tower." *Journal of Higher Education* 79 (4): 388–405.

الملاحق

الملحق 1: منهجيّة المسح

المجتمع المستهدف

يستهدف المسح علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية ممَّن يحملون جنسيّة أيّ من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية البالغ عددها 22 دولة، والحاصلين على البكالوريوس على الأقلّ في مجال العلوم الاجتماعية/الإنسانية والمقيمين في المنطقة العربية وقت إجراء المسح.

تشمل المجالات التي تندرج في العلوم الاجتماعية والإنسانية (بترتيب أبجدي): الأدب، والأنثروبولوجيا، والتاريخ، والجغرافيا، ودراسات التنمية، والدراسات الإقليمية/الدولية، والدراسات الثقافية، والدراسات الجندرية، والدراسات الدينية، وعلم الآثار، وعلم الاجتماع، وعلم الاقتصاد، وعلم السكان، وعلم النفس، والعلوم السياسية، والفلسفة. أمّا الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية فهي (بترتيب أبجدي): الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والسودان، وسوريا، والصومال، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.

أخذ العيّنة

جرى تطوير إطار أخذ العيّنة الخاصَّة بالمسح بناءً على قاعدتي بيانات أنشأهما المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة ويواصل حفظهما بانتظام: قاعدة بيانات العلوم الاجتماعية/الإنسانية التابعة للمرصد العربي للعلوم الاجتماعيّة (الخاصة بمؤسّسات التعليم العالي، ومراكز الأبحاث الجامعيّة، ومراكز الأبحاث غير الجامعيّة، والجمعيات المهنيّة في المنطقة العربية)، وقاعدة بيانات المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة الخاصة بالحاصلين على المنَح والزمالات. وقد جرى استخدام قاعدة البيانات الأولى لتحديد المؤسّسات التي أدرَجت أعضاء هيئة التدريس والموظّفين العاملين في العلوم الاجتماعية والإنسانية فيها على موقعها الإلكتروني. على هذا الأساس، جُمِعت بيانات الاتصال الخاصة بـ074 17 من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وأضيف 591 1 عنوان بريد إلكتروني آخر لعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية المنتسبين إلى مراكز الأبحاث والجمعيات المهنيّة. علاوةً على ذلك، أُضيف 925 3 عنوان بريد إلكتروني مستقى من قاعدة بيانات المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة للحاصلين على المنَح والزمالات، و064 1 من القائمة البريدية الخاصَّة بالمجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة، و278 من مسح سابق للباحثين الناشئين في المنطقة العربية أجراه باحث زميل في المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة. وأسفرَ ذلك عن إجمالي 932 23 عنوان بريد إلكتروني. وبعد إزالة عناوين البريد الإلكتروني المكرَّرة وفحص القائمة البريدية المجمَّعة بحثًا عن العناوين غير الصَّالحة (باستخدام خدمة التحقُّق من البريد الإلكتروني والتنظيف)، أرسل المسح إلى 635 14 عنوان بريد إلكتروني.

الاستبيان

احتوى الاستبيان على خمس وحدات تغطّي (1) المعلومات الشخصيّة: الجندر، وسنة الولادة، والجنسيّة، وبلد الإقامة الحالي؛ (2) التعليم العالي: الشهادات المحصَّلة على مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وموقع الجامعة وما إذا كانت عامَّة أم خاصَّة، ومجال الدراسة وسنة التخرُّج؛ (3) الوظيفة: المسمّى الوظيفي، ونوع المؤسّسة الموظِّفة وموقعها، والواجبات الوظيفية، وسنة بدء الوظيفة؛ (4) المشاركة في البحث: مجالات البحث وموضوعاته، والنطاق الجغرافي للبحث، وأماكن النشر، وعدد المنشورات؛ و(5) إجادة اللغات الإنكليزية، والعربية، والفرنسية.

مُعدَّل الإجابة

قـدّم 854 1 مجيبًـا إجابـاتٍ كاملـة (مُعـدَّل الإجابـة 12.7%)، مـع اسـتبعاد 733 إجابـة لأنهـا لـم تسـتوفِ معاييـر المجتمـع المسـتهدَف. وبشـكلٍ أكثـر تحديـدًا، فـإنّ المسـتبعَدين ليسـوا مواطنيـن فـي دولـة عربيـة، و/أو لـم يكونـوا مقيميـن فـي دولـة عربيـة، و/أو لـم يكونـوا حاصليـن علـى شـهادة فـي أحـد مجـالات العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية المحـدَّدة أعـلاه. وتضمّنـت عيّنـة التحليـل 121 1 مجيبًـا مؤهّـلًا (إذ بلغ مُعدَّل الإجابة المؤهّلة 7.7%)، ثلاثة أرباعهم من الجامعات.

الملحق 2: التركيبة الجغرافيّة لعيّنة المسح ونسبة الإجابة حسب البلد

	عدد الاستبيانات المرسلة	عدد الإجابات الكاملة	عدد الإجابات المؤهّلة	نسبة الإجابات المؤهّلة (من أصل 100)
تونس	697	115	55	7.9
الجزائر	3246	577	395	12.2
ليبيا	184	14	8	4.3
المغرب	741	308	176	23.8
موريتانيا	15	5	2	13.3
منطقة المغرب الكبير	**4883**	**1019**	**636**	**13.0**
جزر القمر	2	0	0	0.0
جيبوتي	0	0	0	0.0
السودان	474	61	42	8.9
الصومال	12	6	3	25.0
مصر	1931	200	135	7.0
منطقة مصر والسودان	**2419**	**267**	**180**	**7.4**
الأردن	736	95	61	8.3
الإمارات	249	3	2	0.8
البحرين	24	4	1	4.2
السعودية	890	20	12	1.3
سوريا	92	39	14	15.2
العراق	1245	103	72	5.8
عمان	9	3	1	11.1
فلسطين	750	158	82	10.9
قطر	237	0	0	0.0
الكويت	42	3	3	7.1
لبنان	748	67	34	4.5
اليمن	122	56	23	18.9
منطقة المشرق	**5144**	**551**	**305**	**5.9**
بلدان غير عربية	116	17	0	0.0
غير معروف	2073	غير متاح	غير متاح	غير متاح
المجموع	**14635**	**1854**	**1121**	**7.7**

الملحق 3: المعلومات الشخصيّة وإجادة اللغات (العدد = 1121)

	العدد	النسبة
الجنسية		
الأردن	61	5.4
الإمارات	2	0.2
البحرين	1	0.1
تونس	55	4.9
الجزائر	395	35.2
السعودية	12	1.1
السودان	42	3.7
سوريا	14	1.2
الصومال	3	0.3
العراق	72	6.4
عمان	1	0.1
فلسطين	82	7.3
الكويت	3	0.3
لبنان	34	3.0
ليبيا	8	0.7
مصر	135	12.0
المغرب	176	15.7
موريتانيا	2	0.3
اليمن	23	2.1
الجنس		
ذكر	728	64.9
أنثى	393	35.1
العمر		
أقلّ من 35	193	17.2
44-35	450	40.1
54-45	307	27.4
64-55	125	11.2
65 وأكثر	46	4.1
إجادة اللغات		
لا يجيد اللغة العربية	32	2.9
العربية فقط من دون الفرنسية والإنكليزية	292	26.0
العربية والإنكليزية من دون الفرنسية	321	28.6
العربية والفرنسية من دون الإنكليزية	316	28.2
العربية والإنكليزية والفرنسية	150	13.4
العربية والإنكليزية والفرنسية ولغة رابعة على الأقلّ	10	0.9

الملحق 4: الدراسات العليا في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة

	العدد	النسبة
أعلى شهادة محصّلة في العلوم الاجتماعية/الإنسانية (العدد = 1121)		
بكالوريوس	190	16.9
ماجستير	242	21.6
دكتوراه	689	61.5
مرحلة بدء الدراسة في العلوم الاجتماعية/الإنسانية (العدد = 1121)		
بكالوريوس	1049	93.4
ماجستير	63	5.6
دكتوراه	9	0.8
اختصاص الشهادة الأعلى في العلوم الاجتماعية/الإنسانية (العدد = 1121)		
أدب	81	7.2
اقتصاد	113	10.1
أنثروبولوجيا	42	3.7
تاريخ	67	6.0
جغرافية	66	5.9
دراسات إقليمية	10	0.9
دراسات التنمية	22	2.0
دراسات ثقافية	22	2.0
دراسات الجندر	15	1.3
دراسات دينية	14	1.2
ديموغرافيا	19	1.7
علم الآثار	29	2.6
علم الاجتماع	300	26.8
علم النفس	108	9.6
علوم سياسية	168	15.0
فلسفة	44	3.9
غير ذلك-علوم اجتماعية	1	0.1
حاصل على شهادة في العلوم الاجتماعية/الإنسانية واحدة على الأقلّ خارج البلد الأمّ (العدد = 1121)		
كلا	875	78.1
نعم من بلد عربي آخر فقط	75	6.7
نعم من بلد غير عربي	171	15.3

حاصل على بكالوريوس في العلوم الاجتماعية/الإنسانية خارج البلد الأمّ (العدد = 1049)			
	كلا	972	92.7
	نعم من بلد عربي آخر فقط	37	3.5
	نعم من بلد غير عربي	40	3.8
حاصل على ماجستير في العلوم الاجتماعية/الإنسانية خارج البلد الأمّ (العدد = 904)			
	كلا	748	82.7
	نعم من بلد عربي آخر فقط	45	5.0
	نعم من بلد غير عربي	111	12.3
حاصل على دكتوراه في العلوم الاجتماعية/الإنسانية خارج البلد الأم (العدد = 689)			
	كلا	522	75.8
	نعم من بلد عربي آخر فقط	45	6.5
	نعم من بلد غير عربي	122	17.7

الملحق 5: الواقع الوظيفي في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة

	العدد	النسبة
مجال الوظيفة الحالية مرتبط بالعلوم الاجتماعية/الإنسانية	862	76.9
مجال الوظيفة الحالية في العلوم الاجتماعية/الإنسانية (العدد = 862)		
يختلف عن اختصاص أعلى شهادة محصّلة في العلوم الاجتماعية/الإنسانية	99	11.5
يختلف عن اختصاصات جميع الشهادات المحصّلة في العلوم الاجتماعية/الإنسانية	70	8.1
مجالات آخر ثلاث وظائف (ثلاث وظائف مذكورة كحدّ أقصى، العدد = 1101)		
جميعها مرتبطة بالعلوم الاجتماعية/الإنسانية	652	59.2
جميعها غير مرتبطة بالعلوم الاجتماعية/الإنسانية	204	18.5
مختلطة بين العلوم الاجتماعية/الإنسانية ومجالات أخرى	245	22.3
مجالات آخر ثلاث وظائف في العلوم الاجتماعية/الإنسانية (ثلاث وظائف مذكورة كحدّ أقصى، العدد = 897)		
واحد على الأقلّ يختلف عن اختصاص أعلى شهادة محصّلة في العلوم الاجتماعية/الإنسانية	159	17.7
واحد على الأقلّ يختلف عن اختصاصات جميع الشهادات المحصّلة في العلوم الاجتماعية/الإنسانية	123	13.7
انتقال واحد على الأقلّ بين مجالات العلوم الاجتماعية/ الإنسانية المختلفة	68	7.6
الوظيفة الحالية في العلوم الاجتماعية/الإنسانية هي في بلد عربي غير البلد الأم (العدد = 862)	42	4.9
واحدة على الأقلّ من الوظائف الثلاث الأخيرة في العلوم الاجتماعية/الإنسانية هي خارج البلد الأمّ (ثلاث وظائف مذكورة كحدّ أقصى، العدد = 897)		
كلا	829	92.4
نعم في بلد عربي آخر فقط	52	5.8
نعم في بلد غير عربي	16	1.8
المؤسّسة الموظّفة الحالية في العلوم الاجتماعية/الإنسانية (العدد = 862)		
جامعة	691	80.2
مركز أبحاث جامعي	23	2.7
مركز أبحاث غير جامعي	28	3.2
منظّمة غير حكومية/جمعية وطنية	11	1.3
منظّمة غير حكومية/جمعية إقليمية	9	1.0
منظّمة غير حكومية/جمعية دولية	4	0.5

	العدد	النسبة
جمعية مهنية	1	0.1
وكالة/منظّمة دولية	6	0.7
إدارة حكومية/عامّة	58	6.7
شركة تجارية	6	0.7
مدرسة	5	0.6
غير ذلك	20	2.3
الواجبات الوظيفية الحالية في العلوم الاجتماعية/الإنسانية (العدد = 862)		
تعليم	748	86.8
بحث	733	85.0
إشراف على أطروحات ماجستير	440	51.0
إشراف على أطروحات دكتوراه	309	35.8
إرشاد/توجيه الطلاب	558	64.7
خدمة الجامعة	504	58.5
خدمة مجال الاختصاص	541	62.8
خدمة المجتمع	323	37.5
مهامّ إدارية عليا/تنفيذية	224	26.0
إدارة مشروع/برنامج	272	31.6
مهام تقنية	79	9.2
علاقات/تواصل مع المانحين	112	13.0

الملحق 6: الأبحاث وإنتاج المعرفة في العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة

	العدد	النسبة
النشاط البحثي (العدد = 1024)		
انخرط في النشاط البحثي في خلال السنوات العشر الأخيرة	955	93.3
مجال البحث الرئيسي مرتبط بالعلوم الاجتماعية/الإنسانية (العدد = 955)	880	92.1
مجال أبحاث العلوم الاجتماعية/الإنسانية (العدد = 880)		
يختلف عن اختصاص أعلى شهادة محصّلة في العلوم الاجتماعية/الإنسانية	86	9.8
يختلف عن اختصاصات جميع الشهادات المحصّلة في العلوم الاجتماعية/الإنسانية	61	6.9
النطاق الجغرافي لأبحاث العلوم الاجتماعية/الإنسانية (العدد = 875)		
لا نطاق جغرافيًّا للأبحاث	117	13.4
محلّي	585	66.9
إقليمي	451	51.5
دولي	310	35.4
البلد الأساسي المشمول بأبحاث العلوم الاجتماعية/الإنسانية هو غير بلد الباحث (العدد = 585)	34	5.8
المنطقة الأساسية المشمولة بأبحاث العلوم الاجتماعية/الإنسانية (العدد = 451)		
إفريقيا الشمالية	270	59.9
وسط إفريقيا	9	2.0
الجنوب الإفريقي	4	0.9
شرق إفريقيا	15	3.3
غرب إفريقيا	9	2.0
آسيا الوسطى	9	2.0
جنوب آسيا	14	3.1
جنوب شرقي آسيا	9	2.0
شرقي آسيا	16	3.5
غربي آسيا	77	17.1
أوروبا الشمالية	6	1.3
أوروبا الجنوبية	1	0.2

أوروبا الشرقية	2	0.4
أوروبا الغربية	6	1.3
أميركا الشمالية	2	0.4
أميركا الوسطى	1	0.2
أميركا الجنوبية	1	0.2
البلدان العربية المشمولة بأبحاث العلوم الاجتماعية/الإنسانية الإقليمية (العدد = 451)		
لا بلدان عربية مشمولة	17	3.8
الأردن	116	25.7
الإمارات	68	15.1
البحرين	39	8.6
تونس	203	45.0
الجزائر	204	45.2
جزر القمر	10	2.2
جيبوتي	11	2.4
السعودية	100	22.2
السودان	64	14.2
سوريا	91	20.2
الصومال	23	5.1
العراق	90	20.0
عمان	50	11.1
فلسطين	96	21.3
قطر	65	14.4
الكويت	57	12.6
لبنان	89	19.7
ليبيا	87	19.3
مصر	195	43.2
المغرب	209	46.3
موريتانيا	64	14.2
اليمن	49	10.9

الملحق 6 (تتمة)

	العدد	النسبة
عدد منشورات العلوم الاجتماعية/الإنسانية في خلال السنوات العشر الماضية (العدد = 876)		
لا منشورات	28	3.2
5-1	238	27.2
10-6	274	31.3
20-11	234	26.7
21 وأكثر	102	11.6
وسائل نشر أبحاث العلوم الاجتماعية/الإنسانية (العدد = 880)		
مجلّات وطنيّة/إقليمية محكّمة	693	78.8
مجلّات عالمية محكّمة	390	44.3
مجلّات غير محكّمة	140	15.9
منشورات مراكز أبحاث مستقلة	316	35.9
منشورات منظّمات دولية	117	13.3
منشورات حكومية	137	15.6
منشورات منظّمات غير حكومية أو شبكات	119	13.5
كتب/فصول كتب	477	54.2
لا منشورات	28	3.2

الدكتـور أحمد دلّال هو الرئيس الثالث عشـر للجامعة الأمريكية بالقاهرة. قبل ذلك، كان عميد جامعة جورجتاون في قطر. بين عامَي 2009 و2017 شـغل منصب أسـتاذ التاريـخ فـي الجامعة الأميركية في بيروت. وفي الفترة مـا بين عامَي 2009 و2015، عمل وكيلًا للشـؤون الأكاديمية في الجامعة الأميركيـة في بيروت. وقبل ذلك، في الفتـرة ما بيـن عامَي 2003 و2009، شـغل منصب رئيس قسـم الدراسـات العربية والإسلاميـة في جامعـة جورجتاون. وقبلها، عمـل بالتدريس في جامعة سـتانفورد (2000-2003)، وجامعة ييل (1994-2000)، وكلية سميث (1990-1994).

تناول الدكتور دلّال موضوعات عدة في كتاباته وحاضَرَ فيها، من بينها النظم الثقافية فـي المجتمعات الإسلامية في العصور الوسـطى ومطلع العصـر الحديث، وتطوُّر العلوم الإسلامية التقليدية والتطبيقية، والفكر الإسلامي في العصور الوسـطى، ونشـوء وتطـوُّر الصحوة الإسلاميـة والحـركات الثقافية في مطلع العصـر الحديث، والشريعة الإسلامية.

للدكتـور دلّال مؤلفات عدّة منهـا كتاب "رد إسلامي على علم الفلك اليوناني: كتاب تعديـل هيئة الأفلاك لصدر الشـريعة" (1995)؛ وكتـاب "الإسلام والعلم وتحديات التاريـخ" (2012)؛ و"العقيدة السياسـية لتنظيم داعش: الأنبيـاء والمخلصون ومحو المنطقـة الرماديـة" (2017)؛ وأخيـرًا، صدر له كتاب بعنـوان "الإسلام بدون أوروبا – تقاليد الإصلاح في الفكر الإسلامي في القرن الثامن عشر" (2018).

حـاز الدكتـور دلّال شـهادة الدكتوراه من جامعـة كولومبيا في الدراسـات الإسلامية، وبكالوريوس الهندسة في الهندسة الميكانيكية من الجامعة الأميركية في بيروت.

المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، عين المريسة
بيروت – لبنان

Arab Council for the Social Sciences
Alamuddin Building, 2nd Floor
John Kennedy Street, Ain El Mreisseh
Beirut - Lebanon

Tel: 961-1-370214
Fax: 961-1-370215
E-mail: info@theacss.org

@acss_org theacss The ACSS
@acss_org @theacss

www.theacss.org